

جوزف لاجوجي

المذاهب الاقتصادية

ترجمة
الدكتور ممدوح حقي

المذاهب الاقتصادية

جوزف لاجوجي

المذاهب الاقتصادية

مترجمة

الدكتور مدوح حقيقي

منهورات عويدات

بيروت - باريس

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لدار
منشورات عويدات
بيروت - باريس
بموجب اتفاق خاص مع المطبوعات الجامعية الفرنسية
Presses Universitaires de France

الطبعة الثانية ١٩٨٤

مَدْخَل

١ - تاريخ النظريات والمذاهب او النظم الاقتصادية . - يشبه تطور الفكر الاقتصادي ، الاقتصاد السياسي تمام الشبه ، وللباحث ان يتناوله من احدى وجهات نظر ثلاث :

أ - إما على صعيد التحليل النظري ، فيدرس المؤلفين الذين بذلوا جهوداً خاصة لإلقاء النور على ميكانيكية النشاط الاقتصادي ، وشرح الأحداث الاقتصادية ، وبيان ما بينها من علاقات ، وربط الأسباب بالنتائج ، وتوضيح مفاهيم المعرفة الاقتصادية ، وعرضها على حقيقتها ...

ب - او من وجهة النظر المذهبية ، فيتتبع تسلسل التيارات الفكرية ويلاحظها على آثارها ، ثم لا يقف عند هذا الحد ، بل يشرحها شرحاً يقيّمها في تفاعلاتها ضمن بعض المعتقدات الدينية . فيؤيد - على ضوء هذه الأحكام - بعض المقاييس ويرفض سواها .

ج - او على الصعيد المدرسي ، فيدرس تطبيق مختلف السياسات الاقتصادية على التتابع ، وتوضّعها ضمن الأحداث وضمن البرامج ، وتأيد بعض التشريعات لها ، وما انبثق عنها من نتائج ، بالملاحظة والتفكير والمقارنة .

على انه يستحيل تفكيك هذه النقاط الثلاث بعضها عن بعض وبحيث كل واحدة منها على حدة، لأنها ذائبة بعضها في بعض ذوباناً عميقاً، يجعل إفرادها بالبحث صعباً دقيقاً... والاقتصاد علم كسائر العلوم، لا يجزأ تجزئة كيفية، لكن تمكن مواجهته من زوايا مختلفة، ورسم صور متباينة له، غير انها عند التحقيق، متكاملة لا متفارقة.

بهذا التحفظ وضعنا كتابنا هذا، ركزنا البحث فيه تركيزاً دقيقاً حول الظواهر المذهبية لتيارات الفكر الاقتصادية الكبرى. وهذه الظواهر هي: تاريخ النظريات، وتاريخ النظم الاقتصادية. فالنظريات هي الأساس الضروري الذي تقوم عليه النظم، لتصبح امتداداً طبيعياً لها.

٢ - تاريخ المذاهب وتاريخ الأحداث الاقتصادية. - لا يمكن فصل تاريخ الفكر الاقتصادي عن تاريخ الأحداث فصلاً تاماً، لأن كل واحد منها يؤثر في الآخر ويتأثر به. فالأحداث تغير الفكر بالمادة اللازمة لوضع أساس المذهب، ثم تصبح هي نفسها إطاراً له. ولا وجود لفكر اقتصادي جدير بهذه التسمية، منزل تمام الانعزال عن تطور الفعالية الاقتصادية، لأنها هي التي توجبه وتقوده وتحمله الى نتائجه. وكذلك يعمل الفكر في الأحداث، فقد فعلت التيارات الفكرية الجبارة، المتفجرة من عباقرة الرجال، في تشكيل المجتمعات وتطورها، كفعل أرسطو وسان توماس وآدم سميث وكارل ماركس فقد أثروا في التاريخ الاقتصادي العالمي تأثيراً بالغ العمق شبيهاً بالأثر الذي أحدثه اختراع الطاحونة الهوائية أو المكنة البخارية في وقتها. وماركس منهم بصورة خاصة، واضع أسس المادية التاريخية، ومفسر التطور الاجتماعي وتبدل العادات والتقاليد على ضوء الإنتاج؛ أصبح المثال الممتاز للرجل العبقري الذي لعب دوره كاملاً في تطور العالم السياسي والاجتماعي. وإن برهنت بعض الأحداث على أخطاء في نظريته، وأن بعض آرائه لم تتحقق عند التطبيق كما كان قد رُسم لها. حتى ان الثورة الروسية نفسها قلبت الى ذلك فعدلت

في التعاونيات السوفياتية تعديلاً وضعها ضمن شروط اختلفت عما كان قد
تلبّاه .

ولم تبلغ الماركسية من التأثير الهائل في الجماهير ، بمقدار ما بلغت في النخبة
المفكرة . وأوضحت - ضمن تطورها الغريب هذا - ديناً جديداً ، أو فكرة
طاغية ، تقارص - بهذا المعنى - ضغطاً واضحاً على التطور الإنساني . حق ان
مفهوم هيفل المثالي للتاريخ في أعلى مراحل ، ومفهوم البطولة المحبب الى قلب
كارليل ، ليجدان في شخص منافسها الرئيسي هذا ، أقوى الحجاج لإثبات
نظريتها 11

ولهذا وجدنا أنفسنا مجبرين على شرح تاريخ الفكر الاقتصادي ضمن إطار
الأحداث التي عايشها . لأن كلا الطرفين (الفكر والحادث) يضيء الطريق
للآخر ، ولا يمكن لأحدهما ان يُترجم إلا بأخيه .

٣ - تسلسل الفكر الاقتصادي . - وهذا الأسلوب يسمح بشرح الفكرة ،
ومحمول مختلف نظريات المؤلفين ، ويبرز تداول الفكر الاقتصادي وغنائه
المتزايد ، وتبني بعض المذاهب الواقعة تحت تأثير فكر ما أو المعارضة له ،
وتسلسلها المتتابع وكيف ان ظواهرها المتباينة لا تتم عن حقيقة ترابطها
العميق ، وانها تمثل دور الفرد ودور الدولة وحقوقها المتبادلة ضمن البيئة
الاجتماعية .

ويلاحظ أخيراً ، ان الأفكار لا تسير في تطورها على خط مستقيم ، بل
تتشي في طريق تكاد تكون لولبية ، وتتبع في مسيرها مخططاً مقبولاً في المادة
الاجتماعية . وأن بعض المفاهيم قد تطرح او تُنفي امام نظريات مضادة ثم
لا تثبت حتى تستعاد على درجة ما من التجريد أعلى وأرفع ، ولا تهمل هذه
المرّة امام المذاهب المنافسة ، بل قد تقنيها بثمار التجارب ، حتى تتمدد
وتتسلسق .

سنرى في القسم الاول من هذا الكتاب ، كيف أخذ التطور الاقتصادي

طريقه من الشيوعية الارستوقراطية لدى الفلاسفة الأقدمين، الى الفردية المتحررة لدى المؤلفين الاتباعيين (classiques) في القرن الثامن عشر .

وسنعرض في القسم الثاني ، كيف عادت الشيوعية في القرن التالي بنمط جديد ، هو شيوعية المساواة ، او شيوعية مجتمع بلا طبقات ، على الأقل .

وسنشرح في القسم الثالث والأخير ، كيف انتهى التطور في العصر الحديث ، الى انسانية اقتصادية ، تصر على تطوير البشر تطويراً انسانياً متناسقاً ضمن الجسم الاجتماعي ، وتأبى استغلال بعض الكتل الاجتماعية كتلا اخرى سواها ، او استعباد الدولة أفرادها استعباداً طاعياً .

ونقف هنا لنختار بين اسلوبين من أساليب البحث ، أنسير في دراسة متوازنة سطحية لهذه الفترات الثلاث من تاريخ الفكر الاقتصادي ، أم نتمتع في تحليل المذاهب المعاصرة ونحن نراها متقلقة لم تتركز بعد ، ولكنها لا تكف عن مطاحنة المذاهب القديمة المتركزة المستقرة ١٢

لن نطيل الوقوف طويلاً ، فقد وقع اختيارنا على الاسلوب الثاني دون الاول ، وسنخصص الموضوع الرئيسي في الكتاب ، بمذاهب القرن التاسع عشر والقرن العشرين من أجل ذلك .

القسم الأول

من الشيوعية الارستوقراطية
الى الليبرالية الفردية

١ | سيطرة الدولة ومبدأ التدخل

يدعي مؤلف معاصر بأن تاريخ المذاهب الاقتصادية يبدأ مع النبي موسى . أما نحن فلا نجد فكراً اقتصادياً جديراً بهذه التسمية ، قبل دولة أثينا .

١ - الفلاسفة القدماء

مذهب النخبة

انه بالرغم من بعض التقدم الذي أحرزه التبادل الاقتصادي خلال القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد ، فقد بقي النشاط الاقتصادي في اليونان محدوداً ، لم يظهر فيها اقتصادي واحد متخصص . وكان أرباب الفكر والفلاسفة ، يصرفون جلّ اهتمامهم للسياسة . أما الحادثات الاقتصادية ؛ فقليلاً ما كانت تجتذب انتباههم ، إذ لم تكن ذات أثر في حياة الدولة ولا في أجهزتها ، ولم يبدلوا أي جهد لخلق مذهب اقتصادي منظم ، وكل ما وضعوه ، لا يعدو نظرات جزئية حول مسائل فردية ، كان الباحثون الاجتماعيون يواجهونها - دوماً - من الزاوية الدينية .

وضع افلاطون وأرسطو أسس المدينة الفاضلة ، مبنية على نخبة متميزة
 موهوبة من الناس . اما الشعب ؛ فلم يحدوه جديراً بالاهتمام . يقسم العمل
 في هذه المدينة على اساس اجتماعي لا على اساس مهني . يقوم العمال المهنيون
 فيها بالأعمال الدنيا والفعالية الاقتصادية وسد الحاجات المادية ، وهم - على
 العموم ، وبحسب القانون - موضوعون تحت العبودية . اما الطبقة العليا ،
 طبقة كبار الموظفين والمدافعين عن المدينة ، كالفكرين والحكام والمحاربين ؛
 فهم وحدهم الاحرار ، ولا ينبغي لاهتمامهم ان ينصرف الى اي شيء آخر
 سوى ممارسة هذه الحرية .

والملكية الفردية - في رأي افلاطون هذا - عديمة الجدوى ، فتتفنى
 زوالها لكي لا ينصرف الافراد الى الاهتمام بملكيتهم الفردية عن وظائفهم
 الاجتماعية . وجعل الثروة والنساء مشاعين . وطلب من مدينته ان تتكفل
 بأرزاق افرادها .

وبسبب هذا الرأي ، جعلوا من افلاطون جدّ الشيوعية الأولى . على ان
 شيوعيته هذه ، ضيقة جداً ، يصح ان يطلق عليها اسم « الشيوعية
 الارستوقراطية » لأن افلاطون لا يتمّ بغير النخبة من المواطنين ، كالفكرين
 والمحاربين ، ويصرّ على إبراز حريتهم واستقلالهم . فلم يخدم هذه الشيوعية
 في الحياة وفي الثروة . أما طبقة العمال اليدويين ، فمحكوم عليهم باستعالة
 ارتقاؤهم ارتقاء عقلياً يجعلهم قادرين على التفكير . ولذا فقد منحهم
 - لحقارتهم وهوانهم - حق الملكية الفردية !!

وبعد افلاطون ، اصبحت فكرة تدخل الدولة ، مقبولة بغير مناقشة
 ولا حدود . قبلها الفلاسفة فضحوا بالحقوق الفردية تضحية كاملة من أجل
 مصلحة الجمهور وارتقاع مستواه ولم يترددوا في سبيل ذلك من إعلان
 تنظيم الزواج والتوالد الطبيعي ، والنفي الجبري ... من أجل استقرار
 الجمهور في مستوى علوي ، مع تقديرهم الولادة والإجهاض في آن واحد .

وظهر من بين هؤلاء ، كسينوفون بؤلف يحمل اسم « الاقتصاد » اكتفى فيه بإسداء نصائح عملية في إدارة الأعمال الخاصة .

ورقم أريستوفان بؤلفه « الضفادع » على قانون من أهم قوانين الاقتصاد السياسي ، عُرف فيما بعد باسم « قانون غريشام » Gresham القائل بأنه : « عندما ينزل الى سوق التداول ، في بلد ما ، نوعان من النقد ، فإن العملة السيئة تطرد العملة الجيدة من السوق » .

ثم تجزأ الاهتمام الاقتصادي وتفتت وصغر الى حدّه الأدنى ، حينما خلفت المدينة اليونانية مدينة روما . وقد نفع أحياناً على ملاحظات مهمة لدى المؤلفين الذين شرحوا مسائل الزراعة ومشاكلها أمثال : كاتون القديم ، وفارون ، وكولوميل ... غير انها نصائح عملية لتطبيقها على امور خاصة . اما البحث الوحيد المهم في الفكر الاقتصادي الروماني ، فانه يقرأى من خلال الحقوق والملكية التي يتمتع بها قطان روما وحدهم ، وحرثتهم الشخصية السرمدية في التعاقد . وقد تلبور هذان المبدآن (الحرية والتملك) فيما بعد ، فأصبعا أساس النظام الرأسمالي الحر .

٢ - علماء القانون الكنسيون في القرون الوسطى

مذهب عدالة التعاقد

ويلتظر الباحث المتتبع نحو عشرة قرون - بعد ما تقدم - ليعثر بأثار مذهب اقتصادي ، ظهر بعد انحسار المد الإسلامي ، وتوقف التداول على حكم البحر الابيض المتوسط . فقد ولدت حياة اقتصادية جديدة ، مع ولادة المدن المستقلة ، وتطور المهنيين اليدويين ... بفضل الحروب الصليبية وأسواق شامباني الدولية .

ولما كانت الكنيسة هي المسيطرة في القرون الوسطى ، فقد قتل الفكر الاقتصادي باللاهوتيين والقسس ، من أبرزهم : توماس الأكويني ونيقولا

الأورسمي (Oresme) . ومع ان آراهم الاقتصادية جزئية ومتفرقة ، إلا انها كانت خاضعة لمبدأ واحد شائع فيما بينهم ، هو « فكرة العدالة » . قالوا : « يجب ان تسود المبادلات شروط متكافئة ، يقدم فيها كل طرف بنسبة ما يأخذ ، ويأخذ بنسبة ما يعطي » . وأهم مباحثهم هي :

أ - السعر الحقيقي . - تقضي عدالة المدن بأن تباع البضاعة بسعرها الحقيقي ، ويقدر هذا السعر ، بمقدار الجهد الذي بذله المنتج ، او بالتقدير السائد في التعامل .

ب - الأجر الحقيقي . - للعامل الحق في الحصول ، مقابل ما يقدم من عمل ، على مبلغ يساعده وأسرته على العيش الكريم . ويجب أن تكون شروط العمل انسانية . هذه الفكرة نابعة من القول القائل : إن العامل انسان ، لا مكينة ولا حيوان .

ج - شرعية الدين بفائدة . - من ام المسائل التي شغلت المفكرين في القرون الوسطى ، قصة الفائدة وشرعيتها او عدمه . أما القانونيون الكنسيون ، فمنعوا منها باتاً لأنها تسمح للدائن بالحصول على قيمة أكثر مما قدم . وقد أيد هذا المنع واحترمه اكثر المشرعين المدنيين . ثم تكسدت مع تطور الفعالية الاقتصادية رؤوس اموال كبيرة ، تمت بتدرج بطيء ، فاضطر رجال الدين انفسهم الى الانغماس في مناقشات ، انتهت بهم الى تقرير شرعية الفائدة ، واعتدوا لذلك بأسباب ، أهمها : ضياع المال ، وعدم الربح ، ومخاطرة الدائن بماله .

د - الملكية الشخصية . - الملكية الشخصية شرعية ، لكن شرعيتها ليست على وجه الاطلاق . قالوا : ان الثروة التي على هذه الارض ، ما خلقت إلا لخدمة الجنس البشري بجموعه ، ولم تمنح على وجه التخصيص لشخص بذاته دون سواه . ولما لم يكن للبشرية من دافع منطقي ، تمارس

بوجبه حقها على الاشياء جميعاً بملكيتها / سواء بطريقة التملك على الشيوع ،
او على التفرد . وُخلِقت ظروف ساعدت على تفضيل التملك الشخصي ،
ووجدته اكثر ملائمة للعمل . غير ان هذا التملك لا يحمل طابع الانانية .
فالتملك لا يتمتع بحقوقه وحدها ، بل عليه - مقابل ذلك - واجبات .

٥ - تدخل الدولة . - تدخل الدولة أمر طبيعي . ولا يظهر إلا في
مناسبات معينة . غير انه - على التأكيد - لا يجعل من الفرد البشري مخلوقاً
ادنى من الدولة ، حين تحدد السلطات العامة الأسعار مثلاً ، او تمنع الربا ،
فهي تنظم المجتمع بحيث توضع كل شخص في مكانه المناسب ، ضمن إطار
من الحقوق والواجبات المتقابلة .

٣ - مركاتيليو (Les Mercantilistes) عصر النهضة الحماية والتنظيم

تجلت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، انقلابات عميقة ،
ما زالت حتى طبعت العصر الحاضر بطابعها الخاص .

فعلى الصعيد المادي ؛ لوحظ ان الاكتشافات البحرية الكبرى ؛ أثرت
تأثيراً بالغاً في توسعة الآفاق التجارية ، فتدفقت الى الأسواق سيول من
المنتجات الأجنبية حولت مركز الثقل الاقتصادي العالمي وزحزحته عن
مكانه . وأنتجت تطوراً هائلاً في الثروات ، وخلقت طبقات اجتماعية جديدة
وأيقظت عقلية المغامرة والريخ ، وحلّ محلّ العالم الزراعي والمهني الضيق
عالم تجاري وصناعي فسيح الآفاق ، فاجتاز حب الكسب ابواب البحر
المتوسط ، لبدق ابواب الأطلنطي ، وتدفقت كميات وافرة من المعدنين
الشمينين على اسبانيا ، جاءت من المكسيك وبيرو ، فخلقت فيها ثروة عظمى
مدهشة . لكن ظهر على أروما ترفع صاعق في الأسعار ، طغى على القارة
الاوروبية جميعها .

وعلى الصعيد الفكري ، ظهرت تطورات اخلاقية وتبدلات سياسية عميقة جداً ، فقد قامت على انقاض الإقطاعية المفككة دول كبرى مركزة قوية وفارت مع النهضة والتجده فوجهات فكرية ، وضعت الاقتصاد موضعاً بعيداً عن الاخلاق ، فأهملت - قاعدة « الربح المعتدل » رويداً رويداً وهي القاعدة التي سادت خلال القرون الوسطى . وظهر الفكر الاقتصادي - لأول مرة - متجرداً مستقلاً عن المفاهيم الدينية .

ونجم عن كل ذلك مذاهب مركانتيلية سادت اوروبا منذ اواسط القرن الخامس عشر ، حتى اواسط القرن الثامن عشر ، قامت كلها على مبدأ واحد هو : « وجوب بذل قصارى الجهد لتقوية الشعب وإغنائه . ولا يكون ذلك إلا بإملاكه اكبر كمية من المعادن الثمينة » . ومما اختلف عرض المذهب بين وطن وآخر ، ومما ثباينت مظاهره ، فقد تشابهت جميعاً في تقاليها بوطنتها ، وقسكها بحق تدخل الدولة في الاقتصاد .

فللمركانتيلية الاسبانية ؛ او التوازنية - هي الشكل الرئيسي الأول للمذهب - نجحت عن السبل الدافق من المعادن الثمينة عليها ، فقررت السلطة ان تحتفظ بالذهب والفضة قائماً في البلاد ، وأن تجتذب كميات اخرى ما امكنتها ذلك . وحرمت تصدير المعدنين الثمينين ، وشجعت على استيرادها بنظام توازن المقود . وذلك بإجبار التجار الإسبانين المصدرين على استعادة أثمان بضائعهم نقداً ، وإجبار التجار المستوردين على دفع أثمان بضائعهم منتجات اسبانية .

والمركانتيلية الفرنسية ؛ وتسمى المركانتيلية الصناعية كذلك ، طبقت المذهب بطريق غير مباشرة ، مرّقه عبر القناة الصناعية ، فتكدّس المعدن الثمين لديها تكدّساً . وذلك انها شجعت الصناعة فزاد الإنتاج وانتشر البيع في الأسواق الأجنبية . ولما كان ثمن البضاعة يدفع بالذهب ؛ فقد استجلبته هذه الطريقة من الخارج وزاد تكدّساً في البلاد .

دعا الى هذا المذهب : لافاس ، ومونت كريتيان ، وجان بودان الذي اشتهر بمناقشاته آراء موليستروا (Molestroit) ضابط بيت المال المكلف بالتحقيق في أسباب ارتفاع الأسعار . اعتقد موليستروا (Molestroit) ان الارتفاع وهمي لا حقيقي . وأن سببه سهولة تبدل العملة . أما بودان (Bodin) فقال : ان الارتفاع حقيقي ، وإن سببه تدفق المعادن الثمينة من امريكا . ووضع لذلك مبدأ النظرية الكمية للنقد ، القائلة : « ان مستوى الأسعار ، تابع - حتماً - لكية العملة المتداولة في السوق » . وجاء كولبير (Colbert) ، فأنتم صياغة المراكنتيلية الفرنسية في شكلها النهائي ، بما كتبه في رسائله ، وما نشره في مذكراته ، وبخاصة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الذي ارتبط اسمه به ارتباطاً وثيقاً . شرح أثره على الصعيدين الداخلي والخارجي . فقال :

على الصعيد الداخلي ، اذا منحت الدولة الصناعات ، مساعدات نقدية على التصدير ، خلقت صناعات جديدة تصرف اهتمامها الى انتاج ما يخصّص للتجارة الخارجية ، كمواد الترف والسيج والفولاذ . ويضرها فريضة عامة على الأسعار والمزببات ، وتشدّها في الرقابة على نوعية الإنتاج ، يتمّ برنامجها تلقائياً في التدخل بيجري الاقتصاد .

وعلى الصعيد الخارجي ، اقترح عام ١٦٦٧ وضع تعرفه جمركية قاسية على المستوردات لحماية المنتجات الداخلية ، وسنّ قوانين قامعة ضد المصنوعات الاجنبية التي تنافس البضائع الوطنية . لكنه سمح للواد الاولى الاجنبية بحرية الدخول لتساعد على تموين الصناعة الفرنسية بها . وشجّع على تصدير البضائع الفرنسية الى الخارج بمحائز تمنح لأصحاب بواخر الشحن ، وللشركات التجارية المصدّرة ، غير انه وقف من تصدير الحبوب موقف المانع ، خشية الوقوع في المجاعات ، ولكي تدفع الاجور منخفضة ، فلا تعرّض وضع فرنسا للمخاطرة في التنافس التجاري الدولي .

المركانتيلية البريطانية . - وتسمى المركانتيلية التجارية كذلك . وضع أسسها مون ، وتشيلد ، وبيتي ، ووجهوها نحو التطور التجاري والبحرية . ولقد بذلت بريطانيا جهوداً جبارة لإقامة توازن خارجي إيجابي للبلاد ، يكون فيه سداد القيمة بالذهب او بالفضة . ولم تهتم الدولة بشؤون الاستيراد والتصدير وحدهما ، بل يجمع النظم المطبقة في العلاقات الخارجية ، وصرفت عنايتها لتطوير الاسطول التجاري تطويراً يستطيع معه تأدية خدمات النقل البحري مدفوعة الأجر بأحد المعدنين الذهب او الفضة ، من أجل توازن الحساب مع البلاد الاجنبية .

وقد وضعت هذه المبادئ قيد التطبيق القانوني ، اول ما وضعت ، زمن كرمويل ، في صك البحرية عام ١٦٥١ ، حفظت فيه للبحرية البريطانية حق حصر النقل من بريطانيا الى سائر القارات عدا اوروبا . وحرّم على المراكب الاجنبية حمل بضائع الى بريطانيا العظمى ، اذا لم تكن من منتجات بلدها الاصيل . ويمكن ان نعدّ في ضمن هذا التيار المركانتيلي : اصحاب الغرفة من الالمان الذين دافعوا عن مذهب صناعي ذي حماية يسمح بتدخل الدولة . كما نعدّ المصري الاسكتلندي المسكين جون لو (Law) ، وهو اول من قام بالتجربة الفرنسية في الاوراق المصرفية .

١ — الليبرالية الزراعية

الفيزيوقراطيون في القرن الثامن عشر

جرّت تجربة المبادئ الميركانتيلية خلال ثلاثة قرون ، الى نتائج ارتكاسية إيديولوجية هائلة جداً ، على الصعيدين الاقتصادي والفكري .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، تقلص النشاط الزراعي ، ووقع ضحية متممة لحساب الصناعة . ثم عرقل سوء تطبيق النظم سيرة التجارة والصناعة معاً . وجرّ انخفاض سعر المنتجات الزراعية ، الى تضاعف عدد الاراضي المهمة غير المزروعة ، وعرقلت هجرة العمال الزراعيين نحو المدن .. والجمارك الداخلية ؛ تداول الحبوب بين الولايات في داخل الدولة .. وأصبحت الأنظمة الموضوعة على الصناعة ، وتحديد الأسعار ، وتقييد الأجور التي فرضتها طوائف الصناعيين ؛ أصبحت كلها سمجة خائفة تعرض التطور الصناعي للخطر .

وعلى الصعيد الفكري ، برزت ميول نحو التحرر تحددت مفاهيمه بسرعة ، بفضل ما نشره الجمعويون عن فكرة الحرية ، وتدفق الايمان فيها بكل ما في العقل من قوة ، وما في القلب من طيب ، وما في الانسانية من غريزة . وساحول فلاسفة الحقوق الطبيعية ، تفسير حياة المجتمعات ، على ضوء المبادئ العامة المنبثقة عن الطبيعة الانسانية الصافية ، والبرهنة على أنها ثابتة راسخة في كل زمان وفي كل مكان . ورأى مونتسكيو وكوندورسه معاً إمكانات تحديد مجتمع متطابق تمام المطابقة مع القوانين الطبيعية ، وبرهننا على أن القوانين الاجتماعية ، بمنهاها العلمي ، تنطبق عليها أيما انطباق .

اقتبس الفيزيوقراطيون هذه الآراء ، فطبقوها على الحوادث الاقتصادية ، وكان زعيمهم رجلاً طبيياً اسمه فرنسوا كسني (Quesnay) ، شرح مذهبه بمقالات أهمها : « الزراع » ، وبدور المعلمة ، واللوح الاقتصادي ، ونشرها عام ١٧٥٨ ، فتعلّق حوله المراكز ميخايو (وهو ابو خطيب الثورة الفرنسية المشهور الذي يحمل اللقب ذاته) ، ودويون دو نيمور ، وغورني ، ولو ميسيه دو لا ريفير ، ولا تروسنه ، والقسيس يدو . وكان اكثر الفيزيوقراطيين نبوغاً تورغو ، فطبق المبادئ المذهبية على السياسة الاقتصادية ، وتزعم المذهب الفيزيوقراطي كما تزعم كولير قبله المراكنتيلية الفرنسية .

١ - نظرية اقتصادية علمية

القوانين الطبيعية . - كان هؤلاء المؤلفون من اوائل من وضع مفهوماً واضحاً للمعوم الاجتماعية والقوانين الاقتصادية . وبينوا ان المجتمعات تتطور تطوراً يوازي خطأ اصيلاً عاماً هو « النظام الطبيعي » ، وإن اختلف مفهوم هذا النظام عندهم ، عن مفهوم « الحياة الطبيعية » لدى روسو (Rousseau) . انهم يؤمنون بأنه نظام وضعه الله لسعادة البشر ، فاعليهم إلا أن يدرسوه ويتفهموه ويتطابقوا معه . نعم ، إن لكل فرد شأنًا خاصاً

يفنيه ويسمى الى تحقيقه ، لكن لا يفسر اهتمامه هذا بأنه خاص به وحده ، بل هو في سعيه لشأنه الخاص يتطابق مع الاهتمام العام تلقائياً . ويكفي ان يترك الناس احراً ليسمى جميع البشر تلقائياً نحو هذا النظام التناسقي ، نظام العناية الراحية .

توازن الثروة . - الفيزيوقراطيون ، هم اول من نظر الى الخط الذي تسير عليه الثروة نظراً شاملة ، وانتبهوا الى انها - في الوقت الذي تنمو فيه وتتكاثر ، تتراجع متناقصة كذلك ، بسبب انطلاق الانتاج الصافي ضمن الدائرة الاقتصادية .

الانتاج الصافي الفيزيوقراطي . - يشبه مفهوم « الانتاج الصافي الفيزيوقراطي » في جملته المفهوم المعاصر « للدخل القومي » . فهو يفرق ما بين الثروة المتحصلة بأعمال الانتاج ، والثروة المستهلكة لتحصيل هذا الانتاج . فتصبح الزراعة - على رأي هؤلاء المؤلفين - هي وحدها التي تعطي محصولاً صافياً . انها الباب الوحيد الذي تفيض فيه « الثروة الناجمة » على « الثروة المستهلكة » ، وتعاون فيه القوى الطبيعية مع الانسان في الانتاج .

الدائرة الاقتصادية . - هي الحلقة التي يدور فيها الانتاج الصافي في الجسم الاجتماعي كما يدور الدم في جسم الانسان ، يعوض ويرمم . والفكرة الرئيسية في ذلك ، هي تصنيف المجتمع في ثلاث فئات :

اولاها : الفئة المنتجة ، وهي فئة الفلاحين .

الثانية : الفئة العقيمة ، وهي التجار والصناعيون .

الثالثة : فئة المنتفعين المستغلين ، وهم ملاكو الارض .

وترى هذه النظرية ، ان الفئة الاولى هي وحدها الفئة المنتجة انتاجاً صافياً ، وأن منبع الثروة الوحيد كامن فيها ، وأنها منطلق حركة الدائرة الاقتصادية التي توزع الثروة في المجتمع .

٢ - سياسة اقتصادية زراعية

تتعلق السياسة الاقتصادية الزراعية الحرية تلقائياً من المبادئ التالية :

١ - يجب على النظم القائمة ان تشجع الزراعة ، لأنها الوحيدة التي تقدم انتاجاً صافياً . وقد كانت - فعلاً - موضع الاهتمام العظيم خلال القرن الثامن عشر ، فقد برز الاتجاه نحو خدمة الارض بروزاً واضحاً ، وسجلت الزراعة الواسعة نجاحاً عظيماً ، بفضل العناية بالتسميد ودقة استخدام الآلات .

٢ - ان وجود نظام حرّ ضروري جداً ، لإمكان بيع الحاصلات الزراعية بسعر جيد . و « السعر الجيد » لدى الفيزيوقراطيين ، لا يشبه « السعر الحقيقي » لدى القانونيين . انه سعرٌ عالٍ جدير بأن يتفوق على سعر الإنتاج الصافي ، يقدره تموّج التنافس الحر على الصميدن الدولي والوطني معاً .

٣ - ان منع تصدير الحبوب ، يسبّب تراكمها في السوق وفيضانها وانخفاض قيمتها . واذا سمح بتصديرها ، فانها تمتلئ السوق الداخلية من القيد ، وتسمح بارتفاع الثمن .

ولقد سجلت هذه السياسة - بفضل تورغو - سلسلة من الانتصارات المتوالية .

فقد أعلن والي ليموزان رفع الجمارك الداخلية عن الحبوب ، وسمح بحرية التداول . وبسط مقلش المالية العام سنة ١٧٧٤ مبدأ حرية تداول الحبوب فشمّل أراضي الدولة جميعها ، وسمح بالتصدير بعد ذلك . ونشر مبدأ حرية التجارة والصناعة ، وألغى المنظمات المهنية عام ١٧٧٦ . وتفجّرت الثورة الفرنسية من بعد ، فانتصرت حرية التجارة والعمل انتصاراً حاسماً نهائياً .

٢ — حرية الصناعة.

الملهب الاتباعي من أواخر القرن الثامن عشر
الى أواخر القرن التاسع عشر

انبثقت عن الأسس التي وضعها الفيزيوقراطيون ، نظرية اقتصادية متكاملة متلاحمة ، كان روادها الأوائل من الانكليز والفرنسيين ، أواخر القرن الثامن عشر . حملت اسم « المدرسة الاتباعية » ، وهي نوع من نظام كامل واضح نهائي ، ينتهي — على الصعيد المذهبي — الى حرية مطلقة عامة يفسر مفهومها ضمن ثورتين ، إحداهما تقنية صناعية ، والثانية حقوقية .

فالثورة الصناعية في انكلترا ، فتحت الطريق على صناعة قادرة ضخمة ازدهرت بفضل المخترعات وتوسّع استخدام الآلة توسعاً عظيماً ، حتى حلت محل العمل اليدوي في جميع المجالات . فقد اخترع المكوك الطائر ، ونطورت صناعة الغزل والنسيج ، واستخدم الفحم الحجري في التعدين ، واكتشفت قوة البخار ، فاستفيد منها في تحريك القوى الآلية ، وكان اكتشاف البخار المنفعة الكبرى التي وهبت الصناعة قوة إنتاجها الهائلة حتى اليوم .

وفي مهدان الحقوق ، رستت الثورة الفرنسية مبادئ الحرية والفردية في وقت واحد حتى في البلاد التي لا يبدو عليها انها قابلة لمبادئ الثورة السياسية . فالحرية الشخصية ، وحرية التعاقد ، وحقوق الانسان والمواطن . طبعت آثارها على الصفحة الاقتصادية ، فارتسمت صورتها على حرية التجارة والعمل . وليست فلسفة الحرية التي أشاعها دافيد هيوم ، إلا صدى لهذا الاتجاه . وهو المحدود نصير « مذهب التنافس » الذي يحض على المباراة ما بين البلاد ، كالتزام ما بين الأشخاص وقد أثر تأثيراً عميقاً في آدم سميث مؤسس المدرسة الاتباعية ، ثم على تلاميذه وأتباعه من بعد .

١ - آدم سميث

كان استاذاً في جامعة غلاسكو . نشر عام ١٧٧٦ موضوعاً حول « الطبيعة وأسباب ثروة الشعوب » فأصبح من بعده إنجيل المدرسة اللابعية .

ولنظريته الاقتصادية هذه ، عمق سيكولوجي ، يفسر « بالرغبة الشخصية » التي اعتبرها محرك الفعالية الاقتصادية . قال : ان مبدأ « اللذة » هو الذي يدفع الانسان الى « التحري عن أقصى الاكتفاء بأقل جهد ممكن » . وعلى هذا الأساس شرح كيف ان الحاجات الانسانية يمكن ان تتحقق :

١) بواسطة تقسيم العمل والتخصص ، فينبو الإنتاج الشخصي نمواً عظيماً .

٢) ثم بواسطة « ميكانيكية السعر » التي توفق ما بين العرض والطلب . فزيادة إنتاج البضاعة ، يهبط سعرها . ويلاحظ المنتجون تناقص مارجهم بذلك ، فيعدلون من إنتاجهم ليرتفع السعر ، وإذا « بالتوازن » قد تحقق ويترجم « الإنتاج الكافي » بارتفاع الأسعار الذي يدفع المنتجين الى زيادة إنتاجهم حتى الحد الضروري للتوازن المطلوب .

من هذه الملاحظات النظرية ، نجم مذهب الليبرالية . فلكي تستطيع ميكانيكية التوازن ان تتحرك ، لا بد من ترك الناس احراراً يعملون كما يشاؤون ، ويتنقلون من فرع الى آخر ببله رغبتهم ، يقودهم بارومترو الاسعار .

وتزلق الفعاليات الشخصية بحرية ، يحقق المصلحة العامة عفويًا . وعلى الدولة ان تباعد عن اي تدخل في الأمور الاقتصادية ، وأن تترك المنتجات تسيل ما بين البلاد بكل حرية ، فيكسب تقسيم العمل بذلك كسباً رائعاً ، ويحقق التخصص تقدماً محسوساً .

٢ - الاحرار البريطانيون المتشائمون

لم يؤمن مالتوس ولا ريكاردو ، بما آمن به آدم سميث والفيزيوقراطيون ، من وجود نظام عقوي ، منحه العناية الربانية الرحمة . ولا قبلاً لمبة الحرية الفردية ، بل رأيا - ضد ذلك - تناقضات مزعجة في كل الجهات ، منترجة الى قوانين اقتصادية . ولما كان من العسير دفع هذه القوانين ، فلا مانع اذن من البكاء عليها وتركها في مسيرتها ثمثي كما تشاء .

يعرض مالتوس - وهو قسيس بروكستانتى - ، في هذا المعنى نظريته المشهورة في تزايد عدد البشر . ويقع تشاؤمه فيها على الاساس التالي :

يتزايد البشر تزايداً عديداً متسارعاً يسبق تزايد الاقوات الكافية لإطعامهم . فهم يتزايدون على سلسلة هندسية (١٦٤٨ ، ٣٢٧٦ ، ٦٥٥١٢ ...) بينما تزايد الاقوات على تسلسل حسابي (١٦٤٨ ، ١٠٤٨٠ ، ٦٦٤٨٠٠ ...) ينتج عن ذلك - حتماً - تقلقل ، وعدم اتزان ما بين الحادثين ، او بعبارة اوضح : إن البشرية سائرة نحو مجاعة . ولا يمكن للتوازن ان يستدل ويستقر إلا ضمن سلسلتين من الوسائل .

الاولى منها قامة ، تحدث عفواً ، عندما يتجاوز تعداد البشر حدود امكانية الأرض في انتاج اقواتهم ، فقد تسود المجاعات وتنتشر الأوبئة وتثور الحروب ، وتجرف قسماً من البشر .. فيعود التوازن بالساقين الى استقراره الطبيعي .

لكن الأجدى على البشرية والأوفق لها ، ان تستخدم وسائل تلغائية مانعة ، وقوامع منطقية عوضاً عن القوامع الطبيعية القاسية .. ويكون ذلك بتحديد النسل ارادياً . يحدد فيه كل امرئ نسله بعدد من الأولاد ، يكون متأكداً من قدرته على إعالتهم .. فيتأخر سن الزواج ، وتستخدم موانع الحمل ... وهي السلسلة الثانية من الوسائل المعدلة للتوازن .

وتتوضح ليبرالية مالتوس بقوله : « إن يؤس البشرية وفقرها ، الذين قطعاً في البشر ، لم يكونا إلا نتيجة لعدم التوازن ما بين منابع الثروة وتعداد البشر . وإنه لأمر مرعب حقاً ما نحن قادمون عليه ويستحيل تجنبه ، وتعجز السلطات العامة عن مقاومته » .

قاوم مالتوس تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية ، ووجد أن بعض النظم الخيرة التي تقدم المساعدات للمحتاجين - كقانون الفقر^(١) في انكلترا مثلاً - تشجع الأفراد على التوالد ، ولا تكبحهم . وهم عاجزون عن انتاج سيلة قح واحدة ، زيادة عما هو ممكن وجوده . فعلى الشعب - إذا - أن يعتبر نفسه المسؤول الرئيسي الأول عما هو واقع فيه من يؤس وشقاء .

واستطاع ريكاردو - بقدرة تجريدية ممتازة - عرض عدة نظريات ، مستخلصة من رأي آدم سميث ، كنظرية « قيمة العمل » : (إن قيمة الأرزاق ، تحدّد بمقدار ما يصرف لإنتاجها) .

ونظرية « الأجور الطبيعية » (يتحدّد الأجر بأقل ما يمكن من ضرورة ، تسمح للعامل وأسرته بالمعيش) .

ونظرية « الأسعار المتعاقبة » (إن لكل بلد اهتماماً معيناً . للتخصص بنوع من الإنتاج ، يلائمها أكثر من سواه) .

وقف هنا قليلاً ، لنحدد الصفات الخاصة في نظريته التي غلبت شهرتها كل ما عداها بما عرضه من نظريات وآراء ، وهي نظرية « ريع الأرض المتفاوت » والمفهوم من كلمة « ريع » : الأجر الذي يدفعه الفلاح مستأجر الأرض ، للملاك .

التساؤل . - إن تزايد البشر ، يزيد من حاجة الناس الى المنتجات

١ - هي منح تعطى للفراء والماعطين عن العمل ، تدفعها الحكومة لهم لكي لا يبرؤوا جوعاً .

الزراعية للقوت كالقمح مثلاً . وما دامت الأراضي الخصبة في البلاد محدودة المساحة ، لا يكفيهم انتاجها وحدها ، فان الناس سيندفعون حتماً الى استخدام الأراضي الأقل خصوبة منها ، ويستحثونها بالتسميد المتوالي ، وببذل جهد اعظم ، لتنتج الكمية نفسها التي تمنحها الأراضي الخصبة ، لكن انتاجها يكلف جهداً اكثر ومالاً اوفر ، فيأتي سعره في السوق اكثر ارتفاعاً من سعر نتاج الأراضي الأولى ، وينجم عن ذلك ارتفاع عام في سعر القمح .

ان تحديد الأسعار الذي دعا اليه سميث ، قد ينطبق على نوع واحد من المنتجات ، في مكان وزمان معينين ، بحيث لا يرى في السوق إلا سعر واحد فقط يقره التوازن ما بين العرض والطلب ، وهذا السعر يرتبط بالثمن الأعلى لهذا الإنتاج ، فهو يعطي ملاكي الارض الخصبة - في مثالنا المتقدم - فرصة الاحتفاظ بالنفقة نفسها ، والحصول في البيع على سعر أعلى . مما يتيح لهم الثراء الهين على حساب توايد عدد السكان ، وبدون ان يبذلوا اي جهد . وارتفاع أسعار الأقوات الى هذا الحد العالي مضر بالجواهر مسيء لمصلحتها .

الليبرالية . - هذا الوضع المزعج ، لا تستطيع الحكومة ان تصلحه او تعدله ، وليس هناك إلا وسيلة واحدة لمحاربة هذا النوع من التدخل ، هي السماح بحرية استيراد القمح الى بريطانيا من الخارج ، وبخاصة من البلاد البدائية ، ذات السعر المنخفض في الإنتاج .

بهذه الطريقة الليبرالية ، تعالج الآلام التي تعانيها الإنسانية . ان كل شيء يسير الى سيء ، ولا محيص من ترك الأمور تسير ، وليعمل كل في طريقه حراً ، لأن تدخل السلطات لا يؤدي الى تضخيم هذا الألم .

٣ - الليبراليون الفرنسيون المتفانلون

يبدو لنا ان ممثلي المدرسة الاتباعية الفرنسيين ، اكثر منطقية من زملائهم الانكليز . فجان باتيست ساي ، وباستيا ، هما ايضا من المذهب الليبرالي ، ومن يجهذا منع السلطات من التدخل في الامور الاقتصادية ، لكنها يعتقدان بأن كل شيء سائر نحو الأفضل في سبيل تحسين البشرية . وان الحكام الذين يتدخلون فيزعجون هذا التناسق ، متهمون بإساءة استخدام المسؤولية .

جان باتيست ساي (Say) . - نشر عام ١٨٠٣ كتاباً عنوانه « رسالة في الاقتصاد السياسي » ، او « توضيح مبسط للثروة في تشكيلها وتوزيعها واستهلاكها » ، فكان كتابه هذا اول بحث في الاقتصاد السياسي ، وأصبح عنوانه وحده - خلال قرن من الزمان - صدى لجميع ما ألف بعده وما كتب في هذا الموضوع ، حول : « الإنتاج ، والتداول ، والإستهلاك » . واستحق جان باتيست ساي التقدير لتوضيحه آراء آدم سميث المبهمة المتعاطلة ، توضيحاً كافياً . وشرح - فوق ذلك - بعض الآراء الجديدة حول النظرية الاقتصادية ، كدور الصناعة ، والمقاولين ، وقانون التوزيع ... الخ .

عاش ساي حركة التطور الصناعية الكبرى في انكلترا ، وطبق بنفسه نظمها في معمل الغزل الذي كان مديراً له ، في بادوكاليه (Pas de calais) ، وألشأ فيه اول صفحة من صفحات الصناعة الحديثة . فقد قرط المكننة ، وبين ان تدخل المكننات الحديثة ، قد يلفظ المال أحياناً الى البطالة ، لكنه يقدم انتاجاً اكثر جودة وأقل ثمناً وأعظم كمية . قد يفسح المجال لظهور ازمان موقته ، لكنه يقود حتماً الى استخدام هؤلاء العمال المسرحين من بعد ... وان الأزمات الاقتصادية ذات فائدة عظمى ، فهي القطب الذي تدور حوله : الفعالية الاقتصادية ، وميكانيكية الإنتاج ، وتوزيع الثروة . وهي التي تقنن شراء الخدمات الإنتاجية او تهيب تأجيرها .

كالمعمل للعالم ، ورأس المال للتوفير ، والارض او مالكتها ، ودفع الأجور ، والفسائدة ، والاستئجار ... الخ . تكثرت بها بغرض الإنتاج ، وتبعتها في السوق ، وثن البيع هذا ، هو ما يدفع لعارضي الخدمات مقابل حصولهم على الاكتفاء الشخصي او الفائدة . فهي إذن صلة الوصل ما بين سوق الخدمات المنتجة ، وسوق الإنتاج ، توجه الاول منها نحو المنتجات التي خلقت لها الظروف فرصة تظهر فيها ضمن رغبة المستهلكين .

ولا يخفى على هذه الفعالية ان تنتهي الى اختناق عام للسوق ، لأن المنتجات ستبادل بالمنتجات ، ويبقى النقد بسيطاً مقبلاً في التوزيع فقط . فتتاج صناعة ما ، يخلق الإمكانات لشراء سواها بها . فكلما ازداد تنوع انتاج البضائع ، ازدادت السيولة جرياناً . وصعب على زيادة الإنتاج ان تخلق أزمات عامة .

نعم ، قد تحصل زيادة جزئية واختناق محدود ، اذا أسوء توجيه الخدمات المنتجة ، فتطورت بعض المنتجات تطوراً عالياً لم تلحقها فيه سواها . غير ان التقليل النافذ عن ذلك ، لا يكون إلا عابراً ، شريطة بقاء التبادل حراً يسمح للمقاولين ان يدركوا ما هو مطلوب ومرغوب ، بواسطة ميكانيكية الأسعار ، فيقررون مقدار ما سيصنعون ولوعيته ومواصفاته ... الخ .

اما باستعيا ، فيعتقد بأنه اكتشف في العالم الاقتصادي تناسقاً جاهزاً للترتيب فسمي كتابه من اجله تسمية بيانية خاصة هي : « التناغم الاقتصادي » . ولهذا الكتاب قيمة ممتازة ، وإن كانت عقلية أقل عملية لتعلقه بتحليلات سطحية وإصراره على دعاوى عجز عن تقديم الدليل عليها . غير انه قام على جدل يثير الاهتمام ترك أثراً واضحاً في حوادث التبادل الحر بفرنسا . فقد هوي المعركة التي قادها ريتشارد كويدن في انكلترا . وتأثر بحلف مانشستر الذي جاهد فوفسقي بالحصول على قرار قسخت بموجبه « قوانين

القمح ، وكانت تفرض - بهذه القوانين - ضرائب قائمة على استيراد الحبوب . وحلم باستيا ان يلعب دوراً مشابهاً في فرنسا ، فأصبح عام ١٨٤٦ « جمعية حرية المبادلة » التي قامت بحركة عنيفة ضد التشريع الجمركي الموروث عن مبدأ كولبير ، ونشر سلسلة من كتيبات جعل لها عنواناً موحداً هو « الصوفية الاقتصادية » هاجم فيها مذهب الحماية الاقتصادية بحرارة وعنف ، وأصبح منذ ذلك الحين ، نصير التبادل الحر في نظر الشعب الفرنسي .

من أشهر هذه الكتيبات « عرض حال تجار الشموع » تحيل فيه باستيا اعضاء الطائفة المختصة بهذه التجارة ، يحتجون لدى السلطات العامة على التنافس العاتي الذي فسح المجال لتاجر اجني ، فأغرق السوق الوطنية بالضياء بسعر ضئيل وثمان بخس يثير الضحك من الشفقة . هذا المنافس العنيف ، هو « الشمس » . فوجب على السلطات إذن ، حماية صناعة الشموع الوطنية المهددة ، بسنّ قوانين عاجلة ، تأمر بإغلاق التوافذ كلها ، والفتحات جميعها التي يدخل منها الضياء الاجني الى البيوت ا

وعدد في عرض الحال هذا ، الفوائد الناجمة عن سن تلك القوانين . من ذلك : ان صناعة الشموع تحتاج الى مقادير كبيرة من الشحم ، فهي اذن بحاجة اكبر الى عدد متضاعف من الثيران والخنازير والماشية ، وكميات اوفر من الزيت ، تثير التطور في زراعة الحشعاش واللفت والزيتون ... وسيدهب آلاف الصيادين الى البحار القطبية ليصطادوا الحيتان العملاقة كالباينا . وستتحرك الفعالية الاقتصادية بسبب ذلك ، حركة حثيثة ، ويستفيد المنتجون منها فائدة عظيمة ا

لم يسعد الحظ باستيا ليرى نهاية معركته ، فقد ظفرت نظريته بالنجاح - بعد موته بعشر سنوات - على يدي نابليون الثالث حينما وقّع المعاهدة التجارية مع بريطانيا (المعاهدة الانكليزية الفرنسية) التي هدفت الى حرية المبادلة بينها .

٤ - انتشار المدرسة الاتباعية

جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٠) - تلاقى ثيارا المدرسة الاتباعية المتباينان ، في مؤلف جون ستيوارت ميل ، الذي ازل النظرية الليبرالية في اوضح صورها وأدق اشكالها . فهو على حد تعريف بودان (M. L. Baudin) : « مقنن الفردية » . وقد لاحظ التعاليل القائم ما بين المدرسة الليبرالية والمدارس التي قبلتها ، فأشار بضرورة التسامح العريض مع الافكار الاشتراكية في مادة السياسة الاقتصادية ، ووضح في نظريته مفهوم « الانسان الاقتصادي » ، وهو انسان مجرد خيالي ، يتحرك بالجماء مصلحته الخاصة ، ويعمل ضمن عالم من التنافس الكامل ، يدفعه مبدأ اللذة الى التفتيش عن اقصى الاكتفاء بأقل الجهد . وهو في تتبعه مصلحته الخاصة ، لا يتنافى مع المصلحة العامة ، بل يتطابق معها تلقائياً . فيجب ان يترك له حق ممارستها بدون اي عائق . نعم قد يؤدي هذا التنافس الى الحسار المعجزة عن السوق ، تحت وطأة القديرين الجديرين بمكائتهم ، لكنه يصبح عامل نجاح وتقدم عام .. ان كل ما يحدث من نشاط التنافس فيه . وكل ما يفسح له المجال ، جيد في النهاية .

وفوق ما تقدم فان (ميل) من اوائل من فرق بين « الاقتصاد التوازني » و « الاقتصاد الحركي » . أي الفرق ما بين دراسة حادئات اقتصادية معينة ، ضمن مدة محدودة من الزمن ، ودراسة تطور هذه الاحداث . وقد أكمل - بصله هذا - النظرية الاتباعية في التبادل الدولي ، إذ كان ريكاردو قد حدد نوع الانتاج الذي يجب ان يحمل عليه التبادل ، وهو ما تخصص به او تتميز كل دولة على حدة . اما ميل ، فقد وضح الربح الذي ينجم عن ذلك ، بنظريته في « السعر الدولي » ، فقد ربطه الى انبثاق الرغبات المتقابلة من الدولتين المهتمتين بهذا التبادل .

نظرية ميل الاقتصادية - ونظريته - من الوجهة النظرية البحت -

اتباعية وليبرالية . فقد حمل على من تقدمه من ارباب هذا المذهب حملة شواء ، ووقف يصول وحيداً عن فرديته ، ورفض نظرية « الطريق المسدود » ، وتشاؤم مالتوس ، وقلق ريكاردو حول التقليل الاجتماعي ومستقبل البشرية البائس المظلم . رفض ذلك رفضاً باتاً ، وآمن بإمكانية تحسين حال المجتمع البشري في المستقبل ، اذا تدخلت الدولة في شؤونه . ونادى بإلغاء الميراثات عند تطور التعاونيات الإنتاجية . واستبدال ريع الارض بضرية ، لصالح التجمعات الاقتصادية . إلا ان أشهر آرائه على الاطلاق ، ما تعلق منها بالإرث .. يعتقد ميل بأن الملكية الفردية وظيفية اجتماعية ، لا حق طبيعي . ولهذا فان تعديلها ممكن شرعياً بواسطة تقنين جديد .

لا خلاف بأن حق الإرث الحالي ، يستحث نشاط البشر استحثاثاً قوياً جداً على النشاط والعمل ، لأنه يترك لهم حق توريث ما يملكون لأولادهم ، او لمن يحبون من الوارثين سواهم . ونتيجة ذلك ، ان يحصل بعض الناس على أملاك وثروة تمنحهم مركزاً مرموقاً في المجتمع ، وامتيازاً خاصاً في الحياة من دون ان يبذلوا اي جهد ، وفي ذلك قلقلة للتوازن . فكيف يمكن إعادته الى استقراره من غير ان يهدف هذا المحرص النفيس ؟ هنا ، اقترح ميل ان يترك للناس الحق المطلق في وضع أملاكهم الوضع الذي يشاؤون ، وورثونها لمن يحبون ، على شرط ان يحدد حق الإرث بقانون . مثال ذلك :

يملك شخص ثروة تقدر بمشرة ملايين ، فبإمكانه ان يورثها لمن يشاء بشرط تجزئتها وتقسيمها تقسيماً معيناً ، لا يحصل فيه اي وارث على أكثر من الحصة الأعلى المعين بالقانون . وبذلك يتحقق تساوي الحظوظ ، ويستطيع كل واحد منهم دخول ميدان الحياة للكفاح بسلاح مساوٍ للآخرين .

وظهر في المدرسة الاتباعية بعد ميلاد عدد عديد ، لكنهم لم يكونوا
اكثر من تابعين وفي الدرجة الثانية من التقييم .. لم يستطع احد منهم
الارتقاء باسمه الى مستوى السابقين الاولين . تعنت بعضهم في فاحية ما
من نواحي النظرية ، وعرضوا لها شرحاً جديداً او معدلاً بعض التعديل
امثال : كيرنس في انكلترا ، وفون ثون (Von Thünen) في المانيا
وكاري في الولايات المتحدة ، وميشيل شوفاليه ، وليروا بوليو في فرنسا .
ورقف آخرون موقف المهاد لم يدل برأي ، فتيها لحكومات ذلك
الوقت ، فرصة تبرير موقفها المحافظ على استقرار المجتمع ، واعتبرته غير قابل
للنقد . يمثل هؤلاء تمثيلاً حسناً الاستاذ شارل دونوايه ، عميد ملكية تموز
(ملكية لويس فيليب) ومستشارها . فقد أيد الحرية المطلقة غير المحدودة بمحدود .
ورفض اي تدخل منها كان شأنه حق ولو كان في صالح الوارثين . وقال : ان
العمال مسؤولون عن بؤسهم ، وإن كان هذا البؤس ضرورياً جداً ، وما على
الدولة إلا ان تقوم بدور حامي الأمن ، للمحافظة على الناس الطيبين . وتقف
عند حدها فقط . وهو حد يمتن به مفهوم « الحكومة الشرطية » .
وعلى هذا الاساس ، شن دونوايه حرباً شعواء ضد احتكار البارود ، والبريد
والتبغ ... سواء أكان احتكاراً شخصياً او حكومياً كالمزارع المدرسية
ومحطات تربية الدواجن الحكومية ، والجسور والطرق ، والتعليم العام .
اما موقف موليناري (Molinari) ، لموقف اكثر وضوحاً ودقة
وجراً ، حين لم يتردد في كتابة ما يلي : « يجب ان ينظر الى العمال
- من وجهة النظر الاقتصادية البحت - كما ينظر الى المكنة . فهم مكنات
حقيقية حية ، يقدمون كمية من الجهد ، يحصلون مقابلته على دخل يساعدهم
على العيش ، كي يستطيعوا العمل بشكل منتظم ومستمر » ا
وأصبح المذهب الليبرالي - هؤلاء المؤلفين - مذهباً طبقياً لجماعة
البورجوازية المالية المتفوقة ، طوال القرن الثامن عشر . واشتدت الارتكاسات
ضده من جميع الجهات .

القِسْمُ الثَّانِي

من الفردية الليبرالية
الى شيوعية دون طبقات

اقسم الجزء الاول من القرن التاسع عشر بالتكثار الرأسمالية الصناعية ، وما نجم عنها من انقلابات اقتصادية واجتماعية . وأعان نجاح المكننة في كل شيء (الفحم ، والتعدين ، والنسيج ، والقطر الحديدية ، والبواخر النهرية ...) على تصنيع انكلترا وفرنسا . وتطور - في الوقت نفسه - تركيب المصانع ، فتدهورت الزراعة والحرف الصغيرة ، وظهرت مصانع كبيرة ضخمة مركزة تستخدم مئات العمال ، بل الآلاف أحيانا . ومهد النجاح الطافر الذي احرزته سياسة الاقتصاد الحر ، الطريق لهذا التطور .

ففي فرنسا ، ألغيت المنظمات المهنية منذ عام ١٧٩١ ، وألغيت معها الجمارك الداخلية ما بين الولايات ، والدخولية في المدن . وأصبحت تجارة الحبوب حرة منذ ذلك الحين . وعجت آخر آثار المؤسسات المهنية ، وزالت معها نظم المتصرفين المهنيين من الوجود عام ١٨١٤ - وكانت هذه النظم قد وضعت زمن حكم الملكة اليزابيت - وخوّل قضاء الصلح سلطة تحديد الأجور في بعض الصناعات على أنها ثمن العيش . وساعد هذا المزيج المركّب ، من الليبرالية والمكننة ، على انتشار رأسمالية صناعية ، أعقبها - على الصعيد الاقتصادي - تليجنتان رئيسيتان ربما كانتا متعارضتين . فقد لوحظ ارتفاع مستوى المعيشة ارتفاعاً حسناً ، رافقه إثراء ساعد على سد الحاجات ييسر . ولوحظ الى جانب ذلك ظهور ازِمات دورية تسببت عن

وفرة الإنتاج وطفله . وبدلاً من ان يتوازن الإنتاج مع الاستهلاك - على حد زعم الاتباعين المتقدم - ظهرت هذه الأزمات النورية كل سبع سنوات او عشر ، يمتدق بها السوق ، ويتبعها هبوط فظيع في الاسعار ، ينتهي بالتجار الى الإفلاس ، وبالمعامل الى الفلق ، وبالأعمال الكبرى الى الانهيار ، وبالمال الى البطالة واليأس .

أما على الصعيد الاجتماعي ، فان هذه الأزمات الدورية ، لم تعمل إلا على إثارة الاحساس ، والتخوف من نتائج التصنيع الدائم المستمر . وأول ما نجم عن ذلك ، تكتل طبقتين متخالفتين متناهذتين هما : طبقة المستخدمين وهم الرأسماليون ، وطبقة المستخدمين الأجراء وهم العسقاء (البروليتاريا) (Prolétaires) . وشغلت كل طبقة منها بالنظر في مصالحها الخاصة ، وتكتلت متحفزة للدفاع عن نفسها .

هكذا أعقب التعاون المتقابل ، والسلم الاجتماعي ، الذين سادا اوائل القرون الوسطى ، انشطار المجتمع الى طبقتين متعاديتين ، وقد غذت شروط العمل القاسية الموضوعة على الطبقة العاملة هذا العداء والتنافر بينهما ، شهد بذلك تقريران لأشلي (Ashley) وفيلترمييه (Villermé) .

كان اصحاب المعامل يسعون الى أقصى الربح ، بإزالة نفقات الإنتاج الى الحد الأدنى ، يطيلون يوم العمل على العامل ، ويمطونه أقل الأجر . فاذا نفر العمال واحتجوا ، استبدلوا بهم النساء والاطفال ليقوموا بالعمل نفسه مع أجر أقل . وكانت مساكنهم حزينه مؤسفة ، وعدد الوفيات في هذه الطبقة العامة وقيراً جداً .

لم يستطع المال مجابهة هذه الأوضاع الحزينة فرادى ، ولم يستطيعوا المجابهة بالتكتل ، لأن اي تجمع عمالي - بعد التحلل منظمات المهنيين - كان ممنوعاً بالقانون .

وكانت الثورة الفرنسية - بإصرارها وتشديدها على تأييد الحرية - تقدم المذهب الاتباعي ، إلا ان النتائج الناجمة عن حرية الرأسمالية الصناعية ، أبرزت ارتكاسات عنيفة في التفكير المثالي ، فادعى كثير من الاقتصاديين بأن نظام الحرية الاقتصادية لم ينجح في إرضاء الرأي العام ولم يبدّ حاجاته ، فقد توافر الإنتاج وتضخم ، وظهرت في كل مكان أزمة ، وازداد عدد العمال الباهلين الماطلين .

وأعيد النظر في المذهب الاتباعي ، فأمن كثير من المفكرين بضرورة اللجوء الى الدولة لتتدخل تدخلًا نظاميًا متكاملًا .

الوطنية الاقتصادية

١

كان المذهب الاتباعي ميالاً الى : حرية التبادل ، وحرية تداول البضائع ما بين الدول . ويؤكد على ان لكل بلد تخصصاً بنوع من الانتاج ، يبرع به ويبادله على نوع آخر من انتاج بلد يختص آخر ، بحيث يجد كل من البلدين المتبادلين ربحه في تقسيم العمل بهذا الشكل ، وفي العمل على ايجاد اقتصاد عالمي متكامل ... لكن سرعان ما بدا للعالم أن هذه الدعوى لا يفيد منها احد بل قد وما تستفيد منها بريطانيا صاحبة الدعوة اليها . فظهر في المانيا وفي الولايات المتحدة ارتكاس عنيف ضد هذه التعاطفية الأيمية الموهومة .

١ — مذهب الحماية في المانيا

فردريك ليست (List)

١ — وضعية المانيا في مطلع القرن التاسع عشر . — كانت المانيا في مطلع القرن التاسع عشر متأخرة عن انكلترا وفرنسا في ميدان التصنيع تأخراً كثيراً . وبقيت مجزأة مفتتة سياسياً الى عدد من دول مستقلة ،

منفصل بعضها عن بعض بحواجز جبركية ، لكنها - بمجموعها - كانت مفتوحة لاستقبال الانتاج الاجنبي . وحينما توقف الحصار الموضوع على اوربا - بسبب نابليون - عام ١٨١٥ أغرقت انكلترا القارة الأوروبية بإنتاج كان قد تراكم لديها خلال عدد من السنين ، عجزت معه الصناعة الألمانية الناشئة عن المقاومة ، فانهارت امامه . وعُتِد في فرانكفورت عام ١٨١٩ تجشع عام للصناعيين والتجار الألمان ، بتحريض من فردريك ليست ، وهو استاذ في جامعة طوبنجن (Tübingen) ، واقترحوا إلغاء المقبات السياسية وإزالة الحواجز الجبركية التي تعوق السيولة الاقتصادية ، في جميع البلاد الألمانية ، وتأسس - بتحريضه كذلك - عام ١٨٢٨ الاتحاد جبركيان ، طرفاهما المتعاقدان : بافيير (Bavière) وورتمبرغ (Wurtemberg) من جهة ، وبروسيا وهيس (Hesse) من جهة اخرى ، وذاب هذان الاتحادان عام ١٨٣٤ بعضهما في بعض ، وانضمت اليهما ساكس بعد ذلك ، ودعوه الزولفران (Zollverein) فكان ذلك خطوة حاسمة نحو الوحدة الاقتصادية الألمانية . ونهدت امام هذا الاتحاد مشكلة علاقاته مع الخارج ، وتُحِير كيف يبليها . ولجأ الى فردريك ليست ، فوجد له الحل المناسب ، في « النظام الوطني للاقتصاد السياسي » .

٢ - ملهب الاقتصاد الوطني . - اعتقد ليست (List) بأن الخطأ الرئيسي في المذهب الاتباعي كامن في عدم انتباهه الى ما في كلمة « الشعب » من معنى ، فمرقه بقوله : « انه مؤلف من وحدة طبيعية مادية ، لا يمكن تصورها مجردة » . لكن ليست جميع الشعوب على مستوى واحد من حيث القوى الانتاجية ، والبداهة الطبيعية ، والتقنية . ولم تقف جميعها على قدم واحدة من التطور ، ولذا ، فان اتخاذ سياسة موحدة حيالها جميعاً ، لا يتناسب وأوضاعها المتباينة .

الشعب الطبيعي . - المثل الأعلى الذي تشرئب اليه الشعوب ، وترو

اليه كل البلاد وتتمنى الوصول اليه ، هو ان تحقق في نفسها شعباً طبيعياً بسيطاً ، يتطابق مع اقتصاد معتد . والشعب الطبيعي ، هو ما تطورت فيه الزراعة والتجارة والصناعة معاً بسرعة واحدة متناسقة متناغمة . لكن ليست جميع الشعوب على هذا المستوى الموحد ، فبعضها فقير في ركاز الارض ، وبعضها سيء الجو والمناخ ... فعلى الشعوب التي تملك من المواد المنتجة كفايتها ، ان تجاهد للوصول الى مستوى متطور متقدم .

المستويات الخمسة في سلم التطور . - علمنا التاريخ بأن الشعوب الموهوبة تمر في خمسة أدوار متتابعة ، هي :

١ - الدور المتوحش البدائي : يعيش فيه الناس على ما يلتقطونه من ثمر تهبه الطبيعة جلفاً ، وعلى الصيد والقنص .

٢ - دور الرعي : 'يعنى فيه البشر بتربية الماشية' ، فنها يتفلى ، وعليها يعيش .

٣ - الدور الزراعي : يتميز باستغلال الانسان الارض ، والاستقرار عليها ، واستثمارها .

٤ - الدور الزراعي الصناعي : تتضاعف فيه الفعالية الزراعية بنشاط صناعي .

٥ - الدور الزراعي الصناعي التجاري : يحمل فيما يحمل من نشاط ، تبادلاً إيجابياً ما بين الزراعة والصناعة والتجارة ، ترتفع به الى مستوى « الشعب الطبيعي » .

ويتحقق هذا التطور بالتبادل الحر ، في الادوار الثلاثة الاولى . اما الانتقال من الدور الثالث الى الدور الرابع ، أي لفتح المجال امام التصنيع ، فانه لا يعمى من اللجوء الى نظام الحماية . ومق رست الصناعة الوطنية على قواعد راسخة ، 'سمح بالعودة الى الحرية' ، لتسهيل التمدد التجاري ، وسيلة التبادل ما بين الشعوب .

ولما كانت المانيا تعيش هذه الدوامة الحاصمة ، فإنها لا تستطيع تطوير صناعتها اذا لم تحمها من المنافسة الانكليزية . ولا يمكن ذلك ، إلا بمنع استيراد المنتجات الصناعية الاجنبية ، حتى ترتفع البلاد الالمانية الى مستوى التطابق مع الاقتصاد المعقد ، وعند هذا ، يمكن العودة الى التبادل الحر ، كما هي الحال في انكلترا .

٢ — الحماية في الولايات المتحدة

١ - كاري (H. C. Carey) . - رأي كاري في هذا الموضوع ، حازم جداً ، وهو من اوائل الاقتصاديين الامريكان . الذين آمنوا بمبدأ الحماية ، لكن لم يرتضه موقتاً الى حين ، بل نادى به ليكون سمردياً ، يطبق على الزراعة كما يطبق على الصناعة ، سواء بسواء . وليس التبادل الحر - في نظره - إلا أداة استخدمها البريطانيون للتفوق . وهي سياسة تسمح لبريطانيا ان تشتري المواد الاولية وحجوب الاقوات بسعر منخفض ، وتبيع منتجاتها بسعر عال جداً . وهي تعامل الولايات المتحدة - على الصعيد الاقتصادي - كما تعامل المستعمرات . ولن تحقق امريكا استقلالها إلا بالحماية والتطور حتى درجة الاقتصاد المعقد . والاقتصاد المعقد ، هو وحده الذي يسمح للوحدات الانسانية ان تفهم نفسها . أما التخصص الضيق ، فإنه يحد آفاق العيش على الشعب ، ويزيد من نفقات المواصلات والنقل ، ويحملها ثقل الضريبة ، ويثيرها ، ويحضر المعادن الثمينة على الفرار .

١ - باتن (S. N. Patten) . - أبدى باتن ملاحظاته حول البلاد المتخصصة بنوع واحد من المنتجات ، كالقطن ، او القمح ، او التبغ . فقال : « ان توالي استخدام هذه البلاد أراضيها في إنتاج نوع واحد من الزراعة ، يفقر الارض ويستنفد قواها . ولا ينقلها من الوقوع في هذه الهوة ، إلا توجيهها نحو الاقتصاد المعقد ، . وفرق باتن - بعد هذا - بين شعوب الدول

الراكدة في حالة السكون ، وشعوب الدول النشطة . وقال : « ان الولايات المتحدة ، هي المثال الممتاز للقسم الثاني » . والشعوب النشطة المتحركة ، هي التي تملك قوى اقتصادية عظيمة قابلة للتطور . أما دول القسم الاول ، فهي التي توقفت عن التطور ، وأخذ دخلها في التناقص . قد تسمح الشعوب المتحركة للنشطة الى مستوى عالٍ من المعيشة ، لكنها لا تستطيع الدفاع عن اقتصادها إلا بنظام الحماية ، وإلا فإنها تقع تحت ضغط شروط حياتية قاسية تنزل بها الى مستوى ادنى من سواها .

تلك هي آراء (ليست) ومريديه وأتباعه . وقد ظفرت هذه الآراء بالنصر اواخر القرن التاسع عشر ، بعد ان عانت من تفوق التبادل الحر عام ١٨٦٠ ما يعانيه الخصم من الخصم ، ولولا ان انتصار التبادل الحر كان عاجلاً وموقتاً ، لقضى على آراء ليست (List) في مهدها .

١ - مبدأ التدخل ، تسمية أطلقت على التيار الفكري ، الذي تفتح على بؤس الثورة الصناعية ، لما زال بها حق رسا أساساً للتشريع الاقتصادي المعاصر وحماية العمال .

١ - مؤسس المذهب

سيموندي (Siamondi) ١٧٧٣ - ١٨٤٢

هو مصري من جنيف ، اجتذبه - في مطلع شبابه - التصنيع الوليد في أوروبا ، وابتهج بتحضر الصناعة وقوتها في انكلترا ، وسرته مبادئ الثورة الفرنسية . ولجأ - مضطراً لسبب ما - الى بريطانيا ، فدرس آراء آدم سميث وتعلق بها وأبدعها في بواكير مؤلفاته . ولما عاد الى الجزيرة البريطانية مرة اخرى ، بعد انتهاء الحروب النابوليونية ، ولاحظ البؤس العام وعدم الاستقرار والقلق المركوم بعضه فوق بعض ، تنبه الى ان سبب النكبة الرئيسي ، هو هذه الرأسمالية المتوسعة بلا ضوابط ، فبدل رأيه من أعماقه ، وقلبه رأساً على عقب .

١ - لقد التصنيع . - ليس الإنتاج هدفاً في ذاته ، ولا يحدده غرضه إلا بما فيه من نفع ، وما يسدّ من الحاجات الانسانية . ولا يُتطلب نموّ الإنتاج ، إلا حينما يتوافق مع رفع مستوى معيشة العمال . غير ان التشكل الاقتصادي المعاصر ، لم يلتزم إلا الى نتيجة عكسية مضادة تماماً . فقد تزايد عدد المأجورين ، وأربابهم لا يدفعون لهم إلا ما لا يكاد يسدّ رمقهم . وبرزت مع تطور المكننة ازمتات وفرة الإنتاج ، وتكدّست البضائع ، وفاضت بسرعة تغلبت فيها على امكانية تشرئبها . وأنتج ذلك كله البطالة والبلوس ، فشابه التصنيع بذلك ، العامل الموهوس الموهوس في اسطورة الجن ، أطلقها من عقابها في غياب معلمه ، فاندفعت بكل شرورها وآلامها وإساءاتها ، وعجز عن المنها من بعد ، ووقع هو نفسه أسيراً بين يديها !!

٢ - برنامج للتدخل . - يليني للدولة ان تتدخل ، لتقف القوى المتدفقة بدون عقل ، عليها ابن تخفف من حدة التنافس ، وتمنع تشقيل النساء والأطفال في المعامل ، وتصرّ على الراحة الاسبوعية ، وتحمي العمال ضد اخطار الصناعة كالمرض والحوادث والبطالة ، وتشجّع التملك والعمل معاً ، بمكافأتها الممتلك الصغير ، والحرفي الصغير ، والتاجر الصغير .

وأعلن سيسموندي احتقاره لكارل ماركس ، وسماه عميد اشتراكية البورجوازيين الصفار .

٢ - الانفتاح والانتشار

١ - دوهون وايت (Dupont - White) . - هو بورجوازي فرنسي كبير ، ولد من ام إنكليزية . ثار على ما رآه من شروط العمل المفروضة على العمال الفرنسيين اواخر ملكية ثور ، (عدم كفاية الاجور ، وطول نهار العمل ، وانعدام الشروط الصحية والتأمين والاستقرار في الخدمة) .

ظلم الليبرالية . - برهنت التجربة على انعدام التطابق العفوي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة ، في النظام الحر . وأن وجود نظام حر

غير مراقب ، يعطي الأقوى قدرة على التسلط ، وإن لم يكن جديراً بحمل هذه السلطة . ويحوو التعادل من بين الطرفين المتعاقدين في العمل . فالعامل ، تحرقة الحاجة الى الاستخدام بأي ثمن ، للحصول على القوت . ورب العمل - غير المحتاج - يلتهم الفرصة المناسبة لكسب اضافي ، هو - في الاصل - ليس في حاجة اليه . وأصبحت الأجور مع هذه المكتنة ، ضئيلة مخزية ، وما زالت ازمات وفرة الانتاج ، تتوالى مع تزايد عدد السكان .

دور الدولة . - فلا معنى اذاً من تدخل الدولة (السلطة العامة) لمعالجة هذه الامراض . وكلما تطور المجتمع وتقدم وتعمقت ، زادت الواجبات الملقاة على عاتق الدولة ، فعليها ان تجد لاقصاها منفذاً في الاستثمار ، تفتح به باباً لتصريف الانتاج ، وتراقب النقد والمواصلات والتجارة الخارجية ، وتنظم مجتمعا تنظيمياً ، تقوم فيه بالمساعدة العامة ، والتعليم الشعبي ، والتأمين ضد الازمات .

٢ - اشتراكيو المنابر . - هم اساتذة جامعيون ألمان ، تأثروا تأثراً بالغاً بفلسفة هيغل (Hegel) الداعية الى حماية شخصية المواطن ، بقيامها على الأمن العام ، ومراقبتها التبادل ، وتأمينها العمل للجميع . وقد وجدت هذه الآراء منفذاً لها في منشور إيزناخ (Eisenach) عام ١٨٧٢ الذي طالب بوجود تفتيش المعامل ، ومراقبة المصارف وشركات التأمين . ودعا الى ضرورة العمق في دراسة المشاكل الاجتماعية ، وتنفى أن تتركز واجبات الدولة في كل زمان وفي كل مكان ، على دراسة عميقة للوسط الذي يعيشه شعبها ، لا ان تتبع في إدارته آراء تحكية ارجحالية .

اشهر اساتيد هذه الحركة اثنان هما : ا . واغتر (A. Wagner) وشمولر (G. Schmoller) .

٣ - اشتراكية البلديات . - وظهر في بريطانيا ميل مشابه لهذا الرأي ، لدى اشتراكيي البلديات . فقد اعترفوا للسلطة المحلية بتصريف امور كثير

من الخدمات العامة ، كالماء والغاز والكهرباء والمواصلات .. بل حينئذ
تدخلها في شؤون أقرتها التقاليد وطول الاستمرار للأفراد ، وقبلتها حقاً
لهم كالأقوات والتدفئة .. وسواهما .

٣ - الامتداد

١ - التعاقد . - بذلت اواخر القرن التاسع عشر جهود جبارة لإرساء
حق التدخل على اساس فلسفي ، قال بوجوا (L. Bourgeois) : ان هناك
تعاضداً ضمنياً شبه تعاقدى ، ما بين الأفراد والهيئة الاجتماعية . فالفرد
يركد مديناً للمجتمع الإنساني بالفداء واللغة والتعليم والأدوات التي يستخدمها
والمدينة إرث تتلقاه عن الأجداد ، لتنمية ونطوره ، ونسله - من بعد -
الى الأجيال الآتية . وما دام الأفراد مدينين بذلك كله للهيئة الاجتماعية ،
فعلينهم دفع الدين ، وعلى السلطة العامة ، قبض حق الهيئة الاجتماعية منهم ،
فستستخدم ما تجببه من ضرائب وهي متصاعدة باستمرار - في خدمة المجتمع ،
وإزالة الظلم الاجتماعي عنهم . هكذا تتحقق الشرعية الاجتماعية والضرائب
وتصرف في مصلحة الجمهور . تفرض ضرائب على الدخل ، تتحقق بها
تعاقدية المال ، والتأمين الاجتماعي .. الخ .

٢ - ونسبر راديكالية بورغان (Bourguin) وأفتاليون (Aftalion)
الاجتماعية على خط التفكير نفسه . فقد لاحظا ان صفة التمرکز التي تميز
بها الاقتصاد في العصر ، توطن أركان الظلم في الحياة الاجتماعية ، وتبرز
الصفات الجدلية للملكية الشخصية ، فلزم - إذن - معالجة هذه الأخطاء ،
وبخاصة منها سوء استعمال الذي تمارسه الشركات المغفلة . قالوا : إن الملكية
وظيفة اجتماعية ، لا يملك صاحبها حقوقه عليها وحسب ، بل عليه مقابل
ذلك واجبات ، ولا بد من إعادة النظر ، لتصبح ما يتمثل فيها من
سوء استعمال ، ويكون ذلك : بتطوير التأمين ، والمعرفة ، والصحة ، والتعليم
والضرائب المتصاعدة ، وتشريع العمل .. الخ .

الاشتراكية المسيحية

حاول كثير من المؤلفين ، المتأثرين بالمسيحية (بعضهم كاثوليك ، والبعض بروتستانت) إيجاد حلّ للمشاكل الاجتماعية ، مستوحى من دياناتهم .

١ - الاشتراكية الكاثوليكية

انطلقت - أواخر القرن التاسع عشر - حركة فكرية قوية ، في قلب الكنيسة الكاثوليكية ، شجعتها منشورات كهنوتية تخصصت بالمسائل الاجتماعية .

١ - ففي فرنسا ظهر اوزانام (Ozanam) ، ولامينيه (Lamennais) ، وهما من أوائل المبشرين بالفكرة ، وإن كانا متباينين اخلاصاً نحو التقاليد الكاثوليكية . وتبعهما لوبلاي (Le Play) فتمثل فيه الميل نحو المحافظة المتشددة . ولاحظ لوبلاي هذا كثرة الانقلابات الاجتماعية في فرنسا ، وعدم استقرار العامل في عمله ، والفرد في أسرته ، والأمره نفسها في بيتها ، وتلبّع اسبابها فوجدها قائمة على نسيان الناس وصايا التوراة العشر ، وإهمالهم التقاليد الدينية ، وانتهى به التفكير الى معاداة الليبرالية ، فقال :

« تبرز من الأحداث ، على ان استقرار الفرد ، لا يتم بمجده وحده ، بل لا بد من تطويره في داخل مجتمع متطور معه . » وحذر من الدولة الجاهلة العاجزة عن تحقيق التطوير ، فقال : « لا يمكن تطوير المجتمع ، إلا بمد ترميم السلطة ، مما كان شأنها ، كسلطة كبار الملاك والحكام وأرباب العمل ، وبخاصة منها : سلطة رب الأسرة . »

وفتش لاتوردوبان (La Tour du Pin) في المثالية المسيحية ، عن أسس نظام تعاوني ، تتقنه التقاليد الفرنسية . وارتضى وجود منظمات للعمل ، تقف الى جانب التطور الداخلي للوحدات التجارية ، وتسير معها في آن واحد . وقال بضرورة وجود منظمة صناعية ، تضع الإنتاج في طريقه الصحيح ، تؤيدها منظمات تعاونية مستوحاة من المبادئ الفردية . ودعا الى تأسيس نقابات حرة لأرباب العمل ، ونقابات العمال ، يتشكل منها بعد ذلك مجلس مختلط ، تسبغ عليه الدولة صفة السلطة العامة ، ليارس بها تنظيم مختلف الصناعات . ونادى بتطوير أسس المفاوضة ، ومنح الدولة حق تشجيع المتاجرات الفردية . ووضع المسؤولية الشخصية على عاتق الهيئات التي تحمل صفة الشركة (كالشركة التضامنية ، وشركة التوصية) . أما الشركات المساهمة ، فاقترح لاستقلالها وإدارتها هيئة تعاونية ، يصبح فيها المساهمون شركاء توصية ، ويديرها مهندسون وشخصيات كبيرة ، وتمنح شهادات مقدرة صناعية وتبريز متفوق لممارسة كل صناعة .

وارتأى أليير دومان الاستعاضة عن النضال الطبقي ، بتعاون مشترك ما بين أرباب العمل والعمال ، ضمن دائرة نقابية مختلطة ، توضع تحت إشراف الدولة ، وتكثف بإعداد التشريعات الصناعية .

وخطت الديمقراطية المسيحية خطوة أخرى الى الأمام ، فلم تؤيد وجود نقابات مختلطة يديرها بورجوازيون كبار ، ويخضعونها لأمرهم ، بل وافقت على نقابات عمالية صرف ، وجهت اصحاب هذه الفكرة لحفظ

أصلة وثيقة بينهم وبين الطبقة العمالية ، ففتحوا لهم مراكز للدرس والتعليم ، وأسسوا تعاونيات ورياض أطفال ... الخ .

وحظيت هذه الحركة عام ١٨٩٦ بتأييد القسيسين غارنيه ولومير ، وظهرت على لسان مارك سانغنييه (Marc Sangnier) في مؤلفه : « الأخدود » .

٢ - اما في الخارج ، فقد برز مع الاشتراكية المسيحية اسم قسيس مدينة مايانس (Mayence) السيد فون كتلر (Von Kettler) الذي طالب السلطة بكبح رأس المال ، ووضع حدًا لظلمه ، واقترح فرض ضرائب أكثر عدالة ، وتشجيع جمعيات المنتجين ، وفادي بوجود تشريع يحمي العمل .

وبرز الى جانبه فرائز هياتر فكان نصير التعاونيات الاجبارية التي تدير نفسها بنفسها .

اما موغانغ فقد آمن بضرورة وجود اشتراكية مسيحية حقيقية ، تشابه في صفاتها الاشتراكية الديمقراطية .

وظهر في انكلترا اسم الكاردينال ماننينغ . وفي فرايبورغ بسويسرا ، الاتحاد الكاثوليكي للدراسات الاجتماعية ، وفي بلجيكا ، ومدرسة مالين ، كلها تميل ميلا مشابها لما تقدم ، وتبجه اتجاهه ، وإن تفردت كل منها بطريق خاصة .

٣ - المنشور البابوي ، ونشر عام ١٨٩١ نص رسمي ، صدر عن البابا ليون الثالث عشر أطلق عليه اسم (Rerum Novarum) ، وضح النقاط الرئيسية التي تقوم عليها الاشتراكية المسيحية ، في الملكية الشخصية ، ودور الدولة في الاقتصاد ، والأجور ، والنقابات .

الملكية الشخصية . - وافق المنشور على الملكية الشخصية ، وأيد تطابقها مع الحقوق الطبيعية الممنوحة للإنسان ، لكنه لم يعط المالك حقوقه وحسب ، بل فرض عليه واجبات تجاه المجتمع .

دور الدولة . - واعترف بالأخطاء التي اتسم بها اقتصادنا المعاصر ،
واقترح - لمعالجتها - فرض المبادئ الكنسية وتطبيقها ، وممّح للدولة بالتدخل
بعد ذلك ، اذا كانت مصلحة المجتمع تقتضي ذلك . وبخاصة في حال الدفاع
عن العمال .

الأجور . - ووضع مبدأ « الأجر العادل » الموروثة فكرته عن قانوني
العرون الوسطى الكنسين . وقال : « ليس العمل الإنساني مجرد بضاعة ،
وليس الأجر العادل هو الذي يتقبله العامل بلاء حريته ، بل هو الأجر
الكافي لإعالة العامل وأسرته » وما يكفيه مؤونة العيش بقناعة وكرامة .

النقابات . - وأوضح المنشور - في النهاية - عمل النقابات فقال : « ان
الجميعات المهنية ، حق طبيعي . لكن للدولة عليها حق الرقابة » .

٢ - الاشتراكية البروتستانتية

تختلف الاشتراكية البروتستانتية ، عن الاشتراكية الكاثوليكية ، بعض
الاختلاف ، في تعاليمها بتفسير معنى الاشتراكية . فقد طالب بعض قادتها
بإلغاء الأجور . ونادى بعضهم بمبدأ النضال الطبقي والحلول التضامنية ..
إلا ان اكثرهم اخذوا جانب الاشتراكية الحرة ، او بمعنى اوضح : مبدأ
التعاونيات .

١ - ففي انكلترا ، لوحظت ولادة الحركة ، أواسط القرن التاسع عشر ،
بظهور (جمعية تشجيع التجمع العمالي) . وبانتشار صحيفة « الاشتراكية
المسيحية » التي دعت الى نصرته الاشتراكية ، وامتصاص الكتل الجماهيرية .
وأعلنت عن تشكيل جمعيات عمالية للإنتاج ، وللتعاون ، وللإستهلاك ،
ولتنظيم ملكية الأرض .. وكان لها في الحركة العمالية الانكليزية أثرٌ أيُّ
أثر . وبرز من بين زعمائها : كير هاردي ، ورمزي ماك دوالد .. وسواهما .

٢ - وفي ألمانيا ، تمخض اواخر القرن التاسع عشر عن حركة مشابهة ، ظهرت على أثر تعاظم الرأسمالية الصناعية ، وبؤس الطبقة العاملة . تزعمها القسيس رودلف تود (Todt) ونادى بإشتراكية دولية حقيقية . وانتشبت - من بعده الى شعبتين ، تزعم الاولى منها : ستوكر (Stöcker) وفاغنر ، فالحرفا بها نحو مبدأ محافظ ، وشكلا حزب العمال الإجتماعي المسيحي . وتزعم الثانية : القسيسان لومان و غوهر (Göhre) ، فحشبا بها نحو المبدأ الاشتراكي ، وحاولا دمجها بالاشتراكية الديوقراطية ، فتوجس منها الجمع الانجيلي المنعقد عام ١٨٩٦ ، وقابل حركتها بشيء من الفتور وعدم الاستعسان . فانجذبت انجماها خاصا ، للبحث بوضع الاقتصاد في إطار من الاخلاقية .

٣ - وفي فرنسا كذلك ، ظهرت ميول كثيرة متباينة في قلب الاشتراكية البروتستانتية ، منها :

ميول محافظة ، مثلتها حركة (الايمان والحياة) التي أسست مذهب (الخدمة الإجتماعية) ، وتوضعت مبادئها (المسيحية التطبيقية) في مؤلف بول دوشرخ : خدمة .

وميول تعاونية ، ظهرت في الجمعية البروتستانتية للدراسات والعمل الاجتماعي ، المؤسسة عام ١٨٨٧ بمجهود غوث (Gouth) وتأييد شارل جيد وأعلنت هذه الجماعة عن مبادئها في مؤتمر مدينة بيزانسون المنعقد عام ١٩١٠ فرفضت اعتبار الهيئة الاجتماعية ، المبنية على الانانية والتنافس ، هيئة نهائية التطور والتشكّل . واقترحت بناء نظام اجتماعي جديد ، يقوم على اساس تعاوني فيعدل العلاقات ما بين رأس المال والعمل ، ويجوّل الملكية الفردية الى ملكية اجتماعية ويستعاض عن نظام التنافس ، بنظام التعاون والتعاقد .

وميول اشتراكية ، عرضها الاتحاد الاشتراكي المسيحي ، المؤسس عام ١٩٠٨ بمساعي بيفيل وباشي وأعلن رضاه عن الصراع الطبقي ، وتاهض الكنيسة الخاضعة لرأس المال .

يضم هذا العنوان (الاشتراكية) عدداً عديداً من مؤلفين ، ومن ميول واتجاهات كثيرة الاختلاف فيما بين بعضها بعضاً ، لا يربطها إلا خيط ضئيل من الاتفاق على بعض مبادئ أساسية مشتركة . وأكثرهم لا يكتفون عداوهم للنظام الرأسمالي ، لقيامه على أساس الملكية الفردية . ويتمنون زوالها والتعويض بدلاً منها بملكية أليّة (جماعية) . ثم يختلفون في استخدام الأساليب المتفاوتة لتحقيق هذا التغيير ، وبصفات هذه الملكية ، وبنهاية النظام الذي سيمدّونه ... وتتميز في زحمة هذه الآراء ، ثلاثة تيارات رئيسية ، أولها : مثالي ، حمله اشتراكيو فرنسا ، أواخر القرن التاسع عشر . وثانيها : يقوم على دعوى أكثر علمية ، ويقترحه كارل ماركس . وثالثها : عدد متعدد من الميول والاتجاهات ، تتجمع تحت اسم « المذهب الماركسي » ، يحمله مريدون كثيرون التفاوت في وفائهم لآراء معطهم .

١ - الاشتراكية المثالية

آمن الاشتراكيون الفرنسيون ، بإرادة الانسانية العليا وقدرة البشرية

العظمى ، على تعديل صورة المجتمع . وتشبعوا بفكرة العدالة والحق ، فنادوا بوجوب تقويم المؤسسات الاقتصادية ، وتطويرها 'قُدماً' (تقدماً) ، ووصفهم خصومهم المنافسون فقالوا : 'إن هؤلاء المثاليين ، يتحلون بصفات الإرادة ، والصوفية ، والتمددية . وهي صفات لا يحملها إلا طوباويون .. ومع ذلك ، فإنهم لا يتفقون على نوعية الشكل المثالي الناطم للمجتمع ، وبخاصة الدور الذي ستلعبه الدولة ، متدخلة في الحياة الاقتصادية . ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات في هذه المجموعة ، هي : الانتاجية ، والتشاركية ، والتبادلية .

١ - الافتراضية الانتاجية

يمثلها سان سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) وتلاميذه . وهو من اوائل من حاول تطبيق الاسلوب العلمي ، على الحوادث الاجتماعية ، وابتدع نظرية وسّمها من بعده تلاميذه المتحمسون .

تأثر سيمون بالتصنيع الجديد ، تأثراً بالفا ، فأمن بمستقبل الصناعة ، واعتقد انها وحدها منبع الثروة ، وطالب بعزل جميع البطالين الباهلين ، وجعل جميع الناس عاملين . وعلى هذا ، فلا مكان عنده للحرية ، ولا عيّد عن وجود سلطة ، على ألا تكون هذه السلطة هي الحكومة ، لأن في تدخلها من الإزعاج ، أضعاف ما فيه من فائدة . بل هي سلطة المقدرة والتفوق ، سلطة المنتجين من التجار والصناعيين ، سلطة رجال الفكر من العلماء والفنيين . فهي - إذن - نخط جديد لنظرية النخبة ، التي ابتدعها افلاطون من قبل ، وأخذ فيها المفكرون مكانهم الممتاز الى جانب المنتجين .

مدرسة سان سيمون . - وركز تلاميذه ومريدوه الكثر ، على الصفة الاجتماعية في مذهب استاذهم ، وبرز منهم : أنفانتان وإزار (Basard) وخضع لهذه النظرية - ستماً - ا . تييري وأوغوست كونت وهاجوا

- جيماً - الملكية الفردية ، وهي المؤسسة الاجتماعية البسيطة المتبدلة مع الزمان وتبعاً للكان ، واتخذت لنفسها فيما مضى دور الوسيط العابر ، وأصبحت اليوم عدية النفع ، لما خلفته من آثار مشؤومة ، في جو " العدالة وفي الانتاج . فبالقياس الى الوجه الاول ، أخضعت الانسان لاستغلال الانسان . وبالقياص الى الوجه الثاني ، انتهت الى نوع من نظام انتاجي ، يسيطر فيه الفرد على مجموعة من الناس ، ولا يعالج هذا الوضع الخاطيء ، إلا بالتجمع التالي (الجماعي) ، بحيث تصبح الدولة وحدها مالكة وسائل الإنتاج ، تستخدم في ادارتها اقدر اصحاب الكفاية ، فتضع كل امرئ في منصب يتبادل وقدرته ، وتعطي كل كفاية بحسب عملها .

وتهاقت هذه المدرسة بسرعة ، وانقلبت الى مذهب ديني ، يزرع آراء الأخوة الإنسانية ، ويمارس اساليب مشبوهة ، وعلى اي حال ، فانها لم تترك وراءها أي أثر في التطور الاقتصادي .

ومن بين كبار أتباع هذه المدرسة - الأخوة بيزير مؤسسو مصرف التجارة ، وفرديناند دولستيس صاحب قصة قناة السويس .

٢ - الاشتراكية التشاركية

Le socialisme associationniste

تختلط هذه الاشتراكية في كثير من نظراتها ، بالاشتراكية التعاونية ، ومع ان التعريف الذي يحددها ، غير واضح تمام الوضوح ، إلا ان نظمها المقترحة ، لا تعتمد في كثير ، ولا في قليل ، عن آراء تعاونيات الإنتاج ، وتعاونيات الاستهلاك . وأبرز زعماء هذه المدرسة : روبرت أون (Owen) وفورييه ولويس بلان وبوشيه .

روبرت أون . - هو مفكر مذهبي ، ورجل عمل منفرد في آن واحد . نشأ في بريطانيا ، عاملاً بسيطاً ، فأمسى يمدّه ونشاطه كبيراً من كبار اصحاب صناعة الغزل والنسيج . أنشأ في إيكوسيا وفي الولايات المتحدة

مستعمرات شيوعية ، انتهت الى إفلاس ذريع . غير ان هذا الإخفاق لم يثبط همته ، فأسس في بيرمنغهام مخزناً لتبادل العمل ، يستطيع فيه المنتج - أي منتج - ان يحصل على أقوات مقابل أي بضاعة يقدمها (نظام التبادل والمقايضة) . وحانت نهاية هذا المخزن ، فأخفق إخفاقاً فظيماً آخر ... تكبدت في مخازنه بضائع لا تُباع ، وأقفرت حناياه من البضاعة الرائجة المرغوبة .

أما آراؤه الاقتصادية ، فغير واضحة ، ولكن يمكن ان تستنتج استنتاجاً من رغبته بإلغاء الربح ، ربح المفاول الرأسمالي ، وهو المبدأ الذي أصبح من بعده أساساً للحركة التعاونية .

فورييه . - هو موظف تجاري صغير ، ثقّف نفسه بنفسه ، وكان شديد الهذيان بالطموح والمظنة . المجلد الى المسيح والى نيوتون في آن واحد ! دعا الى تنظيم اقتصادي واجتماعي جديد أطلق عليه اسم التشاركية . قال : « ان مبدأ المنافسة ، مبدأ هدام ، يتصارح فيه المنتجون والمستهلكون والمال ، كل منهم ضد الآخرين ، بدلاً من ان يؤلفوا بين مصالحهم ويلتصقوها . فيتساقط الضعفاء ، في ساحة المراك ، امام الأقوياء ، ويلتهي الامر الى الاحتكار . ولا يمكن التخلص من هذه المنافسة ، إلا بالتشارك الإداري ، شرط عدم إلغاء الحرية .

واقترح فورييه خلق مجتمع متسع للإنتاج ، نواته الفالانستير (Phalanstères) (خلية المجتمع التشاركي) يمش فيها العمال عيشة شيوعية ، يعملون من علمهم متعة جذابة ، بتقليل ساعات العمل اليومية ، وتبادل الشغل وتداوله فيما بين أيديهم . ويقسم انتاج الفالانستير على الأساس التالي :

$$\frac{5}{12} \text{ للعمل ، } \frac{4}{12} \text{ لرأس المال ، } \frac{3}{12} \text{ للنشاط والأريحية .}$$

وقد أنشئت - بالفعل - قرى متعددة لتجربة هذا المبدأ ، وبخاصة ما أنشأه تلميذه فكتور كونسيديران ، لكنها - جميعاً - باءت بالفشل والإخفاق ، ولم تبرهن عن أي نجاح زائد على ما وقعت فيه مستعمرات روبرت أون .

لويس بلان . - هو مذهبي ورجل أعمال في آن واحد ، كان عضواً في الحكومة الموقتة عام ١٨٤٨ . عالج عدة موضوعات ، فنجح نجاحاً ممتازاً كبعضه في الصراع الطبقي وحقوق العمال . وكانت يتحلى بمقلية واقعية . هاجم الملكية الفردية والمنافسة في وقت مما . ورأى ان المنافسة سبب البؤس الذي يعانيه الشعب ، كما انها سبب تهاقت البورجوازية ، لأن أبواب العمل يعمدون الى تقليص الأجور بنسبة تخفيف نفقات الإنتاج ، ويستخدمون المكاتب بدل العمال ، فيقومون في السر الذي منه فرّوا ، لأن ذلك يدفعهم الى زيادة الإنتاج ، وما يحرق وراه من أزمات ، قد تطفى على المؤسسات التجارية الصغيرة فتحلها من سوق التداول ، وتلشيه مكانها احتكاراً قوياً ، والمنافسة تقتل المنافسة في التعامل .

ويفضل لويس بلان ، بناء نظام تشاركي ، تشجعه الدولة وتشرف عليه ، فتنشئ معامل تجميعية وتعاونيات إنتاجية حقيقية ، برأس مال تقدمه الدولة ، وتنظم العمل بنفسها . اما الأرباح ، فتوزع على الفروع التالية :

الأول : يمداد على الأجور ، لأن العمال قد شاركوا فيها فعلاً .

الثاني : يقضي صندوق التأمين ضد المعجز والبطالة .

الثالث : يختص لشراء مواد أولية ، ضماناً لاستمرار العمل .

ولقد وافق خصوم لويس بلان على اقتراحه هذا ، فأستسوا المعامل الوطنية عام ١٨٨٤ على أساسه ، مستهدفين بها إسقاط اعتباره ، لما ستمنى به من الإخفاق ، لكن الذي حدث ، ان مذهبه اصبح ذا نفوذ عظيم ، وأثر في تطور تعاونيات الإنتاج كثيراً .

التعاونيون . - وألّف التعاونيون ما بين مختلف المشروعات ، فعملوا على خلق مذهب ، لا يمكن عدّه اشتراكياً صرفاً ، لأنه لا يهاجم الملكية الفردية ، وإنما يتخذ موضعه على الخط الإيديولوجي نفسه ، حين يدعو إلى إلغاء مكسب رأس المال ، في تشارك المنتجين والمستهلكين .

بوشيه (Buchez) . - ودعا بوشيه - عام ١٨٣١ - في فرنسا ، إلى تعاونيات إنتاجية ، ينشئها جماعة العمال ، لإلغاء رب العمل الوسيط بينهم وبين الزّمن . فأسس نساجو روتشداال في انكلترا عام ١٨٤٢ جمعية الطلائع المنصفة ، وهي جمعية مستهلكين ، هدفها إلغاء التاجر الوسيط ، فكانت أول تعاونية للمستهلكين . تشاري هذه الجمعية المنتجات من المنتجين أنفسهم ، وتوزع الأرباح المحققة - في نهاية العام - على المشاركين ، كل بنسبة مشاركته .

وفي نهاية القرن ، نشر شولتز ديليتش (Schulze - Delitsch) ورايفيزن (Raiffeisen) في ألمانيا مبدأ التبادل والتقايض ، جعلوه في منظمات توزع الدينون على الفلاحين الصغار ، والتجار الصغار بلا فائدة . وانتشر هذا المذهب في بلاد الشّمال ، فدعا بعض المؤلفين إلى تبديل شامل ، يلغى فيه النظام الرأسمالي ، ويموّس عنه بنظام تعاوي . ونسقت مدرسة نيم (Nîmes) هذه المبادئ بعد ذلك فقالت : « إذا تجمّع المستهلكون طراً ، وتكتلوا ضمن نظام تعالي للبيع بالتفريق ، وكانت لهم مخازن للجملة ، ومصانع ، وأراضٍ زراعية تنتج لهم جميع ما يتطلبون ، تكافأ العمل ورأس المال معاً في جميع المستويات ، وانصبت الأرباح على المشاركين أصحاب المصلحة ... هكذا يحلّ المستهلكون محل المنتجين في التحكم بالسوق » .

وكان شارل جيد من أكبر زعماء هذه الثورة الاقتصادية ، يتوقع بها نهاية الازمات والبطالة ، ويرى أن الإنتاج سينظّم تنظيمياً بقدر الحاجة إليه ، فلا يكون فائضاً يزيد عن الحاجة ، ولا ضعيفاً يقصّر عن حد الكفاية .. وأن نفقات المعيشة ستندنى بعد إلغاء الوسيط ، وأن الممارك

الاجتماعية ستزول ، وأن مصلحة المستهلك ستنازج - في النهاية - بالمصلحة العامة او تلويب فيها .

٣ - الاشتراكية التبادلية والاتحادية

سيبقى اسم برودون اعظم الاسماء بين سائر الاشتراكيين الفرنسيين . نشأ ابن فلاح ، فتلق نفسه بنفسه ، اشتغل عامل طباعة ، وصحافياً ، وكانت عقليته معقدة كثيرة التناقضات . قال عن نفسه : انه تأثر بثلاثة هم : الكتاب المقدس . وآدم سميت . وهيفل .

أخذ برودون بفكرتي العدالة والحرية ، والمجذب اليها المجذاباً قوياً جداً . فحاول ابداع نظام اقتصادي مبني على تبادل الخدمات بالمقايضة ، وخلق نظام سياسي يضمن حقوق الإنسان . وكفر بالدساتير الاشتراكية المقترحة قبله ، واعتبرها عقبة تعارض حرية العامل . ولم يؤمن بالديموقراطية كذلك ، واعتبرها لأخلاقية وخيالية ، وعاجزة عن حل المشاكل الاقتصادية . ولا رضى بحكومة مركزية ، واعتبرها أداة لاستعباد الشعب وإخضاعه . وقال : « لا يمكن للثورة الاجتماعية ان تتحقق ، إلا بتبديل جذري في الاتجاه التعاقدي ، المبني على مبادئ تسلطية . سواء أكانت هذه الثورة سياسية ام اقتصادية ... » .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، لا يمكن تحقيق رأيه ، إلا بنظام تشاركي او تبادلي ، يحقق التوافق بين فكرتي الملكية والتشاركية . وقد لوحظ - بسبب هذا الرأي - ان برودون ، انقلب من خصم لدود ضد الملكية الفردية ، الى محام مدافع عنها ، لا يقل حماساً عن غيره من اصدقائها . وكان يراها في مطلع شبابه ، منبعاً لجميع اشكال التفاوت الاجتماعي ، وعدم المساواة ، وصورة لجميع انواع الظلم . اشتهر - منذ اول كتاب أصدره - بحكمه النهائي عليها حين قال : « ما هي الملكية ؟ انها السرقة !! » ، وناقش

كل الآراء السائدة في تأييد حق الملكية بعصره ، كالحق الطبيعي ، والتملك ، والعمل على اساس هذه الفكرة .. واعتقد بأنها لا تعني سوى الحصول على دخل بلا عمل ، وانها توصل الى استخدام الإنسان أخاه الإنسان استخداماً حقيقياً ، غير انه عاد أخيراً الى هذه النقطة بالذات ، فقبل إمكانية التفاوت الاجتماعي ، بإلغاء الدخل المكسوب بلا عمل ، او بشغل اقل مما يعادله ، ورضي عن مبدأ التشارك المتقابل ، وعن توزيع الدين بلا فائدة . ونظريته في الدين الهبائي ، مشهورة جداً ، وربما كانت اكثر نظرياته شهرة ، شرحها بالمثل التالي :

يقرض مصرف التبادل ، المنتجين المتجمعين على هيئة شركة عمالية ، أوراقاً مالية ، مقابل بضاعتهم . وينتج من يريد شراء أدوات لإنتاج ، رؤوس أموال بدون فائدة . وتكون هذه الأوراق المالية ، تحت كفالة متعاقبة من جميعهم . وبهذا ، يلغى الظلم الذي تسببه الفائدة ، ويفتح الطريق بحرية ، لتطور الشخصية الإنسانية ، من غير مساس بالملكية الفردية ، التي سبقي - على حد رأيه - خير ما يدّرع به الفرد تجاه الدولة ، بشرط ان يستخدم المتمتع بحق الملكية ، رزقه بنفسه ، لا يكلف بإدارته احداً . وإلا ، فإن استخدام السوى سيرز للوجود حالاً . فتأييد حق الملكية ، واجب الى حد ما ، وبخاصة ما كان منها على شكل ملكية زراعية صغيرة .

وعلى الصعيد السياسي ، فإن نظاماً اتحادياً ، هو الذي سيكون نتيجة حتمية لما تقدم . ففي اليوم الذي تصبح فيه رؤوس الاموال ، تحت تصرف الجميع بالجمان ، يتحقق ذوبان الطبقات ، ولا يبقى في الميدان إلا العمال وحدهم ، يتبادلون منتجاتهم فيما بينهم بضمن التكلفة . ولما كانت العدالة في هذا التبادل مضمونة ، فلن يبقى - اذاً - إلا المتساوون المتأثلون ، وتفيض كل اسباب المراك . وستلغى الحكومات - التي طالما اعتبر وجودها ضرورياً لحفظ النظام في المراك الغائمه ، ما دام هناك ظالم ومظلوم -

او توضع لسلطانها حدود . بل ستصبح الحكومات التي على هذا النمط ، عديمة النفع - حتماً - ولا يرجى من وجودها فائدة . وعندئذ يمكن تنظيم المجتمع ، على قاعدة الاتفاق الحر ، القائم على تراضي الاطراف في اي تجمع طبيعي يضم كتلة من الناس ، مهما يكن شأنهم ، كالأُسرة ، والحسوة ، والمنظمات المهنية (من معامل كبرى او مهن صغرى) والتجمع الجغرافي (خلایا او مناطق او مقاطعات) . وستضمن في هذا المجتمع حقوق العمل ، وتحقق سيادة الشعب ، وتسود العدالة ، ويرفرف السلام .

وعلى الصعيد الدولي ، ستكون النتيجة الطبيعية لذلك : تشكيل الاتحادات ما بين الدول المتجاورة ، يتحقق بها - من بعد - مجتمع الدول الاوروبية المتحدة ، فتمتكن جذور الحرية ، ويسود السلام بين الشعوب . فالليبرالية ، والدفاع عن الملكية الفردية ، هما - على التأكيد - الوضع الغريب في المجتمع !

فبسبب هذه الآراء ، والنقاش المحتدم حولها ، ما بين قابل بها مدافع عنها ، وكاره لها محارب ضدها كان تأثير برودون بالغاً جداً في تطور الاشتراكية بفرنسا بعد ذلك ، وفي التطور العام للمذاهب الاقتصادية من ورائه .

غاضت هذه الميول الجانحة نحو الحرية الطليقة ، اصحاب الآراء الفوضوية (Anarchistes) المثاليين . أمثال باكونين وكروپوتكين من الروس ، واليزه ريكلو (Elisé Reclus) وجان غراف من الهنريسيين ، وتروتسكي من المتأخرين في روسيا السوفياتية .

ولما كانت حقوق الفرد - في نظره - هي الحاكمة المطلقة ، لا يحدها حد ، فإن العالم الذي حلم به برودون ، سيكون على شكل اتحاد ، يضم شركاء احراراً . وحينئذ يتخلص من ضغط الرأسماليين المزعج ، فإن طيب الطبيعة الإنسانية الأصل ، كاف ليجمع المسيرة هينة لينة جيدة .

ولقد أوضحت هذه الآراء ، لمن جاء بعده بنحو قرن من الزمان ، فكرة قيام الدول المتحدة الأوروبية . وأوجدت مثاليته عدداً من الاشتراكيين الفرنسيين المثاليين ، بدءاً من سوريل (Sorel) ، وحتى الاشتراكيين المحدثين كما ابتعثت ضده خصوصاً ألداء ، أمثال كارل ماركس ومريديه .

٢ - الاشتراكية العالمية : الماركسية

أول من وضع اساس الاشتراكية العلمية اثنان ، هما : لاسال وروبيرتوس .

كان لاسال تأثيراً جماهيرياً مندفعا بكل حوافظه ، اشتهر أكثر ما اشتهر ، بقانون « ادنى الأجر » لخص فيه نظرية ريكاردو ، وتناوله من بعده كارل ماركس فوسعه وشرحه . ومضمون هذا القانون ، ان الأجر ، لا يتمدى الحد الاقصى لمعيشة العامل الضرورية .

وعرض روبرتوس نقداً للنظام الرأسمالي ، أكثر إبداعاً وعمقا فقال : « لا يتحدد الانتاج بمقدار الحاجة اليه ، بل بحاجة الراغبين للمصلحة الى المال ، وتبقى الحاجات الرئيسية في الحياة عطشى لا تروى ، بينما يتمتع اصحاب الاموال بمتع فائضة زائدة ، فلا تحمل اذن إلا الحاجات التي يدفع ثمنها ، وتزيد في دخل المتمولين ، وفي ذلك من الظلم ما فيه » . والعمل - في نظره - هو منبع الإنتاج الوحيد ، فيجب ان يعود الإنتاج الاجتماعي برمته الى العمال . بينما يسمح نظامنا الشرعي القائم ، للملكي وسائل الإنتاج ، باحتجاب جزء من هذا الإنتاج ، لصالحهم ، وحرمان العمال منه ، وهو حقهم .

ذلك هو تحليل لقوة رأس المال ، الذي تناوله كارل ماركس ، فزاده وضوحاً وتركيزاً ، ليدفع الحركة الجديدة ، دفعة قوية الى الامام .

كارل ماركس . - ولد في تريف عام ١٨١٨ من أسرة بورجوازية

يهودية ، تنصّرت ودخلت في البروتستانتية . وقد تأثر تأثراً عميقاً بهيغل ، فلم يلبث ان هيّج الحركة الاشتراكية ، ودفعها دفعاً قوياً . دخل باريس عام ١٨٤٣ فقابل فيها أنغلز وتوطدت بينهما أواصر الصداقة ، وتعاونت معه بعد ذلك تعاوناً وثيقاً جداً . وطُرد من فرنسا ففرّ الى بلجيكا ، واستطاع ان يعود الى فرنسا ثانية ، ثم ذهب الى المانيا ، فقابل فيها لامثال . وفي كانون الثاني (يناير) من العام نفسه ، نشر - هو وانغلز معاً - « البيان الشيوعي » فطُرد بسببه من المانيا ، ووجد ملجأ في لندن . وهناك لاحظ سيطرة التصنيع الطافرة ، فاستفاد لنظريته منها فكرة . وفي عام ١٨٦٣ عقد اول مؤتمر عالمي للعمال . ونشر عام ١٨٦٧ اول جزء من كتابه العظيم « رأس المال » وتوفي عام ١٨٨٣ ، فشر انتشار سائر اجزاء الكتاب ، بعد موته .

كتب ماركس كثيراً جداً ، بلغ ما انشاء نحو خمسين جزءاً من مجموعة « موليتور » للنشر . يتركز كله حول تطور المجتمع ، وضرورة تبديل النظام الرأسمالي ، والتمويض عنه بمجتمع تعاوني تألبي جماعي . وشرح الأسس الاجتماعية لهذا التطور ، وأسبابه الاقتصادية ، ومختلف أشكاله ، بسلسلة من رسائل متتابعة ، نلخصها فيما يلي :

١ - الأسس الاجتماعية لتطور المجتمعات

حجر الزاوية في نظرية ماركس ، هو تفسير التاريخ . فهو يرى ان وسائل الإنتاج والتبادل ، هي التي تترجم الى أفكار تطوّر المجتمعات . وسمّى نظريته هذه « المادية التاريخية » ، وبني فكرة النضال الطبقي على أساسها .

المادية التاريخية . - تتركب لهيئة الاجتماعية من طبقة سفلى ، قوامها القوى المنتجة ، ومن طبقة عليا ، مظهرها : الأدب والفن والحقوق والدين ،

تخضع في مسيرتها عبر التاريخ ، للطبقة السفلى . ان شروط الحياة المادية والفنية ، هي التي ترمم العادات ، وتحدد طبائع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والدينية . قال هيفل : « لقد نكس ماركس التاريخ ، فأقامه على رأسه ، وواجبنا ان نعيده الى طبيعته ليقف على قدميه » . أي : كان الواجب ان نقيمه على الأفكار ، لا ان نضعه على الأحداث . ولا يعني هذا ان عمل الانسان والعمل الثوري لا يفيد شيئاً . فالبشر يستطيعون الإمراع بخطوات التطور ، ولكنهم عاجزون عن تحديد اتجاهه بدقة ، لأن ما يحدد اتجاهه فعلاً ، هو اقتصاد الطبقة السفلى وتكنيكها ، فمنها ينبع ، وفي مجراها يسيل ، ولا يمكن وقف تيارها قط .

صراع الطبقات . - يتج بما تقدم ، ان شروط الإنتاج ، هي التي تحكم فتقسم المجتمعات الى طبقتين متنازعتين . فالرأى اليدوية ، أعطت مجتمع السيد والعبد وطاحونة الماء ، أعطت مجتمع الأقتان والمتحكين . وطاحونة النجار ، أعطت مجتمع الرأسماليين الصناعيين والعمال المأجورين .

ونحن اليوم في مجتمع يقف فيه الفريقان متقابلين : الرأسماليون اصحاب ادوات الإنتاج في جانب ، والعمال (بروليتاريا) الماملون المنفذون في جانب آخر . يستخدم الأولون الفريق الثاني ، ويجهرونه على القيام بعمل إضافي ، ويعطونه اجراً لا يكاد يقيم به أوده . وهذا العمل المضاف ، غير المأجور ، هو الذي يغني مستعبدتهم ويكدس فوق ثروتهم ثروات .

وازدادات المركة بين هاتين الطبقتين حدة ، يوم اكست ثوبها العالمي وحين تكدست الطبقة العاملة في المدن ، وأصبحت أكثر حساسية وشوراً بسوء المعاملة ، التي هم ضحاياها .

٢ - الأسس الاقتصادية لتطور المجتمعات

ان سوء الاستعمال ، القائم في نظامنا الحالي ، والذي يمارسه الرأسماليون

هو الذي سيجعل بنهايته . فهو مفعم بالتناقضات الداخلية ، لعل أبينها ذلك الصراع بين نظام إنتاجي تآلي (جماعي) ، يتقدم ليعتزل مكانه ، ونظام ملكية فردية في طريقه الى الزوال ، لكنه ما برح يقاوم . كانت القوى الإنتاجية في القرون الوسطى ضعيفة ، ووسائل العمل يملكها المنتج طبيعة ، ومع تقدم المكننة ، حلت المصانع الكبرى محل المعامل الصغرى ، وأصبح الإنتاج أليفاً (جماعياً) بعد ان كان فردياً ، وأمسى يقوم به عدد كبير من العمال محشورين في مصنع واحد . ومع هذا ، فما ما انفكت وسائل الإنتاج في ايدي بعض الأفراد . وهو تناقض يجر - حتماً - الى استبعاد الرأسماليين عوامهم . وبيان ذلك واضح في النظريتين التاليتين : الاولى ، نظرية قيمة العمل . والثانية ، نظرية فرق السعر (او فضل القيمة) .

نظرية قيمة العمل . - تلبثق نظرية قيمة العمل - رأساً - من النظرية الاتباعية للقيمة ، كما حددها ريكاردو وهي تقضي : بأن قيمة الأشياء ، تحددها بكمية العمل الضروري لإنتاجها . وتقاس هذه الكمية بعدد الساعات المخصصة لصنعها ، في يد عامل متوسط الخلق والنشاط والأريحية .

نظرية فرق السعر . - تتمثل قوة عمل العامل ، في البضاعة التي يبيعها المقاول الرأسمالي ، فيجب ان يكون الأجر ، معادلاً قيمة عمل البضاعة ، ومقارناً للساعات الضرورية لإنتاجها ، أي ما يكفي ليسدّ معاش العامل ، ويكفل بقائه قادراً على أهبة العمل باستمرار . فإذا كانت ثمان ساعات كافية لإنتاج بضاعة ما ، فعلى رب العمل ان يشغله ثمان ساعات فقط ، ويدفع له اجراً كاملاً . غير ان الواقع يختلف عن هذا ، فقد يدفع له اجر الساعات الثمان حقاً ، لكنه يشغله وقتاً أطول منها ، ربما يبلغ عشر ساعات مثلاً . ومعنى ذلك ، ان القيمة التي صَبَّها عمل العامل في البضاعة المنتجة ، اصبحت أعلى من الأجر الذي أخذه . وهذا الفرق بين السعرين ،

هو ربح الرأسمالي ، هو فرق السعر (او فضل القيمة) الذي ما زال قائماً في صميم النظام الرأسمالي . غير انه هو الذي سيمجل بنهايته حتماً .

٣ - مختلف تطورات المجتمع

قانون تكديس رؤوس الأموال المتآدي . - كلما زاد عدد العمال ، زاد فرق السعر الذي يحصله رب العمل من مجهودهم الإضافي . وتكديس هذه الفروق ، بعضها فوق بعض ، وتتراكم فوق رأس المال ، فيزداد ضخامة . وهذا التكديس ، من مصلحة رب العمل ، لأنه سيستخدم به عمالاً أكثر ، ويستمر على دفع الأجور نفسها ، وهي في حقيقتها متضمنة فرق سعر آخر . وإذا كان رأس المال ، يولد بهذه الطريقة فروق سعر ، فإن فروق السعر هذه ، تمود بدورها فتشكل رؤوس أموال أخرى ، وهكذا دواليك .

قانون التمرکز الرأسمالي . - يحرر تركز رؤوس الأموال - حتماً - إلى نحو الإنتاج ، لكن العمال لا يستطيعون شراء كل البضائع المنتجة بعملهم ، لأن أجورهم دون القيمة الحقيقية للعمل . ينتج عن ذلك أمور ، أهمها : اختلال التوازن ما بين الإنتاج والاستهلاك ، واختناق السوق ، وأزمات قوافر الإنتاج ، تجر وراءها : إفلاس المنتجين الصغار المستقلين ، والتجار الصغار الذين يمجزون عن مقاومة الهبوط الفظيع في الأسعار ، وتمتص الجماعة الأقدر أعمالهم ، فينحدرون - مرغمين - إلى طبقة الأجراء ، ويتضاعف بهبوطهم عدد عسقاء (بوليباريا) الطبقة المتوسطة ، وتلشأ - مقابل ذلك - مؤسسات تجارية تكبر وتتسع باستمرار كالتروست (Trusts) (وهي تجمع المنتجين الكبار) والكونتورن (Konzerns) (وهو تجمع المنتجين المتوسطين) .

قانون الاستصفاء التلقائي . - تتطور الأعمال الكبرى - في العادة - متجهة نحو تشكيل شركات مغلقة ، تحل محل رجال الأعمال الصغار والمتوسطين . وتعود أرباحها على المساهمين مقدمي رأس المال ، من غير أن

يقوموا بأي عمل إداري فيها . وهذا الربح - المستقل تمام الاستقلال ، عن أي عمل يقوم به المسام المستفيد - كأنه أداة تضرب على اجر العامل . ففي اليوم الذي تسمي فيه جميع الاعمال الكبرى على شكل شركات مغلقة ، تصبح ناضجة سائفة للاستيلاء عليها واستصفافها ، بلعبة صغيرة من امر (مرسوم او قانون او قرار) تنقل الاسهم فيه من أيدي اصحابها الى يد الشعب . وفي ذلك نهاية الملكية الفردية ، تضحي معها وسائل الإنتاج ملكاً أليئاً (جماعياً) للمجتمع ، ولكفي لتنفيذ هذه الخطة ، إضراب قوي يتفجر على أثر أزمة حادة ، يتحقق به تبديل النظام كله .

ذلك هو المخطط العام الذي نادى به كارل ماركس ، واعتبره القدر الذي لا دفع له ، والقضاء الذي لا معدى عنه .

ويحسن التحدث - في هذه المناسبة - عن النظرية النكباء ، وما ينتج عن هذا الرأي ، وكأنه طوفان لا يدفع ، وسيل عرم سيكتسح الملكية الفردية والراحالية معاً . ويحل - بعد هذه الثورة - نظام ألي (جماعي) ، محل النظام الفردي السابق ، التزم كارل ماركس حياله الصمت ، فلم يتحدث عنه بشيء ، واكتفى بتسميته « التطور الاجتماعي » ورفض بناء مخططات لمستقبل المدن المتلطخة بالتحكم والظلم ، وجعل وسائل الإنتاج كلها أليبة ، ووزع نتائج العمل جميعه على العمل الذي يقدمه الافراد ... الخ . يفهم من ذلك انه يتوقع زوال تحكم الإنسان بالإنسان ، ونهاية ازمات توافر الانتاج الى الابد ، بحيث يحصل كل عامل على أجره يساوي عمله بالضبط ، بدون الحصول على أي ربح من فرق السعر (فضل القيمة) . ويستطيع كل احد شراء ما يساوي انتاجه بالضبط . وزوال الازمات الاقتصادية ، مرهون بحصول التوازن التام بين الانتاج والاستهلاك .

٣ - المدعوة الماركسية

أثرت نظرية ماركس تأثيراً بالغاً جداً ، في جماهير العمال ، وفي التطور السياسي والاجتماعي بالعالم كله .

فعلى الصعيد المذهبي ، كثرت الشروح على النظرية ، وتوافرت التعليقات ، ووقف الى جانبها مؤيدون مندفعون بكل انفسهم ، وجدليون عاطفيون من كل وجه . اما المريدون المتسكون بحرفية النصوص ، فقد جهدوا لتطبيق الماركسية ، والتوفيق ما بين المجتمعات الواقعية ، والنجاح الذي أحرزته النظرية ، فتمنى كونسكي مثلاً لو ان ماركس - على عظيمته وعبريته - استطاع التحكم في تجارب عصره والعصور التي سبقت ، وليس في هذا القول خيانة له ، بل إغناء للنظرية عند تطبيق اساليبها ، وعجز عن التنبؤ بنتائجها . وأما سائر الماركسيين - وهم كثير متفاوتون - فقد اكتفوا بإلقاء النور على المعاني المستنبطة من فكرته ، وعلى نتائجها الرئيسية . وأما ما جاء في ذلك ، قصة الفكرة القدرية ، فعلى أي صورة سينتزل هذا القدر ١٩ ؟ ومن الذي يفجر الحركة التي ستغير النظام ١٩ ؟ وكيف سيحدث ذلك ؟ أي وقت واحد أم في ازمان مختلفة ١٩ ؟ وسيكون السقوط دفعة واحدة ، أم على دفعات متعددة ١٩ ؟ وبصراع شرعي بين مختلف السلطات ، أم بثورة عارمة ١٩ ؟

يمكننا - بناء على ما تقدم - ان نلاحظ تباين رئيسيين هما : الماركسية التطورية والتقابلية الثورية .

١ - الماركسية التطورية

يؤمن بعضهم بإمكان تعديل واقع الطبقة العاملة ، بوسائل آنية وسريمة ، ضمن نطاق النظام القائم ، وبدون انتظار تطور ما يزال بعيد المدى .

ويتحامل هؤلاء على نظرية ماركس بنقد شديد قاس ، ويفندون فيها كثيراً من الأخطاء ، ويفرغونها من معناها الثوري ، ويمتقدون بأن الوسائل السلمية ، كالعمل البرلماني مثلاً ، أكثر جدوى في التطوير ، من اللجوء الى العنف .

ففي ألمانيا مثلاً ، ضرب ادوارد بيرنشتاين على مفاسل النظرية الماركسية الرئيسية فقال : « تدحض الأحداث نظرية تكديس رأس المال دحضاً . فلو صح ما قاله ماركس ، بأن الأعمال الكبرى ستزايد من يوم الى يوم باستمرار ، لما صحّ مطلقاً تناقص الأعمال الصغرى تبعاً لها . فلقد لوحظ في الصناعة ، وفي التجارة عكس ذلك تماماً . وشهدت تزايد مستمر في صغرى العمليات ومتوسطها . وكذلك الزراعة ، لم يلاحظ فيها اي ميل نحو التركز . وصراح الطبقات ، الذي تعتبره النظرية أمراً سرمدياً بين الرأسماليين والعسقاء (البروليتاريا) بهذه البساطة المبسطة ، هو في الواقع ، أكثر تعقيداً مما يظنون . فليست كل من الطبقتين المنزلتين متناصفة كل منهما في داخل نفسها ، متناغمة المصالح بين أعضائها ، مثال ذلك : ما نجده في تجار الطبقة الرأسمالية ، فإنهم يقفون في وجه الصناعيين . ولجند الدائنين بين ملاك الاراضي ، واقفين في وجه المفاولين ... الخ . ولجند مثل ذلك في طبقة العسقاء ، فمصلحة الحرفيين العاديين ، مختلفة عن مصلحة المتخصصين . والعمال مختلفون عن المستخدمين . وقد زادت العقائد الدينية والمذهبية والسياسية ، الشقة بعداً بينهم وخلفاً .

وأخيراً ، فإنه ولو لوحظ انبثاق ازمت دورية في الانتاج والتوزيع ، فإنه لا برهان على ان شدتها متساوية . وليس هناك اي دليل ، على ان طوفاناً عارماً سيأتي على النظام الحالي فيجمعه من المفرقين .

وبالتالي ، فإن على المال ألا يستنيموا لنفخة « الهدف النهائي » انتظاراً لإقبال القدر عليهم بالنظام الآلي (الاشتراكي) ، او استمجاله بالعنف ،

بل يجب عليهم ان يفتشوا عن تعديل آني سريع لواقعهم ، بوسائل نقابية وسياسية .

وفي فرنسا ، تمثل هذا التيار الفكري يمان جوريس الذي عرض تحليلًا ملحوظًا للفرق ما بين مادية كارل ماركس ، ومثالية برودون . وقد اعترف بمعطيات المادية التاريخية التي ساهمت في وقف جدل المناقشات الاجتماعية ، لكنه لم يرتبط بها ارتباطاً أبدياً ، ولم يسر معها الى النهاية . وآمن بالتقدم على صعيد المادية والاخلاق ، وتمنى مجيء الأليّة (الجماعية) التي ستحقق عدالة اجتماعية عظيمة ، شرط ألا تهمل حرية الفرد الشخصية . فالحكومة التي ستصبح مالكة أدوات الانتاج ، يجب ان تمنح المنظمات الصناعية حق استخدامهما . ولا يستنتج من هذا ، انه يقول بفكرة الثورة ، بل هو مؤمن بالتصفية الاجتماعية الممكنة ، وبالتعاون المتقابل ما بين الفرد والنقابة ، ولا يلسى تعديل واقع العمال ولا يهمله ، انتظاراً للجنة المفقودة في ضباب المستقبل .

وفي انكلترا ، لوحظ ان اقرب شيء الى هذا الوضع ، هو الاشتراكية الفابية (Fabians) يمثلها سيدني ويب (Webb) وبرنارد شو وويلز . وقد صرفوا جل اهتمامهم للنشر صورة عن الفكرة الاشتراكية ، اكثر مما اهتموا بوضع برنامج تنظيمي لها .

وقد انضم الى هؤلاء : الاشتراكيين الزراعيين أمثال هنري جورج وغوسين (Gossen) والراس (Walras) ، الميالين الى الاستغناء عن ريع الارض بالضريبة ، مع اعترافهم بضرورة جعل ملكية الاراضي أليّة .

٢ - النقابية الثورية

وتقف النقابية الثورية ، مقابل هذا الاتجاه ، فقد حتمت على ضرورة حمل لوري عنيف يتمحور به النصر للتأليّة . من رجال هذه الفكرة :

عمال الأداء العداوة والعنف امثال بوجيه ودولاسال وبيلوثيه (Pelloutier) .
وبعد هذا الاخير ، نصير الدعوة الى انشاء نوادٍ عمالية نقابية .

ازدهرت دعوة هؤلاء عام ١٨٨٤ او ما خواليه حين حصلت على
الحق النقابي ، وتأسس الاتحاد العام للعمال عام ١٨٩٥ وعقد مرة اخرى
عام ١٩٠٥ في « أميان » فنجح في اعلان استقلاله عن الاحزاب السياسية ،
وتخلصه من استبداد الحركة النقابية ، واستمر متقدماً ناجحاً في مهمته ،
حتى اعلان الحرب الكونية الاولى . واستطاعت النقابية الثورية - خلال
هذه المدة - ان لتنظم وتتكامل ، بمجهود بعض المفكرين وبدون ان تلجأ
في الحركة العمالية . أما ما بين الحربين العالميتين ، فقد بلغ تأثيرها في
الثورات ذروته ، وبخاصة في موسكو وحركته الفاشية في ايطاليا .
نمدّ من هؤلاء المفكرين : جورج سوريل ومريديه وإدوان بيرت
و هـ . لاغارديل .

وقد اتخذ هذا المذهب من النقابة ، الأداة الرئيسية للثورة الاجتماعية ،
وجعلها الخلية الرئيسية للتنظيم القابل . وهدف الى إلغاء الحكومة السياسية ،
حامية الرأسمالية ، ووض عنها بحكومة اقتصادية ، اي بحكومة منتجين ،
تكون قاعدتها النقابية ، وملئها وسائل الإنتاج ، وجعلها تتجمع مبدئياً
على هيئة تعاقدية تماقدية ، وتنتهي بعد ذلك الى اتحاد دولي ، تتولى
النقابات فيه الاعمال ، فتفصل الإنتاج على قدر الحاجة ، وتقوم بتوزيع
المنتجات ، وتعين اجور العمال .

والثالثة في هذا النظام ، ان عملية الإنتاج فيه ، تتبع نظاماً تحريراً .
فالعامل يختار العمل الذي يهوى ، في المكان الذي يريد ، وعندما يمن له
ان يعمل !! هكذا تخضع القيادة العامة لمبادئ تربية حرة متساهلة
جداً !! ولما كانت السلطة الوحيدة الضرورية في هذا المذهب ، قائمة على
نظام في ، فلن يخشى - قط - حدوث نقص في الإنتاج ، لأن إلغاء الضمحل

التقليدي ، والتبديل الذي سيحدث في الوسط الاجتماعي ، يصل بالناس -
حتماً - الى سيكولوجية شخصية بيئة التقدم ، لأت المحرض الشخصي ،
النابع من المصلحة الشخصية ، سيموت عن عاطفة الشرف ، والتأذي
بإجادة العمل . وسيكتفى استخدام الإنسان للإنسان وبزول الريح ، وسينزل
مكانه تنظيم عام مختلف الأرباح الرأسمالية . هذا ، مع العلم ، بأن التقدم
الذي ستحرزه العادات ، سيسمح للملكية الشخصية بالزوال ، ويموت عنها
بملكية يحتلبها العمل .

والوسيلة المتخذة انها موصلة الى هذه المثالية ، هي العمل النقابي وحده .
وإن أي نشاط سياسي ، لا يؤدي إلا الى تحطيم وثبة الطبقة المالكية
الثورية . وأياً ما كان الأمر ، فإن الديمقراطية البرلمانية غير مقبولة بكل
وجوهها ، فهي ، من وجهة الاقتصادية ، تعترف بالحقوق المكتسبة ، وتحلل
الامتيازات . ومن وجهة النظر الاجتماعية ، تعطل الصراع الطبقي ، وتفضل
وجود الأحزاب السياسية المتفهمة على التباين ، وراها من وجهة النظر
الاخلاقية ، مسؤولة عن تدهور الوجدان ، لأن تفاهل الأحزاب البرلمانية ،
يقف حائراً دون الوثبة الضرورية نحو العمل العظيم .

فيجب اللجوء - إذن - الى العمل المباشر السريع ، وهو زيادة عدد
الإضرابات ، وخلق الممرقات والمقبات ، وتوزيع المؤامرات ، لجرّ المال
نحو الإضراب العام الأخير ، الذي به تنفجر الثورة الاجتماعية !

يقرّظ سوريل العنف فيقول : « انه وحده الذي يبعث في احمق النقابيين
الحماسة الثورية ، ويصنّعها ، حتى تشابه حماسة المسيحيين الأوائل ، او نشاط
الجنود في المعارك . وهو وحده الذي يحمل على التصفية ، ويحمل من الإضراب
العام الشامل ، ديناً وقوة وفكرة هائلة ، جديدة بأن تنبج الاشتراكية
وتحققها » .

تذييل

التاريخية والراهضة^(١)

بينما كانت المناقشات المذهبية ذالرة على الصعيد العلمي الصرف ، نشبت معركة جدليات عنيفة ، ما بين محبّي الاتباعية وفانديها ، وهي معركة عنيفة خالدة ، حول تطبيق مختلف الأساليب ، يتميز منها أصلاً هما : المدرسة التاريخية ، والمدرسة الراهضة ، وما تفرّع عنها بعد ذلك .

١ - المدرسة التاريخية

هي حركة فكرية ، شغلت الجزء الثاني من القرن التاسع عشر في ألمانيا خاصة .

١ - أصولها . - ان القوانين الصامة ، التي آمن الاتباعيون بها على صوميتها وشمولها ، ليست في حقيقتها إلا قوانين نسبية ، لأن الشروط

١ - مع ان هذا الكتاب قد خصص للظواهر المذهبية في تاريخ الفكر الاقتصادي ، فقد وجدنا من الضروري إضمار بعض التطورات الثائرة للنداءات المهمة للظواهر النظرية الصرف لتحليل الاقتصادي . وذلك لتعطي صورة صحيحة واضحة عن التطور العام لهذا الفكر .

الاقتصادية والاجتماعية كثيرة التبدل . وتبدل - تبعاً لها - رتبة النظام
حتماً . ومن المنحيل تطبيق نظرية اقتصادية ثابتة ، وسياسة لا تحيد ،
في مختلف الاوساط ، على مدى الزمن .

وفوق ذلك ، فان هناك سيكولوجية مبهمه ضيقة ، تقودها الى نتائج
كثيرة الفزع والتهيب . والواقع المشاهد ، ان الانسان يسكت - بصورة
خاصة - امام مصلحته الخاصة ، ويمحو الاقتصاد السياسي الى تاريخ طبيعي
للانثانية . فمعتقدات الناس الاقتصادية خاضعة - إذن - لمؤثرات كثيرة
متعددة : كالساطلة ، والواجب ، والصدقة ، والفلسفة ، وحسب العظمة ،
والطمع ... الخ .

وأخيراً ، فان عبث المبهات ، يعرض صورة مهزوزة للحقيقة الاقتصادية ،
بدلاً من عرض صورة واضحة نيرة .

وتتفرع نظريات هذه المدرسة ، الى فروع متعددة حول السعر والتبادل
الدولي ، وتعرض فرضيات نسبية ، حتى تفقد كل صلة لها بالحياة الثابتة .
فعلى الاقتصادي ان يدرس الفعالية الاقتصادية - إذن - في الوسط الذي
تتجول فيه . يجب ان يستخدم الطريقة الاستقرائية لا الاستنتاجية ، وأن
يتتبع الاحداث بدقة للحصول على لوحة كاملة صادقة بقدر الإمكان للفعالية
الانسانية . ولذلك يشار عادة باستخدام آلة بمنازة للتحري ، هي التاريخ .

٢ - يمثل هذا الاتجاه مؤلفون هم :

- روشه (Rochet) : ولا يرى في التاريخ إلا أحداثاً اقتصادية ،
تثير الطريق لنظرية اقتصادية .

- هيلبراند (Hildebrand) و كارل كيس (Knies) : وهما يمتدنان
بأن المؤرخ يستطيع اقتراح آراء ، تقرب ما بين الاحداث من فروجات ،
وتسهل دراستها .

- بوخر (Bücher) وسومبارت ، وماكس ويبر وشمولتر : يفيدون من دراسة الماضي ، توسيع أفق الملاحظة امام الاقتصادي ، ليستطيع تبين العلاقة القائمة بين الناس والثروة ، بصورة علمية اكثر دقة وضبطاً .

٢ - المدرسة الهامشية

تتمثل الهامشية بالمدارس الرياضية والسيكولوجية المؤسسة عام ١٨٦٠ - ١٨٧٥ وهي ارتكاس ضد المدرسة الاتباعية ، التي عجزت عن صياغة قوانين علمية حقيقية ، وضد المدرسة التاريخية التي لم "تجد" غير عرض الاحداث ، وقصرت عن صوغ قوانين وشرائع عملية .

ارتأت هذه المدرسة ، ان تعود الى الطريقة الاستقصائية التي سلكها الاتباعيون ، لكن بشيء من التعديل ، يجعلها علمية صحيحة . ومع ان فرعي هذه المدرسة ، قد اتفقا على المبادئ الرئيسية ، فقد اختلفا في اسلوب تطبيقها عملياً . فما هي هذه المبادئ ؟

١ - المبادئ الرئيسية العامة

١ - مبدأ اللذة . - اتفق الفرعان على ان المرء يسمى لمصلحته الخاصة ، ليحصل على أقصى الاكتفاء ، بأقل جهد ممكن . ولم ينكروا بأن سلوك البشر ، واقع تحت مؤثرات اخرى ، لكن حساب كل هذه الانفعالات السيكولوجية الصغيرة ، المتواجدة في اعماق نفس الانسان ، مستحيل حتماً . وقد تربط بين الحادثات الاقتصادية علاقات مستقلة في ذاتها ، اكثر مما يربط بينها علاقات سببية واضحة .

يقول الاتباعيون : ان العلاقات التي تربط ما بين المؤثر والحادث ، لا تكون إلا سببية . فسر البضاعة مثلاً ، يتأثر بالجهد المبذول فيها ، وبالطلب والرغبة . ثم يعود مستوى الأسعار ، فيؤثر في حجم الجهد ، وبالرغبة الراغبة

في البضاعة كذلك . فالعلاقات الرابطة ما بين الحادئين ، فاعلة مؤثرة ومنفعة متأثرة في آن واحد ، فكلاهما - إذن - سبب ونتيجة .

اكتشفت اخيراً نظرية جديدة في القيمة ، اكتشفها في اوقات متقاربة وعلى التوالي : « منجر » في النمسا ، و« والراس » في سويسرا ، وجيفونس في انكلترا ، وهي تحمل المعنى الحقيقي للهامشية . تدعي هذه النظرية ، بأن اسعار الحاجات ، لا تتعلق . كما يقول الاتباعيون - بسبب موضوعي مادي ، هو تكاليف الانتاج ، بل بسبب شخصي ، هو لزومها ونفعها . وفي ذلك قلب للفهوم التقليدي رأساً على عقب ، لأنها تفسر القيمة من جانب المستهلك ، لا من جانب المنتج ، أي تفسرها بما فيها من قوة نفع في آخر مرحلة من مراحل استخدامها . وتسمى نظرية « النفع الأخير » او « الهامشية » فهي - إذن - لا تفسر ثمن البضاعة وحدها ، بل تعداه الى تفسير المؤثر في الانتاج وهو العمل الانساني (الأجر) وفي رأس المال (المصلحة) مما .

٢ - المدرسة الرياضية

أقامت المدرسة الرياضية السويسرية أسسها على هذه المبادئ ، مستخدمة المحاكاة الرياضية ، وبخاصة تنوع المؤثرات ، لا المحاكاة المنطقية الاتباعية . يمثل هذه المدرسة : كورنو الذي ألف عام ١٨٣٨ كتاباً عنوانه « مباحث حول المبادئ الرياضية في نظرية الثروة » ، ووالراس الفرنسي ، وباريتو الإيطالي وجيفونس الانكليزي .

ليون والراس L. Walras . - وضع والراس ، وهو في لوزان ، مبادئ الاسلوب الرياضي ، ليقابل به المدرسة المتمسكة للاتباعية ، فسمي هذا الاتجاه الفكري « المدرسة السويسرية » او مدرسة لوزان . قال والراس : « ليس للاقتصاد الصنف إلا اتجاه علمي واحد . ولما كانت عقدة التقدير هي نظرية قيمة التبادل ، فيمكن اللجوء الى القوانين الرياضية لحلها ،

كثانون القوة والسرعة مثلاً . وعرض بعض فرضيات صغيرة مستندة الى حساب الجزئيات - تامياً وتفاضلياً - ورأى كيف يندس فيها تعريف العرض والطلب والقيمة . وأوضح شروط تحديد الأسعار في نظام تنافس واضح ، واستنتج من ذلك نظرية في التوازن العام للسوق ، تستوي - في نظام المباراة الكامل للاقتصاد الصرف - على السعر الذي تتجلى فيه ، ثلاثة امور في آن واحد . هي :

أ - تعادل كميات البضاعة المطلوبة .

ب - العرض المقدم من جميع المتبادلين .

ج - رغبة كل منهم في الحصول على اقصى النفع .

باريتو (W. Pareto) . - جاء على أثر والراس ، في منبر لوزان الجامعي ، واستخدم الطريقة الرياضية مثله ، لكن لم يقف عند حدود التنافس والمباراة ، بل طبّق المأخوذة نفسها على اسعار الاحتكار . فخرج بذلك من حومة الاقتصاد الصرف ، ودخل في علم الاجتماع العام .

ستانلي جيفونس (Stanley Jevons) . - سلك طريقة زميله المتقدمين ، وأضاف اليها المعطيات السيكولوجية في اساس الاقتصاد السيامي (اللذة ، الألم ، والاكتفاء ، والحزن ... الخ) . قال : « تقوم العمليات الاقتصادية على قوانين الاكتفاء الانسانية . فهي - اذن - تتضمن اللجوء الى الكمية الجبرية القصوى في هذا الاكتفاء . وليس الجهد او الألم إلا مظهران سلبيان من مظاهر عدم الاكتفاء .

٣ - المدرسة السيكولوجية

وتسمى المدرسة النمساوية ، او مدرسة فيينا . ويذهب المؤلفون المتعلقون حول هذه المدرسة السيكولوجية الى تحليل أكثر حمقاً في مفهوم المنفعة

الهامشية ، ويشرحون مجموعها كله . أشهرهم : منجر ، وفون ويسر ، وباروك ، وماير ، وجون بيتس كلارك وكارفر .

كارل منجر (Carl Menger) . - اهتم بشرح قيمة الحاجات في الاستهلاك وقيمتها في الانتاج . فهو يقلب علاقة السببية التقليدية ، التي ارتضاها جميع من سبقه . ويقول : « ان الذي يحدد سعر وسائل الانتاج ، هو قيمة المنتجات نفسها ، وهي متصلة بالحاجات المتسلسلة التي تخفف وطأتها رويداً رويداً مع كل اكتفاء . فاذا وضعت هذه الحاجات ، بكمية كبيرة في الاستعمال ، تناقص النفع من كل منها بل نسبة ذلك . وتقاس قيمة كل حاجة ، في مجموعة من الحاجات المتجانسة ، بشدة آخر احتياج للاكتفاء منها . وبمعنى اوضح : إنها تقاس بالنفع الاخير للوحدة المعروضة ، أما ما يتعلق بحاجات الانتاج ، فليس فيها اي نفع مباشر في نفسها ، بل قيمتها بقدر ما تلتجيه من حاجات . وما دامت كل أداة منتجة ، تستخدم غالباً - في صنع منتجات متعددة ، فان قيمتها تعادل اقل استلحاق من الحاجات المنتجة ، اي بمقدار انتاجيتها الهامشية .

فون ويسر (Wiser) ويوم باورك (Bohm Bawerk) وه. ماير . - جهد هؤلاء الثلاثة في إكمال النظرية ، بإلقاء النور على مشكلة « نقص القيمة » ، اي ترميم قيمة المنتجات في مزدحم العوامل المتنافسة في الانتاج . وقد توقفوا عند تطبيق مفهوم الانتاجية الهامشية ، على العمل الانساني (الأجر) وعلى رأس المال (الفائدة) . ثم عادوا فأدخلوا مفهوم التكلفة في مفهوم المنفعة ، لشرح قيمة الحاجات والخدمات ... ومعنى كل ذلك : التفتيش عن قيمة نفسية لامادية ، كما تمرّض لذلك ريكاردو من قبل . وتؤفر الرغبة في بذل الجهد المقدم ، والتضحية المطلوبة من المنتج والعامل والموفر ... اي ان عدم المنفعة ، هو الذي يقف في مواجهة المنفعة .

جون بيتمس كلارك (John Bates Clark) ون. ت. كارفر . - ضمن
هذان العالمان التحليل الهامشي ، في الادب الاقتصادي الانكلوساكسوني ،
وجعلوا منه أساساً لنظرية كاملة في الترميم .

شهد مطلع القرن الثامن عشر - على صعيد الفكر - الاصرار على تأييد
حقوق الإنسان ، والتسامي نحو الحرية . وكانت فترة انصب فيها التنظيم
على الطوائف المهنية ، وتدخل الدولة ... وتلاه عهد مختلف عنه تمام
الاختلاف ، وهو عهد ظفر به مبدأ عدم التدخل ، على الصعيد المذهبي ،
وعادت قضية التدخل ، بشكلها النهائي ، في فكرة التجميع التكتلي ..
وهكذا يتراءى للباحث ، ان المذاهب الاقتصادية في كل عصر ، ما هي
إلا انعكاس للتجارب الحزينة ، التي عاينها الاجيال السابقة .

وبالرغم من مظاهر هذين الميدين المختلفة ، فقد درس كوفارد التيارات
المتباينة ، وبيّن انها ينبعان من مفهوم واحد متجانس ، هو مفهوم الفردية .
كاليبرالية ، ما هي إلا مذهب الفرد الأقوى . والاشتراكية ، ما هي إلا
مذهب الفرد الاضعف ! فباسم الشيطيين الأريحيين ، يُطلب من الدولة
الوقوف على تخوم الحرية ، واحترام الملكية .. وباسم الضعاف ، ضعاف
التسلح في حومة النضال الاقتصادي ، وهم الاكثريّة ، يُطلب منها تحديد
الحرية وإلغاء الملكية . هكذا تبقى حقوق الإنسان تحت النقاش ، وتبقى
حمايتها والدفاع عنها ، هي الهدف الاسمي . فبعض المفكرين يقفون اهتمامهم
كله على النخبة الممتازة من الناس ، المؤهلين بالموهبة والقدرة الكافية على
الانتاج ، ورفع مستوى المعيشة العام ، ويصرون على وجوب حمايتهم .
والبعض الآخر - على الضد - من هؤلاء تماماً - يصرفون اهتمامهم للحفاظ على
حقوق جميع الناس ، على اعتبار انهم هم الذين يشكلون الجسم الاجتماعي ،
وتخفيف حدة التفاوت بينهم ، بتعديل الثروة وتوزيعها عليهم جميعاً
بنفس مهيئة .

وتبرهن التجارب المستوحاة من كلا التيارين ، على خطأ النظامين كليهما في شكلها النهائي .

ففي المذهب الاول ، يلاحظ ان بعض الفئات الاجتماعية تستخدم سواها ، كما يلاحظ القلق وعدم التوازن على الدوام .

وفي المذهب الثاني ، يلاحظ استعباد الدولة الظالمة شعبها على عمومها . كما يلاحظ ان مصلحة الفرد الخاصة لا يمكن ان تتساق مع المصلحة العامة ، ولا يمكن الجمع بينهما . فهل يمكن وجود هذا التساق في شكل مطلق ؟ ان الأمل بوجود هيئة اجتماعية شديدة التناسق ، لا ظلم فيها ولا ثورة ، أمل خيالي وهمي غير قابل للتحقيق . وإذا كان الأمر كذلك ، فهل أمكن تخيل نظام يحقق توازناً أصح من هذا الكائن الآن ، يوازن ما بين مصلحة الفرد والمجتمع ، يأخذه بمجموعه من جهة ، ويأفراده على حدة من جهة أخرى ؟! نظام يسمح بتطور أكثر تناسقاً وتناغماً ما بين البشر الذين يشكلون بتجمعهم هذا ، المجتمع الانساني ؟!

القِسْمُ الثَّالِثُ

نُحُو انسانية اقتصادية

‘وسم النصف الاول من القرن العشرين، بظهورين متناقضين تمام التناقض هما :

أ - صعود الرأسمالية الى أوج عظمتها..

ب - وأزمة اقتصادية ‘خيئل لبعضهم معها أنها دقت جرس النهاية .

وقد فصلت الحرب العالمية الاولى بين هذين المظهرين . وخطت الحرب العالمية الثانية خطوة جديدة نحو ميلاد رأسمالية جديدة .

كانت الرأسمالية - حتى قبيل الحرب العالمية الأولى - في ذروتها ، فتفتحت اول أزمائها في أوروبا (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) ففأض الإنتاج قبيضاً عظيماً ، وتطور التبادل فـجاً بين الدول ، ولعبت الفائدة دور الملسط ... ساعد على ذلك كله ، انبثاق ثورة صناعية ثانية ، تدب بتفجرها لآلات تقنية جديدة ، كالحرك الانفجاري ، والكهرباء ، ونشوء مصانع كبرى ، خصوصاً في تعدين الحديد ، وتطبيق العلم على الصناعة كالمنتجات الكيماوية ، والإستضاءة ... الخ .

وتسارعت الاقتصادية الحديثة مع تطور آلات الاقتصاد المعاصر ، ككثمة الأشياء ، والشركات المفضلة ... وتجمعت رؤوس الاموال وتكدست حتى امكن بها تدفق انتاج ضخمة فيأض ، وتأسيس مشروعات تجارية كبرى متركزة .

وتطورت الرأسمالية كذلك خارج القارة الأوروبية ، بتصنّع الولايات المتحدة واليابان . ولم يقف ثوب هذه البلاد - وكانت الى عهد قريب مستوردة - عند حد الامتناع عن الاستيراد التقليدي للمنتجات الأوروبية ، بل ظهر منها منافس جديد . ومعنى ذلك ، ان نشوء القوى المنتجة الكبيرة في العالم ، كان يحوي في نفسه ، بذور الأزمة العتيدة للنظام الذي كان يظن انه في أوج عظمته .

أزمة الرأسمالية . - تفجرت الحرب العالمية الاولى ، ففدّت هذه الأزمة أيما تغلبة ، ووضعت أوروبا على شفاير منزلق اقتصادي عالمي . واهتبلت البلاد المحايدة نشوب الحرب بين البلاد المتعادية ، فقوّت مصانعها تقوية عظيمة ، وغتّت زراعتها على حسابها . وساعدها على ذلك ، انبثاق الثورات الثنائية بعد الحرب مباشرة ، كالثورة السوفياتية عام ١٩١٧ التي أنشأت نظاماً أليياً (جماعياً) أقامته على اساس المذهب الماركسي ، والثورة الطليانية عام ١٩٢٣ ، والثورة الألمانية عام ١٩٣٣ اللتين حافظتا على الرأسمالية بحافظتها على مبدأ الملكية الفردية ، لكنه أفرغ من ليبراليته .

وأيدها كذلك الأزمة الاقتصادية الخائفة التي ظهرت في الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ وافقرشت فوق العالم كله ، ما عدا روسيا واليابان ، وتمكنت جذورها حتى خيّل للناس أنها ليست أزمة اقتصادية بسيطة مسببة عن فيض الانتاج ، بل هي أزمة حاسمة تناولت اصول النظام القائم ومبادئه ، وجرت وراءها تحطيم الاسمار ، والمخاطات الأعمال ، والبطالة ، والإفلاس ، وانخفاض سعر العملة ... الخ .

وكان لهذه الأحداث صداها العميق ، وتأثيرها الكبير ، في نظام الإنتاج والتبادل . فقد كان تركيب النظام الرأسمالي ، موسوماً - خلال القرن التاسع عشر - بتسابق الملكية الفردية ، والحرية الاقتصادية ، وترفها مما . وقد حوفظ على الملكية الفردية ، في شعوب البلاد الغربية . أما الحرية ، فقد

أخذت تتلاشى تدريجياً . وتطور تركيب الأعمال ، من الشكل الفردي الى الشكل الألي (الجماعي) ومشى من المباراة والتنافس ، الى الاحتكار ، وحل محل الأعمال العائلية ، التي كانت قائمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، أعمال جبارة عملاقة ، تقوم بها شركات مغلقة . وغطت الرأسمالية من الوحدات الصغيرة المتنافسة ، الى رأسمالية عظمى متكاثفة احتكارية .

ولم يترك نظام الانتاج الداخلي ، في كل بلد ، يشي على الهوى الشخصي ، بل طغى الحكومات تتدخل تدريجياً في الحياة الاقتصادية ، لا لتنظيم شروط العمل ، كالأجور ، وساعات العمل ، والإجازات فقط ... الخ . بل تدخلت في تحديد الأجور ، ومقدار الربح ، ولوح المواد الأولية ، والإنتاج الخ . بل لم تتردد في ان تأخذ لنفسها ، ما كان من حق المبادعات الفردية ، لتضمن إدارة بعض الخدمات الاقتصادية وبعض المصانع ، كصاف الإصدار ، وصناعات الحرب ... الخ . وغاضت الرأسمالية الفردية ، كما غابت فكرة عدم التدخل ، وحل محلها رأسمالية تدخلية ، هي رأسمالية الدولة .

وتعرض التبادل ما بين الدول الى عقبات ، أخذت في التزايد يوماً بعد يوم - وكان المفروض ان يتطور نحو الحرية - فقد تعددت الحواجز الجمركية وتنوعت مستندة الى الحقوق التقليدية في الجمركة . وضوعفت الرسوم على الإيراد ، حماية للتصنيع المحلي ، او للاكتفاء الذاتي . وشددت الرقابة على صرافة العملة ، ووقف التعاقد على التصفية موقف المعرقل لحركة التبضيع ، بسبب شدة الرقابة على حركة رأس المال ... وحل محل الرأسمالية الدولية وحرية التبادل ، رأسمالية وطنية واكتفاء ذاتي ...

هكذا ولدت بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ رأسمالية جديدة.

قوية متسارعة تطورت على ثلاث وجوه هي : الوجه الدولي ، ووجه المؤسسات التجارية ، والوجه الوطني .

فعلى الصعيد الدولي ، لوحظ الخناء اوروبا اقتصادياً أمام الولايات المتحدة المسلحة بتصنيع جبار ، ومالية عملاقة لم يعرف لها مثيل . وانشطار العالم الى شطرين متعادين أحدهما بلاد راسمالية ، وثانيها بلاد اشتراكية . وبذلت محاولات وجهود متعددة ، تهدف الى حرية التبادل العالمي ، كوثيقة هافانا وتماقد بريتون وودس (Bretton Woods) واتحاد اوروبا الغربية الاقتصادية (O. E. C. E. ; C. A. C. A.) واتحاد أوروبا الشرقية (Comecon) . ووضعت مؤخراً برامج لمساعدة العالم الثالث ، ذات طرفين متعاقدين ، او متعددة الاطراف ، كالمعونة الاقتصادية لخدمة البلاد المتخلفة ... الخ .

وعلى صعيد المؤسسات ، نتج عن الحرب ، في أكثر البلاد الرأسمالية ، انجماء نحو التأمين ، طور المرافق العامة ، ووضعها على أسس فعالية جديدة . أما المرافق الخاصة ، فقد دفعت في تطور متجه نحو منح الأجراء حق المشاركة في بعض المسؤوليات الاجتماعية ، كالدخل في الهيئة الإدارية للمعامل مثلاً .

وأما على الصعيد الوطني ، فقد فجرت الحرب سياسة قومي في وقت واحد الى هدفين : الاول ، جعل جميع الحاجات ألية اجتماعية ، الثاني تعميم الضمان الاجتماعي ، وكفالة العمل للجميع ، وتوجيه الانحصرات العامة والخاصة القائمة ، توجيهاً مبنياً على حسابات وطنية اقتصادية بعمومها ، وتخطيط دقيق مفصل للفعالية الاقتصادية ...

هذه الانقلابات ، دفعت المفكرين الى إعادة النظر في الآراء الاقتصادية المتعارف عليها ، والتي كانت مقبولة حتى ذلك الحين . لكن أغرب ما في الامر ، ان لا نرى بين الحريين العالميتين ، وخصوصاً بمسد الازمة العالمية

الثانية ، أيّ نظرية جديدة حقاً . بل كل ما هناك ، دراسة للمذاهب التقليدية على ضوء التجارب الحادثة ، وتقديمها في قالب جديد ، أمثال :
« الحماية الجديدة » ، الاشتراكية الجديدة ، التدخلية الجديدة ، الليبرالية الجديدة ، الرأسمالية الجديدة ... » .

ولم يظهر على الصعيد النظري الصرف ، أي محمول جديد ، غير ما كتبه كينس في مؤلفه ، أو كشف عنه في تحليلاته عن تركيب الاقتصاد المعاصر وأثره .

١

مذهب الحماية الجديد والتعاهدية الاتحادية

نضج مذهب الحماية تدريجياً ، في حوض المركاتيلية ، وظهر على لسان
ف . ليست (List) وجرى من بعده في تيارين ، أحدهما ، يميل إلى تجاوز ما
تلتهي إليه من نتائج . والثاني ، يميل إلى تليينها وتطريتها لتنتهي إلى
اتحاد أوروبي ، وهو أول الخطوات نحو اتحاد تعاقدي عالمي .

١ - حنق الاقتصادية الوطنية

جعل بعض المؤلفين من أنفسهم ، مناصرين لمذهب التحديد المتشدد ،
في التبادل ما بين الدول . وهو مذهب « الاكتفاء الذاتي » . أيده بعض
الاقتصاديين ، وكبار رجال الدولة من الألمان والبلجيين ، وطبقوه في
بلادهم ما بين ١٩٣٨ - ١٩٣٩ . أشهر هؤلاء النظريين ، هو الألماني فريد
(Freud) .

١ - المبدأ . - أن يقوم كل بلد بكفاية نفسه بنفسه ، سواء أكان
ذلك في أيام السلم أم في أيام الحرب . وقد ارتأى فريد (Freud) لتنفيذ
ذلك ، أن يمنع استيراد البضائع الأجنبية ، ويطوّر القوى الإنتاجية في

داخل بلده ، ويدفعها إلى حدودها القصوى . فيستخدم جميع منابع الثروة الصناعية والزراعية ، ويتوسل بكل ما يمكنه للحصول على ما لا يملك من إنتاج ... نعم ، قد تلجئ هذه الحماية العامة الداعة ، في كثير من الحالات ، إلى رفض منتجات اجنبية ، خير من البضاعة المحلية ، في سد الكفايات . غير أن السياسة الاقتصادية الوطنية ، لا تستهدف ضمان الثرف للمواطنين ، بل ضمان الاقتصاد المستقل للبلاد . وذلك هو مفهوم اقتصاد القوة ، إذا قوئل بمفهوم الاقتصاد الليبرالي ، في مستوى العيش الجيد .

٢ - أشكال المذهب . - ومع اتفاق المؤلفين الذين من ضمن هذا المذهب ، على جميع مبادئ سياسة الاكتفاء الذاتي ، فقد اختلفوا - فيما بينهم - على الأهداف والنطاق الجغرافي .

الأهداف . - قد يفرض الاكتفاء فرضاً ، بعامل ما . وقد يوضع وضعاً بمعد شوري . يسمى الأول « اكتفاءً انطوائياً » تفرضه ظروف قاهرة على بلد ما ، كوضع إيطاليا بعد ما فرضت عليها عصبة الأمم المقوبات ، بسبب عملياتها في الحبشة عام ١٩٣٥ . أو فرنسا عندما انقطعت عن منابع تغذيتها الخارجية بعد هدنة عام ١٩٤٠ . فهي تتجه نحو الاستفادة من إنتاجها الوطني وحده ، لسد حاجات البلاد .

وأما الثاني ، ويسمى « الاكتفاء التوسعي » فيأتي نتيجة لمخطط منظم ، تضعه بعض البلاد ، وتطبقه تطبيقاً إرادياً ، كالألمانيا النازية ، التي استهدفت تطوير القوى المنتجة الداخلية إلى أقصى حدودها ، بعدما تنازلت عن سياستها المنتجة نحو « المجال الحيوي » .

النطاق الجغرافي . - تدور هذه السياسة ضمن حدود بلد ما ، أو إمبراطورية استعمارية ، أو قارة ، يقف فيها « الاكتفاء الذاتي الوطني » ،

على حدود المنطقة المعينة التي يقطنها الشعب ، كالألمانيا وإيطاليا مثلاً . أما « الاكتفاء الذاتي الإمبراطوري » ، فيحاول بناء كتلة مستقلة ، تجمع ما بين الوطن الأم المركزي ، ومستعمراته ، كالإمبراطورية الفرنسية والإمبراطورية البريطانية مثلاً . وأما « الاكتفاء الذاتي الموسع » ، فيكون بتقسيم العالم إلى مناطق كبرى ، تجمع عدداً من الأوطان ، متحدةً اتحاداً طبيعياً في منابع قوتها ، أو مرتبطة برباط تاريخي ، أو عرقي ... تحت إدارة دولة مهيمنة ، كالألمانيا وهي في أوج عظمتها ، حين اقترحت تقسيم العالم إلى ثلاث مناطق عظمى هي :

١ - المنطقة الأمريكية : تسيطر عليها الولايات المتحدة .

٢ - آسيا الشرقية : تسيطر عليها اليابان .

٣ - أوروبا وأفريقيا مجتمعتين : تسيطر عليها ألمانيا العظمى .

ووضع كل منطقة من هذه المناطق ، تحت حماية مشددة فيما بينها ، لكنها تفتتح على بلاد منطقتها الأعضاء فيها ، بحرية متسعة في التبادل التجاري .

٢ - تليين الاقتصاد الوطنية

نجم عن الفكرة الأخيرة المتقدمة ، آراء حملها مؤلفون انطلقوا من بعض مفاهيم المناطق الاقتصادية ، فوصلوا إلى أشكال وصور أكثر جدةً ، في الاتحاد الأوروبي المتعاقد .

١ - المناطق الاقتصادية . - جعل لوسيان بروكار من نفسه نصير تنظيم اقتصادي ، يقوم على أساس المنطقة ، عرضه في كتابه « المبادئ الاقتصادية الوطنية والدولية ١٩٣٩ » .

المبادئ . - تطورت العلاقات الانسانية في « لب » ثلاث دوائر متحدة المركز ، هي : المقاطعة ، والوطن ، والعالم . فيجب إرساء الأساس في المقاطعات

اولاً ، كل مقاطعة في الوطن على حدة ، ليستحق بهذا التنظيم الجزئي ، تنظيم الوطن كله في اقتصاد معقد . ومن هنا ، يكون الانطلاق نحو تنظيم تجاري دولي .

الأساليب . - ولأجل الوصول الى ذلك ، لابد من المرور في دورين :

الاول : نوع من الحماية الضرورية ، لتحقيق اقتصاداً وطنياً معقداً . على ان تكون هذه الحماية معتدلة ، تحمي المصانع الكبرى ، او تمنحها حق القيام بالاعمال الوطنية المتميزة .

الثاني : هو الانتقال ، من الاقتصاد الوطني الى اقتصاد دولي ، يقوم على اتحاد جمركي اوروبي ، ويحمل على توجيه يؤولف بين الإنتاج الوطني ، ومراقبة تحرك رؤوس الأموال ، وسياسة الهجرة .

٢ - الاتحاد القارتي . - يلاحظ اليوم ، محاولة ربح الحوادث التي تكتسي هذه الافكار ، في المخططات الرامية الى خلق وحدة اقتصادية اوروبية ، تحت مختلف التسميات : « الوحدة الأوروبية » ، الدول المتحدة الأوروبية ... ، وهي تعني قيام سوق اوروبية متحدة ، تضم مختلف الحركات الاتحادية ، في « لب » حركة اوروبية واحدة . فوضع في هذه السوق ، كل منابع الزراعة والتعدين والصناعة ، الموجودة في القارة ، تحت تصرف العموم . وتضمن حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والبضاعة . ويعاد توزيع القوى المنتجة بصورة اكثر منطقاً لتحقيق توايداً في الإنتاج الفردي ، ونمواً في الإنتاج العام ، وارتفاعاً في مستوى المعيشة .

وقد جهد التنظيم الاوروبي للتعاون الاقتصادي ، الذي أعيد تجميعه عام ١٩٤٨ من الشعوب الأوروبية الغربية ، ان يهيئ هذه السوق الكبيرة ، بسياسة ليبرالية ، للتبادل ما بين الدول الأوروبية ، متكثراً على وحدة اوروبية في الدفع . وشجع كذلك على تشكيل وحدات اقتصادية محلية .

ومع ان البيلوكس (Benelux) قام على هذا الأساس ، فإن المخططات الأخرى ، كالاتحاد الجركي الفرنسي الإيطالي ، قد حالت دونها معارضة المصالح الصناعية والوطنية . ولذلك ، فقد تحول الاتجاه نحو عقد اتفاقات خاصة ، تجمع بعض المصالح الاقتصادية لست دول هي : فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والبلاد الواطنة ، ولوكسمبورغ ، وتضعها تحت سلطة مشتركة ، هدفها قبول تعاون تكاملي ، كالهئية الأوروبية للفحم والحديد ، ومخطط للإنتاج الزراعي والمواصلات والصحة .

وبعد قيام الهئية الأوروبية للقوى الذرية عام ١٩٥٨ ، وقيام الهئية الاقتصادية الأوروبية ، التي حققت خلال اثني عشر عاماً ، سوقاً حقيقية مشتركة ما بين الأعضاء - وهي خطوة لها قيمتها في هذه الطريق - أمكن تحقيق تقدم اقتصادي تكاملي للقارة ، عليه سكتى الوحدة السياسية ، وتخلق حكومة وبرلمان أوروبيان .

المدارس الاشتراكية

تعرض المذهب الاشتراكي الى دراسات عميقة ، خلال فترة ما بين الحربين ، ووطن انه ذاب في الطريقة الماركسية ، وكانت الثورة الروسية قد كرسّت نجاحها لتطبيق المبادئ الأولية (الجماعية) فابتعثت جهوداً جبارة لتوضيحها وتقريرها على ضوء هذه التجربة ، وانتهت الدراسات الى نتائج غريبة ، ضاعفت المقاومة ضدها في داخل الماركسية ، وفي خارجها معاً .

١ - المدارس الماركسية

١ - اللينينية . - ان اتباع المذهب ، الذين عرفوا في عصرهم باسم « البلشفيين » هم الذين يعرفون اليوم باسم اللينينيين . وهم رجال نشطون ، قاموا بدور ايجابي فعال في الثورة السوفياتية ، او في داخل الحزب الشيوعي الاوروبي ، أشهرهم لينين في مؤلفاته « الدولة والثورة » ، « الامبريالية » ، « المستوى الأعلى للرأسمالية » ، « بويخارين » ، « فارغا » (Varga) وروزا لوكسمبرغ وكارل لينينخت . يعتقدون بأن الهدف الأممي للتطور الماركسي ، هو الوصول الى نظام ، تصبح فيه أدوات الإنتاج ملكاً ألياً في يد المجتمع ، كاتصبح

فيه المواد الاستهلاكية مشاعة بين الناس . ودراسة هذه الشيوعية ، يحتمل منا بحث وجيها معاً ، السيامي والاقتصادي .

لهذا الصعيد السياسي ، يتجه التطور نحو مجتمع لا حكومة فيه ، إذ يصبح وجودها عديم النفع عديم القيمة . ان وجود الحكومة ، يثير مباحكات لا علاج لها بين طبقتين اجتماعيتين متمايزتين . ووظيفتها ، تأييد إحدى هاتين الطبقتين للتحكم بالأخرى . أما بعد انتصار الشيوعية ، التي لا طبقات فيها ، فالدولة تسمى عديمة النفع وغير ذات معنى . لكن للوصول الى هذه الديمقراطية البروليتارية «ديموقراطية العساء» لا بدّ من المرور في دور وسيط تتحكم فيه دكتاتورية هؤلاء العساء وتسلط . ووجود هذه الدكتاتورية ضروري جداً ، لسحق النظام الرأسمالي ، واجتثاثه من جذوره ، حتى لا يبقى له أثر ، ولحقى المكيئة السياسية البورجوازية (الطبقة البورجوازية ، والمثالية البورجوازية) المنتشرة حتى في صفوف العمال وهو ما عليه الآن حال روسيا السوفياتية . فعلى الوصول الى ذلك الهدف ، يجب ان تبقى الحكومة أداة طبقية ، أداة في أيدي طبقة العساء^(١) . ولا يمكن ان تتحقق ديموقراطية العساء ، إلا بعد هذا الكس والتنظيف النهائي . وبعد ذلك ، تتجه لتحقيق النظام الفوضوي التالي . وعندما تزول جميع آثار الطبقات الاجتماعية ، ويمسى ما كان من بقاياها وآثارها ، كالملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، والمثالية الرأسمالية ، يصبح المجتمع كتلة متناسقة من

١ - كلف شعار الثورة البلشفية : « يا معاليك العالم المحدرا » . ترجمت فيه البروليتاريا Proletarios بالمعاليك . ثم امتحن هذا اللفظ واردمي مناه فأخذوا ينادون باللفظ الفرنجي من حاله (بروليتاريا) وقد وجدت كلمة سيف وجعها عساء لطيفة على النطق الفرنسي وتؤدي المعنى المراد من اللفظة الفرنجية على لفظه . وهي خير من لفظة عضروط وجعها عضاروط لثقلها وضربتها وإن كانت مثلاً في تأدية المعنى . وإذا كان المتبني قد استعملها في موضع المهانة والازدراء حسماً . (العرب)

المأجورين وحدهم . وتزول كل حاجة الى الضغط ، للتخلص من مؤامرات لا وجود لها ، إذ تصبح عديمة الهدف ، وعندئذ ، يمكن للدولة ان تزول .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، يتوازى التطور الاقتصادي والتطور السياسي في مسيرة يقادها المجتمع الرأسمالي نحو الشيوعية ، ماراً في طريقة بالتجريبية الأليية . وهذا الدور الوسيط ، خطوة ضرورية لا بد منها في مسيرة التطور ، تكون فيه أدوات الانتاج ملكاً للمجتمع ، كالأولاد الأولية ، والمصانع والمواصلات ، والأرض .. أما مواد الاستهلاك ، فتبقى على الملكية الخاصة . وينظم الانتاج ضمن مناج مقدّر محسوب ، وتثبت اجور العمال تبعاً للجهد المبذول ، لا تبعاً للحاجة ، وهو ما عليه روسيا السوفياتية والديمقراطيات الشعبية اليوم .

وتبقى الشيوعية المتكاملة ، هي الهدف الأسمى ، تضيء فيه الحاجات الاستهلاكية ملكاً للمجتمع ، كأدوات الانتاج سواء بسواء . وتزول بها كل آثار التملك . وتدفع فيها اجور العمال تبعاً للحاجة ، لا للجهد المبذول منهم .. ولن يخشى سوء الاستعمال او التبذير إذ ذاك ، لأن الرغبات تكون قد هذبت ، وتربية المنتجين والمستهلكين قد 'كملت' ، خلال البرهة الوسيطة . ولكي يمكن القيام بهذا التطور الثنائي ، فإنه لا معدى من نشر ديمقراطية المساء عالمياً . لأن وجود مذهبين متفاوتين هذا التفاوت ، في عالم واحد : الرأسمالية والشيوعية ، امر مستحيل . وقد يخشى على الشعب العسيف - إذا انزل او اعزل - ان تحنطه الدول الرأسمالية المحيطة به . ولذلك ، فلا بد من اللجوء الى كل الوسائل الممكنة لنشر الآراء الثورية في العالم بأجمعه .

٢ - تطور الماركسية السوفياتية . - لم يكبد المذهب الماركسي يتوج بأكليل النصر في روسيا ، حتى تعرض للتمزق ، منذ اللحظة التي اكتشف فيها لينين خلافاً شديداً بين اثنين من خير مريديه ، هما : ستالين وروتسكي . وما تبع ذلك من الحملة ضد الستالينية بعد موت ستالين .

لقد ضحّت الستالينية بالكثير ، من أجل إنجاح التجربة السوفياتية ، وهي مؤمنة بأن نجاحها ، مرهون بنجاح الاشتراكية في العالم . ولم ترَ هذه الستالينية ، ولا مجلس السوفيات الأعلى ، من بأسٍ في اتباع الخطّة اللينينية ، التي تقبل بعض الميل ، وتلين بعض اللين في سبيل تنفيذ اغراضها ، وتطبق سياسات اقتصادية متخالفة أحياناً ، ضمن إطار المخطط الخمسي ، والتعاون - في الخارج - مع البورجوازية القائمة في لبّ البلاد الديموقراطية ، إذا اقتضت الظروف ذلك ، مع الاحتفاظ بفكرة إغراقها ، يوم يتم الاستيلاء على السلطة فيها كاملاً . وقد دافع ستالين عن هذه السياسة في مؤلفيه : « المبادئ اللينينية ، والماركسية والمسألة الوطنية » . كما دافع المتحدثون الرسميون ، عن الفكرة ذاتها ، وهم يتحدثون عن التجربة السوفياتية . وأيدهم المؤتمر الحزبي الدولي الثالث ، والكومينفورم (Kominform) الذي جمع كل الأحزاب الشيوعية الأصلية ، وعبر منه إلى مفهوم جديد للمادة التاريخية والمادة الجدلية ، أضيق تحديداً ، ففتح الطريق بعده فسيحاً لعبادة الشخصية .

أمّا التروتسكية ، فهي أكثر تمصباً من الستالينية ، فاهضت فكرة « انتهاز الفرص » التي حملها بعض الزعماء الشيوعيين ، وأشاعها أتباعهم في روسيا وفي خارجها . واعتبرها تروتسكي بونا بارتية ، قيسرية ، بيروقراطية . وأعلن في كتابه : « الثورة التي خيبت » وجوب فضال الطبقات الثوري ، والاستيلاء على السلطة بالتمرد المسلح ، وبالثورة المستمرة الدائبة ، كي تحتفظ بتنشئة ذهن الثوري الدائم ، بعد نجاح الاشتراكية . وادعى بأنه هو وحده الأمين الباقي الثابت على مبادئ ماركس ...

وقد دافع عن آرائه هذه في المؤتمر الحزبي الدولي الرابع ، واعتبر المدافعون أنفسهم « الطلائع الثورية » التي تجمع الأحزاب الشيوعية ذات الاتجاه نحو الفوضوية المثالية .

المحلة على المتالنية - . بعد موت ستالين ، المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي ، رفض القادة الاشتراكيون في أوروبا الشرقية ، كل ما يذكروهم بالترية الفردية المتالنية . واحتفظوا بالفكرة القائلة : « إن نجاح الاقتصاد السوفياتي ، هو الشرط الرئيسي لنجاح الماركسية المؤكدة » . ونخطوا الاهتمام بالمذهب إلى الاهتمام بالمشاكل العملية في إدارة الاقتصاد الألي (الجماعي) . فعرض النظام الاقتصادي للتطبيق ، في إطارات متعددة متباينة ، ولأن الخطط المركز في قطاع الحاجات الاستهلاكية ، وفي بعض المؤشرات الاقتصادية ، بعض اللين ، وحظيت الفائدة - بخاصة - باهتمام كبير ، وتطور معنى التجدد في روسيا السوفياتية تحت تأثير ليبرمان متوازيًا مع الديمقراطية الشعبية ، واعتبرت بعض المشروعات جريئة جداً كشروع أوتا سيك (Ota Sik) في تشيكوسلوفاكيا .

٣ - تطور الماركسية خارج أوروبا . - أحدث هذا التطور الجديد ، المشكلة الماركسية في أوروبا ، ارتكاساً قوياً جداً لدى المذهبيين المتمسكين في العالم الثالث . واتخذت الصين الشعبية وكوبا موقفاً يطرح سؤالين اثنين رئيسيين ، يتعلق اسدهما بالخطط الاستراتيجية للنشر الاشتراكية عالمياً ، وثانيهما بالخطط الداخلي .

اما ما يتعلق بالسؤال الاول ، فقد وقف ماوتسي تونغ ووشي غيفارا في ظل النظرية ، ورأيا ان الرأسمالية - منذ ظهور لينين وروزا لوكسمبرغ - لم تستطع التغلب أحياناً ، على ما فيها من متناقضات ، إلا بالرأسمالية نفسها . ولذا وجب تنمية الاصوات الثورية ضدها في العالم الثالث ، بإشعال نيران الثورة في كل مكان ، وحيثما أمكن ... من هنا ، جاء تأييد المعصابات النائرة في امريكا اللاتينية ، طبيعياً . ومثله ما حدث في جنوبي شرقي آسيا .

وأما ما يتعلق بالخطط الداخلي ، فقد سلكت طريقة ماو ، وطريقة

كاسترو السبيل نفسها ، ففسحتا الدرب لانتشار الانسان الجديد ، وأصرنا على التطور المثالي للماركسية اللينينية بأي ثمن ، أكثر من اهتمامها بالتحري عن 'سبل النجاح الاقتصادي . واعتقدنا بأن المهم في بناء الاشتراكية ، وتطوير أسسها المادية ، والقوى الإنتاجية في العالم ، هو تقوية الوجدان الشيوعي أولاً وأخيراً .

٤ - التطور النقابي فيما بين الحربين . - أنعش انتصار العسقاء الروس في ثورتهم ، الأمل بتحرر الطبقة العاملة في جميع البلاد . لكنه أثار - في الوقت نفسه - جدلاً عنيفاً . وواجهت النقابات والأحزاب العاملة تصديتين اثنتين . الأولى منها حسود غيور ، يرى بأن على الحركات الثورية الاحتفاظ بقومياتها في داخل أوطانها . والثاني ، يرى بأن توضع لإدارة العمل كله ، تحت النفوذ السوفيياتي وسلطته . وكذلك انشطر الحزب الاشتراكي الموحد الى شطرين ، أولهما : 'دصي (S. F. I. O.) لبث وفيّاً لمقررات المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في أمستردام . والحزب الشيوعي (S. F. I. C.) وارتبط بالمؤتمر الدولي الثالث المنعقد في موسكو .

وانقسم الاتحاد العام للشغل عام ١٩٢١ الى اتحادين متنافسين ، حافظ حزب الاكثرية منهم على اسم 'المؤتمر العام للشغل' (C. G. T.) وبقي أميناً على مقررات أميان (Amiens) المؤكدة على ضرورة الحفاظ على الصفات السياسية للحركة النقابية ، وعلى ارتباطه الدائم بالنقابية الثورية ، لكنه اتجه بعد مدة تدريجياً نحو نقابية متطورة ، مهملًا برامجه الاصيل في التحول الاقتصادي والاجتماعي العام ، متخذاً سبيله نحو تشكيل أقل طموحاً غير انه اكثر قرباً من الواقع ، وقابلية للتحقيق .

أما حزب الاقلية في المؤتمر العام للشغل (C. G. T.) فقد أسس عام ١٩٢٠ المؤتمر العام للشغل الموحد (C. G. T. U.) وحافظ على الصفات الثورية الحقيقية ، وتمازج تاريخه ونشاطه بتاريخ الحزب الشيوعي ونشاطه ، حتى

عام ١٩٣٦ السنة التي أعلن فيها عن ضعف الحركة النقابية ، وأرغم القادة على قبول توحيد جديد للنقابية ضمن إطار الاتحاد العام للشغل ، وعلى أساس التحكم النقابي .

وشهدت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ذوبان جميع الاتحادات النقابية الوطنية ، في حكومة فيشي ، التي حاولت - عبثاً - خلق مفهوم جديد للنقابية ، ضمن إطار قرارات العمل . غير ان هذه المنظمات ، عادت قبل نفسها من جديد ، سرأ . وحققت وحدة للعمل لم تكن معروفة من قبل ، هي النقابية المسيحية . وأعلن منشور ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠ ، وحدة الاتحاد العام للشغل (C. G. T.) ، والاتحاد الفرنسي للعمال (C. F. T. C.) المبادئ الست الأساسية ، للنقابية الفرنسية هي :

- ١ - الكفاح ضد الضغط الرأسمالي .
- ٢ - تبعية المصالح الخاصة ، للمصالح العامة .
- ٣ - رجوعان كفة النقابية في الدولة .
- ٤ - احترام الشخص الانساني .
- ٥ - الحرية النقابية .
- ٦ - التعاون الدولي فيما بين الشعوب .

وساهم ممثلو هذه الحركات ، مساهمة فعالة في مجلس المقاومة الوطني ، وفي إنضاج برنامج التجديد والبناء ، لتحقيق التحرر الكامل .. ومنذ ذلك الحين ، استيقظت الاختلافات القديمة ، وتعاظمت بظهور الاتحاد السوفييتي على المسرح الدولي ، وبما أحرزه فيه من رجوعان ، وبنشيط الحزب الشيوعي في داخل البلاد . واجتذبت الفكرة الشيوعية اكثريه اعضاء المؤتمر العام للشغل ، فأعيد تشكيله من جديد . إلا ان الإخفاق الذريع الذي منوا به في كلون الاول ١٩٤٧ ، بعد تقجيرهم الاضراب الشامل ، جرّ الى انقسام جديد ، فشكّل الاقلية نقابة مركزية جديدة . وادّعى المؤتمر العام للشغل ،

انه هو القوى العمالية الوحيدة ، التي بقيت أمينة على التقاليد النقابية الصناعية والسياسية . فخاصهم المؤتمر الفرنسي للعمال المسيحيين (C.F.T.C.) والتصق بالأكثريّة النقابية ، إذ وجد فيها ضمان الديمقراطية ، فساعد ذلك على خلق الاتحاد الفرنسي ديمقراطي للشغل عام ١٩٤٦ .

وانعكست صورة هذا الخلاف على الصفحة الدولية ، فقد كان قبل ١٩٣٩ اتحاد نقابي دولي واحد ، يستمد قوته من ابتعاده عن النقابات السوفييتية والنقابات الأميركية على السواء . وكان يتبع النقابات الأميركية إذ ذاك : جمعية التنظيم الصناعي (C.I.O.) ونجح المؤتمر العالمي المنعقد في شباط ١٩٤٥ بلندن ، في إقامة الاتحاد النقابي العالمي تمثل فيه ٦٠ مليون عامل من ٥٦ دولة . غير أن انحسار النقابات الغربية عنه عام ١٩٤٩ طرح التساؤل عن الصفة العالمية لهذا الاتحاد

واليوم ، توجد ثلاثة اتحادات نقابية عالمية هي :

١ - الاتحاد النقابي العالمي (F.S.M.) يضم النقابات التي تستوحي الماركسية في خطتها .

٢ - الاتحاد الدولي للنقابات الحرة (C.I.S.L.) يضم النقابات المتطورة .

٣ - الاتحاد العالمي للشغل (C.M.T.) الذي احرز النجاح عام ١٩٦٨ على الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

٢ - الاشتراكية المتطورة

١ - الاشتراكية الجديدة . - اذا كانت التيارات الماركسية والنقابية ، في المدارس الاشتراكية المعاصرة ، قد أثرت تأثيراً عظيماً في الجماهير ، فان الاشتراكية الجديدة ، ليست اقل أهمية منها لدى مؤرخ المذاهب الاقتصادية ، لما فجّرت من قوى فكرية خاصة ، ظهرت على لسان رجل الدولة البلجيكي ، « هنري دو مان » ، في مؤلفاته : « ما وراء الماركسية » ،

والفكر الاشتراكي ... » وقد انطبع بهذا المؤلف المفكر ، كثير من الاشتراكيين ، بل لقد تأثر به غير الاشتراكيين أيضاً .

يدعي «دومان» بأنه لا يعارض الماركسية التقليدية معارضة الخاص ، بل معارضة المتسابق . يجري معها في شوط واحد ، يسابقها في الحلبة فيسبقها ، بالصفات الاشتراكية ، وبوسائلها كذلك .

صفات الاشتراكية . - تعارض الاشتراكية الجديدة ، الماركسية العلمية والتحديدية ، لكي تصل خيط الاشتراكية الفرنسية القديمة ، بالمثالية الطوعية .

المثالية . - أعلن هنري دومان ، عن ضرورة إعادة انطباع الاشتراكية باتجاهات روحية ، بل ببادئ دينية . وقال : « إن محاولة الإثبات ، بأن النظام الألي ، سيتلو النظام الرأسمالي - حتماً - بقضاء مقدر ، وأنه سيكون أكثر عدلاً ، هذا الكلام وحده غير كاف ، ولا لزوم له ، لأن من يناضل في سبيل نظام اجتماعي أفضل ، لا يحتاج إلى برهان علمي ، يثبت فيه أن هذا النظام آت لا محالة ... إن له من وجدانه وإيمانه ما يدفعه ليكرس نفسه له تكريراً » .

الطوعية . - وعلى ذلك ، فليس الناس مجبرين ، على الاندماج في تطور قدري ، يحملون بمجيء هذا القدر . يدعي ماركس ، بأن التطور نحو النظام الألي ، عفوي ، آت من نفسه قدرياً ، بلا شك . وحدده بتشكيل الطبقة السفلى المادية التكنيكية في الهيئة الاجتماعية . أما هنري مان ، فقد ربط التطور بالإرادة الإنسانية ، وعلقه بمجهود البشر الوجدانية ، وضماثرهم العازمة على النضال في سبيل مثالياتها .

وسائل الاشتراكية . - ويستوحي الناس - في نضالهم هذا - الدروس التي لقنوها من تجاربهم السابقة ، ولا يعملون أي إمكان لتحسين حال الحال ، مهما كان ضئيلاً صغيراً ، إلا تمسكوا به .

الواقعية . - قد برهنت الثورات في روسيا وإيطاليا وألمانيا ، على أن الحزب السياسي أكثر فعالية من النقابية ، للاستيلاء على السلطة . على الضد مما ادعاه سوريل وأيدت الثورتان الطليانية والألمانية ، أن هذه القوة كانت نفاذة إلى حد بعيد ، لو لم يوقف نموها على طبقة العسقاء ، أو لو دعي لها من الطبقات المهمة - على حد التقسيم الماركسي للهيئة الاجتماعية - الطبقة المتوسطة ، التي وضعها التطور السياسي والاجتماعي - بين الحريين العاليتين - في مركز مهم بارز .

إعادة التشكيل والتأليف . - مما لا شك فيه ، أن الاشتراكية ، تضمن تحسين مستوى المعيشة الانسانية . لأنها تعني وضع السعادة الحاضرة ، موضع التنفيذ الحلي ، أو أنها لا تعني شيئاً على الإطلاق . فيجب وضعها في حيز التنفيذ حالاً بدون انتظار التطور المتوقع ضمن إطار النظام الرأسمالي ، أو تبديله تبديلاً كاملاً ، ليحل النظام الآلي البعيد عنه .

بهذه الروح ، عرض هنري مان مخططاً ، رن صدهاء بعيداً بعيداً ، قبل الحرب الأخيرة ، وتردد في بلجيكا وفي خارجها . وقد تلبأ هذا المخطط ، بتقسيم الاقتصاد الوطني الى ثلاث قطاعات .

الاول : مؤمم ، يحوي المعامل الكبرى والمحتكرة بالتروست .

الثاني : مراقب ، يحوي المعامل المجهمة ضمن كارتل ، يلقي فيها التنافس ما بين المنتجين .

الثالث : حر ، يترك للبادة الخاصة ، ويضم الزراعة والتجارة . وقد استوحى هذا المفهوم الاقتصادي ، كل التجارب المعاصرة في الاقتصاد الموجّه ، وفي المخططات الجزئية ، في كثير منه او قليل .

نهاية الاشتراكية . - وأكمل هذا الجهود المبذول لتجديد الاشتراكية ، مؤلفون انتهوا إلى توسعة ملحوظة في معنى الاشتراكية ، آخذين بعين الاعتبار ، الشعب والفرد في وقت معاً .

اندماج الاشتراكية بالوطنية . - تعني الماركسية - في حقيقتها - العالمية الدولية . ويلفني مفهوم الطبقات ، فكرة الحدود الوطنية ، وفكرة الشعوب . كذلك . أمّا الفاشية ، القريبة العهد بنا - فتدعي بأنها ترمم الاشتراكية ، وتجعلها اشتراكية وطنية . وهي التي تستطيع أن تحقق مصلحة الشعب وسعادة أفرادها . ولقد أثر هذا الرأي في الاشتراكيين الفرنسيين ، فطالبوا عام ١٩٣٤ بضرورة إعادة النظر ، في الاشتراكية ، ضمن النطاق الوطني ، فأعلن الماركسيون المتصّبون عليهم حرباً شعواء ، لا هوادة فيها ولا لين .

الاندماج الاشتراكية في الليبرالية . - كان الاشتراكيون النظريون - إلا قليلاً منهم كبرودون (Proudhon) - ميالين ، حتى ذلك الحين ، إلى تنمية دور الدولة . وكالوا يعتقدون ، بأن وضع وسائل الإنتاج تحت تصرفها ، يمكن أن يضع حداً لاستخدام طبقة من الناس ، طبقة سواها .

غير أن بعض المؤلفين المعاصرين ، وقد عاينوا تطبيق ذلك في الثورة الروسية ، رأوا عكس التصور تماماً ، وشرحوا مقدار الخطر ، الذي يصيب النظام الألي ، إذا ضيقت عليه الحكومة . ورفضوا إخضاع الفرد للدولة إخضاعاً تاماً ، وجعله بين يديها مجرد خليفة منتجة . وأعلنوا بأنه لا يمكن تنمية الشخصية الإنسانية وإبرازها ، إلا ضمن النظام الليبرالي .

أكد ذلك في فرنسا : هوريو (M. Haurion) في كتابه « الاشتراكية الإنسانية » ، وليون بلوم في كتابه « على السلم الإنساني » ، وسيدار سنفور في المجلة الاشتراكية (مارس ١٩٤٨) تحت عنوان « الماركسية والإنسانية » ، و. أ. فيليب A. Philip في كتابه : « من أجل اشتراكية إنسانية » .

وتبرمج حزب العمال في بريطانيا ، على شكل أقرب إلى التطبيق العملي منه إلى الجدول النظري .

٢ - الاشتراكية التعاونية . - نتقرب الآن ، من المذهب الاشتراكي الحقيقي ، كما فعلنا في بحث القرن التاسع عشر . إن المدرسة التي لم يقبل ممثلوها كل الصفات الاشتراكية ، ولا كانوا قديرين على تمثيل الاشتراكية الرسمية ، هي المدرسة التعاونية .

برنار لافرون . - (Lavergho) دعا إلى نوع من المؤسسات التجارية مبني على الفكرة التالية : « ما دام كل إنسان مستهلكاً ، فإن له حق المساهمة - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - في إدارة أدوات الإنتاج الضرورية لصنع المواد الاستهلاكية . أما الخدمات ، أو الفعاليات المتعلقة بالصحة العامة ، فتتكلف بها مقاولات عمومية ، مركبة على هيئة شركات مغلقة ، السامون فيها ، هي المجموعات العامة (كالكمونات الخلايا والمقاطعات) ، يتمتعون بها ، ويعود عليهم دخلها ، فيقسم على المنتفعين بها ، وبذلك تصبح ملكاً للمجتمع ، لا ملكاً للدولة . »

جورج لاسير (Lasserre) . - يتبع - هو كذلك - الخطة نفسها ، فيجعل كل شيء ملكاً للمجتمع ، لكن ضمن إطار من الحرية . وقد اقترح غشطاً تعاونياً فقال : ولما كانت الرأسمالية التنافسية ، قد أثبتت هجزها على الصميدين الاجتماعي والاقتصادي . وما دامت ملكية أدوات الإنتاج الخاصة ، تعيش على حساب فناء سواها ، بغير فائدة ، وهي عامل مزاحمة شديد الإحساس . وإن الفعالية الاقتصادية ما وجدت لسد حاجات مالكي رأس المال وحدهم ، بل يجب أن تستهدف - قبل كل شيء - سد حاجات الجميع . ولذلك يجب أن توجه توجيهاً صحيحاً ، بحيث تعمل للصحة العامة ، ويرجى التطور المعاصر بحيث ينتهي - طبيعياً - إلى الاشتراكية ، وإلى اقتصاد ألي منظم ، على أن يحفظ النظام الاجتماعي الجديد ، القيم الإنسانية الأصلية ، والحرية الأساسية ، ولا يمكن ذلك ، إلا ضمن إطار من تنظيم اجتماعي تألي ، يفرض الإصلاح فرضاً على الطبقات الاجتماعية بمجموعها ، في البناء الاقتصادي كله .

فعل صعيد المؤسسات التجارية يجب أن يواجه تسامي رأس المال
وتماليه ، بتعاون جميع العاملين في الإنتاج ضده .

وعلى صعيد السوق ، يجب أن يكون المخطط ليناً مرناً ، يحل محل
الارتجالية الساذجة المتهالكة .

وإذا أريد لهذا المخطط ، تجنب الضياع في الدولة كلياً ، فليس هناك
من وسيلة سوى تعميم النظام التعاوني في جميع المرافق . فحاجات الأمر
المشتركة ، تحدد مستوى الطلب في مخازن التفاريق ؛ وهذه المخازن ،
تربط بالتعاونيات في المنطقة . يعيش التسلسل كذلك صعوداً ، حتى يقف
عند مخازن الجملة في الدولة ، أو المخازن الدولية الكبرى ... وهناك
تدرس الطلبات يجمعاً ، وتحدد مقادير الإنتاج في معامل الدولة ، ومخططات
الحصر الجديدة ... هكذا يقوم التخطيط من القاعدة ، فلا يتجاوز ما
هو فوق القدرة الانسانية وحاجاتها ، ولا يعاكس مخططات الدولة العامة .

على أثر الحرب العالمية الأولى ، والأزمة التي حمت جميع البلاد تقريباً ما بين ١٩٢٠ - ١٩٣٩ لوحظ تدخل الدولة رويداً رويداً في الأمور الاقتصادية . وقد سجل بعضهم هذا التطور بدقة ، وتلقبه بانتظام ، فاستنتج مبادئ مذهب متلاحم الأجزاء ، سمي - فيما بعد - « الاقتصاد الموجّه » . على أن بعضهم ، لم يكتفِ بهذا التحليل الاستنتاجي ، بل تقدّم متوجّهاً نحو وضع برنامج ، يمين - سلفاً - دور الدولة ومدى تدخلها ، وهو ما سمي « مذهب التخطيط » .

١ - الاقتصاد الموجّه

أطلقت هذه التسمية على سياسات متعددة كثيرة الاختلاف والتباين ، وما يزال تحديد معناه ضعيفاً حتى اليوم . وكثرت تسمياته فقيل : « اقتصاد موجّه » . اقتصاد منظم . اقتصاد منطقي ... ، وكل هذه الجهود المبذولة للتسمية ، عبث . لأن الاقتصاد الموجّه توجيهاً حقيقياً ، لا يكون إلا منظماً ، والمنظم لا يكون غير منطقي . وهو بهذا يشبه ما قيل في

مذهب التدخل الجزئي ومذهب التدخل العام .. أشهر من حلل هذا النوع من الاقتصاد ، وشرحه شرحاً حسناً : جوفنيل وجول لوم (Lhomme) ، وخيراً منها معاً لوييل (H. Noyelle) في كتبه « الطوباوية الليبرالية » ، اجتماعي خيالي ، اقتصاد موجه ، ١٩٣٩ .

١ - المبادئ . - أثبت التجارب ، بأن ميكانيكية الأسعار الليبرالية ، لا تحقق التوازن ، ما بين الانتاج والاستهلاك ، تلقائياً . لأن مصلحة الفرد المواطن ، والمصلحة العامة ، لا يمكن أن تتوازا بصورة عفوية . فلا بد - إذن - من وجود إدارة اقتصادية ، تتدخل وتضع خطأ متوازياً دقيقاً ما بين الليبرالية والاشتراكية ..

الليبرالية خيال طوباوي ، لأنها تستمد من أربعة مبادئ متناقضة ، هي : « المصلحة الشخصية ، والحرية ، والتنافس ، والمسؤولية » . فقد تدفع المصلحة الشخصية الناس ، لاستغلال الحرية ، فتقيد التنافس وتحدده ، وتتجنب المسؤوليات !! ولن يتوازن النظام ما دام متروكاً لضائرم الخاصة . فتدخل الدولة ، في عملية الانتاج ، وفي النقد ، ضروري جداً ، وكذلك في التجارة الخارجية ، وفي الأجور ... الخ . لتسدّ الحلل النابع من الحركة الذاتية . لكن ، هل يجب القادي في هذه السبيل ، حق فصل إلى الاشتراكية ؟ كلا .

الاشتراكية خيال ووم ، لأن الناس ليسوا بهذا القدر العالي من القربة . وليست المكنية الحكومة من الدقة ، بحيث تحل نظاماً عفويّاً محل المبادرة الفردية . وتحرك الجهاز الاجتماعي ، لينزل الاحساس بالعمل الاجتماعي ، محل المصلحة الشخصية . ولذلك ، استحسن إحلال نظام وسط ، تمارس فيه الدولة رقابتها على الفعاليات الاقتصادية الكبيرة ، القائمة على اساس من المصلحة الشخصية ، لتدافع عن المصلحة العامة .

٢ - الوسائل . - على ان هذا التدخل ، لا يعني - قط - الدفاع عن الارتهال الفوضوي غير المتلاحم ، ولا عن المكلفين من قبل الحكومة للإدارة إبان الازمات .. كلا ، بل نحن نتحدث عن إعداد مجموعة اوضاع منظمة منطقية ، قائمة من مثالية محدّدة ، وأهداف مدروسة دراسة ناضجة . ولذلك فضل «نوابيل» تسميتها «الإدارية» وقد استعاض بها عن تعبير «الاقتصاد الموجّه» لما فيه من معاني التسلط . وقال : « إن تعبيره يلعب من مذهب مدروس » . ولم يصرح في كتابه عن الوسائل التي يعتبرها ضرورية لتحقيق هذا النظام الاقتصادي ، ولم يوضحها توضيحاً جلياً . لكن يمكن ان يستنتج من كتيبه المطبوع عام ١٩٤٥ تحت عنوان « ثورة سياسية وثورة اقتصادية » بأنه لا يستحسن التدخل المباشر ، كالتحديد التحكمي في الاسعار ، وفي الاجور ، ومراقبة الانتاج ، وتقنين الاستهلاك ... بل يفضل اللجوء الى التدخل غير المباشر في الاقتصاد ، على طريقة «كيلس» كالسياسة المعقولة في الدين ، وفي النقد (العملة) ، وفي فرض الضرائب ، وفي حصر المنتجات الوطنية حصراً قائماً على معرفة تامة بها .

وهو يؤمن - من جهة اخرى - بالخطط العامة ، التي تضعها الادارة الاقتصادية ، وقد يبالغ احياناً ، فيستحسن وضع مخططات تفصيلية لتناول اقصى الجزئيات .

٢ - التخطيط

أما مبدأ التخطيط ، فيرمي الى تنظيم برامج واضحة مفصلة ، لجميع اشكال التدخل ، الذي يجب ان تمارسه الدولة على البناء الاقتصادي برمته او يميزاته .

تخطيط البناء . - كان منهاج التخطيط ، المروء قبل الحرب العالمية الاخيرة ، يميل نحو تحديد الاشكال المتمنّاة للبناء الاقتصادي ، منها :

مخطط ٩ قوز (يوليو) الذي أنضجته دراسات الكاتب جول رومان ، ومن التفت حوله من صحفيين وسياسيين ، ومخطط المؤتمر العام للشغل (C. G. T.) ومخطط مؤتمر الشغل الفرنسي المسيحي (C. F. T. C.) . ومخطط الجمعية الفرنسية للتخطيط ، أو حزب الجبهة ... وكلهم استوحوا مخطط هنري مان (H. de Man) الذي كان قد عرضه وشيكا ، وتحليل فيه تقسيم الاقتصاد الى ثلاث قطاعات :

١ - قطاع ملكه الدولة ، وتديره بنفسها ، وعليه مسحة الاحتكار ، ضمن الخدمات العامة .

٢ - قطاع تراقبه الدولة مراقبة ، وتشرف عليه إشرافاً ، فتلقى فيه المنافسة .

٣ - قطاع حر ، هو التجارة والزراعة ، خالصاً من الاحتكار ، ومن الاتجاهات المرسومة له سلفاً .

وتلّبت هذه المخططات بمساهمة العمال في ادارة المؤسسات التجارية ، عن طريق نواب عن العمال ، او جمعيات المقاولين .

وانبثقت البرامج ، التي وضعها المجلس الوطني للمقاومة - أثناء الحرب - من هذه المفاهيم ذاتها ، وإن كان قد تقدّم عليها فسبقها .

٤ - التخطيط التجميعي . - انجبه التخطيط منذ الحرب الاخيرة ، اجماعاً لا يتعلق بشكل البناء الاقتصادي وحده ، بل يهتم بتركيب أجزائه معه ، وبمجموع الإنتاج ، وتلسيقه ، وترميم الدخل القومي . وقد وضعت برامج زمنية لتثبيت التناسق في الفعالية الاقتصادية ، ما بين مختلف أهداف الإنتاج ، في مختلف الفروع (كالنسيج والتعدين ، والبناء ، والزراعة ... الخ) ، وتوجيه الحصر الضروري ، وترميم الإنتاج الوطني ، وتلسيق ما بين التوفير والاستهلاك .

ولم يحمل برنامج المؤتمر الوطني (C. N. R.) المحاولات الاحتكارية ، ومنابع الطاقة للدولة ، ولم يسمح للعمال بالمساهمة في ادارة الاقتصاد وحسب ، بل وضع تنظيماً منطقياً للاقتصاد ، يؤكد فيه على ضرورة خضوع المصلحة الخاصة والفردية ، للمصلحة العامة ، وتقوية الإنتاج تبعاً للخط العام الذي رسمته الدولة ... فيتحقق - في الوقت نفسه - اقتصاد مؤتمم واضح (كأعمال المناسجم ، والكهرباء ، والتأمين ، والمصارف) . وأحل " مخطط موننه (Monnet) الذي جعل التجهيزات على أحدث ما يمكن ، محل لجان المشروعات التجارية . وثبتت شروط تعديل الاقتصاد الوطني لمدة أربع سنوات .

ومنذ ذلك الحين ، برزت صفات التخطيط الفرنسي الخاصة ، وبدأ كأنه خير مثال للتخطيط الجزئي المرن ، إذ قبول بالمخططات المتسلطة المركومة في الدول التأليية . فهو يتضمن برجة مبسطة مثالية - على الأقل ما تعلق منها بالفئة الخاصة - تعين للمقاولات أهدافها ، بحيث يستعنها الربح المالي أكثر مما تدفعها هذه المضايقات والتحكم .

وهو كذلك ثمرة دراسات مستمرة متقابلة ، ما بين مختلف وجهات نظر فنيين كثر ، في المفوضية العامة للتخطيط ، ومهنيين ممارسين ، تعاونوا جميعاً بنشاط وإخلاص في أعمال مجلس التجهيزات الحديث ، بدءاً من أولى الآراء الفنية براسم ، أصدرتها السلطات العامة ، تتناول نهاية التطور الاقتصادي وفلسفته .

ويبدو أنه كثير الشبه بمخطط « الاقتصاد المتناسق » المتعارف عليه اليوم ، بين كثير من المؤلفين أمثال : بلوخ لينيه (F. Bloch-Lainé) . ويمكن وضع تعريف له ، بأنه : « نظام يجتمع فيه ممثلو الدولة (أو القانونيون المتألبون) مع ممثلي المنشآت (كيفما كانت منظماتهم) ، يجتمعون بشكل منظم ليقبأوا المعلومات ، وليقابلاها بين مختلف وجهات النظر فيبرمون أمراً ، أو يقدمون للحكومة رأياً .

وعلى العموم ، فإن التخطيط الفرنسي ، وهو يتناول : برامج توظيف المال ، وأدوات التوجيه لتوسعة الاقتصاد ، والتقدم الاجتماعي ... هذا التخطيط ، يبدو كأنه جهد مبذول لحل المناقشات الحساسة ، بين الحرية الشخصية ومصلحة العموم الوطنية ، في لب النظام الرأسمالي .. وقد نجح نجاحاً كافياً أثر في بعض الدول ، كبريطانيا وإيطاليا ، فتبنتاه ، وساراً في الطريق نفسه . واقتضت اللجنة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٦١ على ست دول أعضاء فيها ، اقتباس برجة ألبيّة من النمط نفسه .

المنظمات المهنية الجديدة

٤

ظهر الميل نحو تدخل الدولة ، في بعض البلاد ، كالنمسا والبرتغال - فيما بين الحربين - مرتدياً لبوساً خاصاً ، هو المنظمات المهنية .
وقد شككت مبادئه ، في فرنسا ، على يد بریت دو لاغريست (M. Brethe de la gressaye) في مؤلفاته : « التنظيم المهني للصناعات ، النقابية ، التنظيم المهني والدولة » .. وعلى لسان بوفيه أججم (M. Bouvier - Ajam)
بمؤلفه « مذهب المنظمات المهنية » . وظهر في الخارج على يد مانواليسكو (M. Manoilescu) في رومانيا بمؤلفه : « عصر المنظمات المهنية » . واوغو سبیرتو (Ugo Spirito) في إيطاليا ، بمؤلفه : « أسس الاقتصاد الطائفي » .

١ - المبادئ

هدف هذا المذهب : تنظيم الصناعات ، ضمن تجمعات إجبارية لجميع الأعضاء ، وترتيب اتصالات مستمرة بين أرباب العمل والمال ، ضمن هذا الإطار .. غير أن هذا التجمع ، لا يشبه ما كان في القرون الوسطى من منظمات المهن اليدوية ، بل يعني : مجموع الفعاليات الاقتصادية :

كالمصانع ، والتجارة ، والدين ، والزراعة ... وهي التي ستكون هدف التنظيم الصناعي .

١ - نهاية المنظمات المهنية . - برزت هذه المنظمات ، ارتكاساً ضد الفردية الليبرالية ، فهي من وجهة النظر الاجتماعية تميل نحو إلغاء النضال الطبقي ، الذي يلجأ - عادة - الى الوسائل العنيفة ، كالأضرابات والهيجمات ... الخ وتحدد شروط العمل بالتفام في اجتماع ما بين أرباب العمل والمال ، في جميع الصناعات . وإذا حدثت خلافات بين الفريقين ، يلجأ في حلها الى التحكيم ، أمام قضاة العمل . وأما من وجهة النظر الاقتصادية ، فإن المنظمات - على هذا الشكل - تهذب الإنتاج ، وتحمية من التنافس المتبادي ، بتعديد الحقوق في خلق المشروعات . كما تحمي المستهلكين بمراقبة صفات المنتجات وأسعارها ... ويؤمّن عن البرلمان مجلس المنظمات المهنية ، الذي يمثل مصالح الوطن الاقتصادية . ويحتفظ بنظام الملكية الخاصة ، والمؤسسات الخاصة ، لما فيها من خصب المبادأة ، الفردية ، على أن يبقى دور مدير المؤسسة مفهوماً على أنه عمل اجتماعي ، يهتم الأعضاء المتأولين ، والتجمع التالي بعمومه .

٢ - وسائل المنظمات المهنية . - النقابة الحرة في الصناعة المنظمة : يتحقق التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، ضمن نطاق كل مهنة على حدة . لتجنب النضال الطبقي ، الناتج عن التنظيم المختلط ، يمتنع ارباب العمل والمال في نقابتهم ، فيشرحون مشاكلهم ويمرضون قضايام الخاصة ، ويتداولون بجرية ، تحقق التماسك والترابط ، بين ارباب المهنة الواحدة .. ويكون لهذه المنظمة سلطة تنظيمية وتعليمية ، تستطيع بها فرض احترام القواعد العامة على اعضائها ، في : الانتاج ، والسعر ، والأجور ، وتحديد التنافس ، وتنظيم السوق .. ويعطى لها حق الإرث الشخصي . ويتقضى صندوقها بحصص من الاعضاء ، ثم يصرف منه في خدمة العاطلين ، وتأمين المال ، وتأمين المبتدئين ، وتنظيم السكن ، ودور العجزة ... الخ .

٢ - اشكال وصور

ومع ان النظمين متفقون - تقريباً - على المبادئ الاساسية ، غير انهم يختلفون في ميدان العمل التنظيمي ، وفي موقفه من السلطات العامة .

١ - الصلة ما بين العمل الاقتصادي ، والعمل الاجتماعي . -
وهذه الصلة ، هي اول نقطة من نقاط الاحتكاك ، التي يجب التلبه اليها ..
يرثي بعضهم تقسيم المنظمة المهنية الى فرعين ، يتم احدهما بالمسائل الاقتصادية (كالإنتاج والأسعار) . ويقوم عليه رؤساء المؤسسات ، ولهم وحدهم حق الإدارة المالية في جميع الاعمال . ويختص الثاني بالمسائل الاجتماعية (ك شروط العمل ، والتشكيل المهني) ويقوم عليه العمال .

ونظام كهذا ، يقدس مزايا الرأسمالية - كما ترى - تقديساً شرعياً .
وقد رضي اكثر الطوائف المهنية ، مع لاور دو بان ، بأن يحمل مال المهنة الشائع ، جميع الأحياء فيها . وما دامت عطالة العمال ، ليست اقل إرغاباً للعامل من افلاس رب العمل ، فعلى الأجراء - اذن - ان يترابطوا ويتعاونوا ضد جميع مشاكل الحياة المهنية والاقتصادية والاجتماعية .

لكن ، كيف يكون الحفاظ على المؤسسات الخاصة ؟ يبدو ان من الصعب ، ترك مسؤولية العمل المالية على ارباب العمل وحدهم ، وإرغامهم على مشاطرة سائر الاعضاء سلطة التداول والتقرير ! إن عدم تطابق هذه النقط ، من وجهات النظر المتخالفة ، دفع بعض المؤلفين امثال : بوفيه أجيم (M. Bouvier - Ajam) الى التنقيش عن حل للسألة في التقنين الآلي .

٢ - دور السلطات العامة في النظام المهني . - منيع آخر للتهاب :
يبلل التجمع المهني في الشركات ، نحو إضعاف دور الدولة ، الى الحد الأدنى ، فهو يتشكل - طبيعياً - من اعضاء ، من المهنة نفسها . فالتنظيم

والادارة ، من اختصاص المهنيين انفسهم . أما دور الدولة ، فيحدد بالإشراف العام ، وتمثيل دور الحكيم ، ما بين مختلف الطوائف المهنية ، عند الضرورة . لكن بعضهم يخشى ان ينتهي هذا المفهوم ، الى ترك الامور حرة في ايدي المنتجين ، وهم اكثر احساساً واهتماماً بمصالحهم الخاصة ، منهم بالمصلحة العامة ، فيخشى ان يسيئوا استخدام السلطة المخولة اليهم ، على حساب الخسارة التي يُمْنى بها المستهلكون .

المنظمات المهنية للدولة . - اقترح بعضهم على الدولة ، ان تتخلص من هذا الخطر ، بفرض نفسها فرضاً ، في تشكيل التجمع المهني ، لتتمكن من مراقبة الادارة . ولن يبقى للمهنيين ، إلا الدور الاستشاري فقط . وستكون النتيجة - بهذا المفهوم - عودة حق تنظيم المهن ، وتوجيه نشاطها ، الى السلطات العامة . وقد برهنت التجارب ، القوية عهد بنا ، على ان هذا التنظيم ، يعرضنا لخطر لا يمكن دفعه تقريباً ، هو الميل نحو تدخل الدولة المطلق ، فالدكتاتورية بعد ذلك .

فرض بعض المؤلفين المعاصرين ، حلولاً للمشاكل الاقتصادية المعاصرة ، فلم يتجهوا ضد الرأسمالية ولا ضد الليبرالية ، بل وجدوا حلولهم في ليبرالية محدّدة . لوحظ ذلك في مؤلف لبيان (المدينة الحرة) ، وفي (مجموعة لبيان) وهي أعمال مؤتمر عقده في باريس ، اقتصاديون من مختلف البلاد أمثال : « بودان (MM. Baudin) ورويف (Rueff) عن فرنسا ، وفان زيلاند وفون ميزيس (Von Mises) وفون هايك (Von Hayek) وروبكه (W. Röpke) ... » . وفي مؤلفات حديثة جداً هؤلاء المؤلفين .

١ - نقد النظم الأخرى

١ - الليبرالية التقليدية . - تربط الليبرالية الاتباعية ، على الخصوص بفكرة الحرية ، بدلاً من اهتمامها بالحرية في واقعها ، وبخاصة فيما يتعلق بالتنافس . لا شك في أن التنافس قد زال من عالمنا الحديث أو كاد ، وبزالت معه ارتكاسات كانت تتردد ضده ، لتحقيق توازن اقتصادي . فالحرية نفسها - إذن - هي التي سطمت التنافس ، وجرت معها أسوأ كثيرة ، منها :

نظام قاسد في الانتاج . - سببه تطور الشركات نحو النوع المفضل ،
فتمركزت المقاولات ، وأنشئت الاحتكارات ، وتنافرت الأعمال الكبرى ،
وأصبحت مضادةً لمبادئ الاقتصاد الحر ، فهذا الوضع ، هو الذي أرسى
حجر الأساس في تألب كبار رجال الأعمال وتجمعهم .
وتأثير سيء في الأسواق . - لأن الاحتكارات تسيء إلى اقتصاد
الأسواق أكثر مما تفيد .

وتأثير سيء في العملة . - لأن تنفيذ العقود ، يفترض - حكماً -
استقرار العملة . والنقد في المفهوم الليبرالي ، تابع لقيمة الذهب في السوق ،
والذهب يتغير تبعاً للتداول في الأسواق المالية .

٢ - الاقتصاد الموجه . - وليس في التوجيه ما يشفي ، لأنه لا يضمن
التوازن الاقتصادي مطلقاً ، بل يحرّك معه ذيولاً من البيروقراطية الخائفة ،
ويمهد لسيطرة الحزب الواحد في السلطة ، ويلتهي - حتماً ومنطقياً -
بالدكتاتورية بعد ذلك .

أشهر من يمثل هذه الفكرة : ميخائيل وهابيك ، وروبك و هم شديدا
الحساسية بخاطر سيطرة الحزب الواحد ، الذي يربص بالدولة ليربطها
بمشبك التوجيه .

٢ - الليبرالية البناءة

١ - المبادئ . - لا تسمح الليبرالية البناءة باستخدام الحرية لقتل
التنافس ، فهي ترفض الليبرالية الاتباعية ذات المراتب التسلسلية ، وتدفع
الاشتراكية الظلمة المتحركة ، في آنٍ معاً .

ليبرالية مانشستر . - يمكن تشبيه المجتمع السائب جداً ، بطريق تدرج
فيه السيارات على هواما ، بلا نظام معين للسير . ينتج عن ذلك متاعب
وإزعاجات وفوضى فوق الطريق ، أقل ما يتوقع منها ، أن تسحق السيارات
الكبيرة السيارات الصغيرة ، لتشق طريقها بنفسها وتسير .

والدولة الاشتراكية ، تشبه نظاماً فيه سلطة مركزة آمرة ، تعين لكل سائق زمن مرور سيارته ، والسبيل التي عليه اتباعها ... ونتيجة ذلك ، قتل المبادأة الشخصية والحرية الفردية معاً .

والدولة الليبرالية حقاً ، هي التي تسمح لقادة السيارات بالذهاب حيث يشاؤون ، شرط احترامهم نظام السير . فالليبرالية - إذن - لا تعني غياب القانون ، لأن عدم التدخل ، معناه تأييد الأقوى ، وإعطاؤه مطلق الحق في التصرف على هواه . فعلى الدولة أن تتدخل لتعيد تنظيم شروط المنافسة الحقيقية . وواجبها المحافظة على الوسط الحر . فقد نصل إلى حد تعزيز الحرية المبهمة ، لنضع مكانها حرية فعلية محققة . ويحذر بنا أن نسمي هذه المباديء « التنافسية الجديدة » بدلاً من « الليبرالية الجديدة » .

٢ - جدول أعمال الليبرالية . - وضع ليجان (W. Lipmann) عدداً من الأساليب لعلاج آثار الاقتصاد السيئ ، وإعادة ترتيب المنافسة ، أطلق عليها اسم « جدول الأعمال » ، منها :

في ميدان الانتاج ، على السلطات العامة ، أن تمنع بعض أنواع المتاجرات وبعض أشكال الإدارة ، كتمويل المؤسسات نفسها بنفسها ، وهي التي تحتلن رؤوس الأموال بلعبة المنافسة .

وفي ميدان المبادأة ، على السلطة أن تحمي المستهلكين ، فتمنع بعض المنتجات المؤذية ، وان تعاقب البائع المذنب إذا غش في نوعية المادة ، وان تنظم أمور بعض الفئات ، كالفلاحين والمعال الذين قد تلجئهم الضرورة إلى بيع ما يملكون حالاً وبأي سعر . ولن تخرج الدولة عن صفاتها إذا أخذت بيد تعاونيات الإنتاج وتعاونيات الاستهلاك وساعدتها .

وفي ميدان النقد ، على الدولة أن تحفظ شرعية التداول ، بضمانها تمام التعادل بين المتماقدين . ولا يمكن ذلك بالعملة الذهبية ، لأن ثمنها قد يتغير

بين لحظة وأخرى ، تبعاً للمرض والطلب في الأسواق العالمية . وهذا ما يعطيها ملء الحق الشرعي بمعالجة نقدها ، وتثبيت قدرة شرائية مستقرة لعملتها ..

ذلك هو الجزء المهم في مؤلف ليجان ، وهو ما يمتاز به المؤلف ، ويظهر به بظهور الليبرالي ، وقد ذكر كثير من مساعديه في مجموعته ، رأيه في امتناع الدولة عن التدخل بموضوع العملة ، حين اعتبر ذلك مذهباً لا يمس . وتقر النتائج المستخلصة من محاوراته ، صامتة صمت الأعفّة ، عن هذا الجزء من برنامج الليبرالية الجديدة . فقد بقيت عميقة الإبهام كثيرة التعميم قريبة من الليبرالية التقليدية كل القرب ، على الرغم مما سمعنا من التصريحات المتقدمة عن مبادئها !! فهي تصرّ على تأييد اقتصاد السوق ، لتعمل ميكانيكية الأسعار في السوق الحرة عليها ، فتسمح بتنظيم الإنتاج ، بحيث يسد الحاجة في حدها الأعلى . وأما دور الدولة ، فهو انتخاب الإطار الحقوقي ، الذي تتجول الفعالية الاقتصادية ضمن حدوده كالتشريع على الملكية ، والعقود ، ولجميع المتعجين ... الخ .

الرأسمالية الجديدة

٦

مصنف تحت اسم (الرأسمالية الجديدة) عدداً من المؤلفين ، لم يدخلوا في واحدة من المدارس التي تقدم البحث فيها . وهم يعتقدون بأن الرأسمالية الحالية ، في شكلها الواقعي ، قريبة من الزوال . فقد أثبت التحليل العميق لهذه الرأسمالية ، وتلعبها في صورها المختلفة مدى نصف قرن ، أنها قد شاخت وانتهى أمرها . فأي نظام يجب أن يحل محلها ؟

١ - شيخوخة الرأسمالية

برهن فيرنر سومبارت (Werner Sombart) على أن الرأسمالية ، فقدت صفاتها الديناميكية ، وخسرت سلطتها التي طالما رفعتها الى الأوج . وتناول النظريون الباحثون في نفج الاقتصاد هذه الآراء ، كما بحثها ديترلين كذلك .

١ - نظرية النضج الاقتصادي . - تناول هذه النظرية بالبحث ، في الولايات المتحدة ، كل من هانسين (A. Hansen) هيفنز (B. Higgings) وسويزي (A. Sweezy) بعد الأزمة الكبرى ، فأثبتوا بأن التطور الاقتصادي لم يستطع متابعة خطواته المعتادة ، إلا في السنوات العشر الأخيرة ، لأسباب

ديموغرافية وجغرافية وتقنية معاً. وأن تناقص الأرباح مع تزايد السكان ، يحير إلى تباطؤ الحافز في الإنتاج وفي الاستهلاك وفي التوظيف . وإن إمكانية التمدد الجغرافي ، أصبحت محدودة بعد الآن ، وتحدت معها فرص التوظيف والنفاذ إلى أبواب جديدة . وأن التكنولوجيا الحديثة ، قلصت الحوافز التي تحرض رأس المال على الحركة ، وتحدت فرص التوظيف بذلك تحديداً إضافياً آخر .

فلذلك هذه الأسباب مجتمعة ، عجز الاقتصاد الرأسمالي ، المترك وحده في ميدان الجهاد بلا سند ، ليتابع بنفسه تطوراً متوازناً .

حتى أنه يمكن معارضة هذه الآراء معارضة ضمنية ، بالنظر إلى تطور البلاد المتخلفة ، وارتفاع مستوى المعيشة فيها ، ومع ذلك ، فإنها ما زالت قادرة على تقديم إمكانات وافرة للتمدد الاقتصادي ، ولعدة طويلاً . إنما المشكلة ، هي معرفة ما إذا كان هذا التمدد ممكناً ضمن إطار التركيب الرأسمالي الحالي نفسه ، أم لا .

٢ - ديتيرلين (P. Dieterlen) . - يدعم ديتيرلين - في كتابه الممتاز (ما وراء الرأسمالية) المنشور عام ١٩٤٦ - الرأسمالية بصراحة ، فيقول : بمصاقب الرأسمالية الليبرالية ، وجهاً قد فاتته التاريخ الحديث . والمبادئ التي كانت مصدر قوته ، قد استنفدت تماماً ، في كل ما يتعلق بالسوق وبالدولة وبالبشر .

كل الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد سوق ، تصرف اتجاهاته ميكانيكية الأسعار . وقد تبدل هذا السوق بأعمق حمقه ، وتركزت السيولة اللينة والمرونة الحركية مكانها للطاقة النامية . وانتهت لعبة التنافس بالتمركز وتطور زحمة المشاريع نفسها بنفسها ، ونشوء الخدمات المجانية مع تقدم المدينة ، وأجبرت الدولة على الحلول محل الأفراد في إدارة الأعمال التي لا قدره الربح بصورة مباشرة ... فرض ذلك كله تبدلاً حتمياً في طبيعة

الدولة نفسها ، فتنازلت « الدولة الشرطية » - وهي التي لا تهتم بالامور الاقتصادية - عن مكانها ، لتحلّ عليها دولة رأسمالية ، ستعكسها بوجوازية اعمال فائرة ما ، حتى ينهضها ارتكاس شديد لا يدفع ، يكون سبباً في تحويل فروع ، ما زالت تتزايد بالتدرّج ، من الأيدي الخاصة الى يد الشعب ، فترسم بذلك رأسمالية الدولة ... ويبدّل هذا التطور العادات والعلاقات الاجتماعية تبديلاً جذرياً (كأنه ثلثاً في هذا ، بمعنى دولة اشتراكية) . وستتبدل سيكولوجية رجل الاعمال كذلك . فالقاوّل المعزّز بإشرافه على عمله ، ومباشرته إياه بنفسه ، سيتخذ نفسية المنتفع والموظف ، وسيعطي (السعي الى المنفعة) الخاصة ، بكل ما فيه من مخاطر ومغامرات ، مكانه للسعي نحو ربح التوظيف المؤكّد ، بسبب وضع المنافسة ضمن حدود الكازنل في الداخل ، والحاجة الجبركية في الخارج .

وهنا ، أرى من الضروري التمرّس لإعادة البحث في المفهوم التقليدي للفردية واللعورية . فالحرية التي طالما أطراها الرأسماليون وتفتنوا بها ، هي عند أكثر الناس ، حرية شكلية ، لا معنى لها واضعاً . انها اتجاه حقوقي عديم القيمة في نفسه عند اصحاب الدخل المحدود ، حين يرونه عاجزاً عن تحقيقها لهم فعلاً . ان الحرية الاقتصادية الحقيقية هي - على الأقل - القدرة على التبادل في امكانية الاستهلاك . وليس مستقرها في كيان الملكية ، بل في نشر الخدمات المادية . وغرضها رفع مستوى المعيش المادي والثقافي ، ليستطيع خلق شروط تسمح للحرية الاقتصادية ان توسّع حدودها باستمرار .

٢ - إلغاء اليوس بضمان العمل والدخل

وقد دفع الاهتمام بهذا الأمر نفسه مؤلفين بريطانيين ، تردد لأرائها صدى عظيم جداً ، وترك في التطور الأخير لسياسة الاقتصاد أفرأ حيقاً ، هما : كيلس ويفرديج .

١ - كينيس (J. M. Keynes) . - آلمته البطالة التي رانت على

بريطانيا خلال فترة ما بين الحربين ، فعرض الأسباب التي تحدّد مستوى التوظيف ، وحجم الدخل القومي . وقد أثر تأثيراً عظيماً مؤكداً في علم الاقتصاد المعاصر ، وبخاصة منه ما كان على مستوى التحليل النظري .

وبشه الاهتمام بالعمل الكامل ، وتجنّب البطالة ، الى بحث تدخل الحكومة في الاقتصاد مؤقتاً وسرمداً . ويمكن أن نعدّه مقنّن مقاييس التدخل غير المباشر ، الذي أقرّه كثير من المؤلفين ، وهو التأثير في الاقتصاد بواسطة السياسة النقدية الضرائبية ، وسياسة الديون والتوظيف .

٢ - لورد بيفردج (Lord Beveridge) . - هو - على ما يبدو - الأب الروحي للحركة المعاصرة نحو الضمان الاجتماعي . كلّف عام ١٩٤٠ بدراسة تطور الضمان الاجتماعي البريطاني ، فوضع تقريراً تردد صداه بعيداً بعيداً ، ثم توجه بؤلّف آخر عام ١٩٤٤ عنوانه « عمل كامل في مجتمع حر » استهدف فيه حماية المواطن ضد ثلاثيّ الآلام الرهيبة ، التي تعدد المجتمع المعاصر بالبور . وهي : الفقر ، والمرض ، والبطالة .

التضال ضد البؤس والفقر . - يُضمن لكل شخص مبلغ أقلّي ضروري لمعيشته ومعيشة أسرته . واقترح بيفردج لذلك نظاماً ، دخل في صلب التقاليد ، وكان في وقته ثورة مبالغة ، وهو امتداد الضمان الاجتماعي حتى يشمل المواطنين جميعاً . وكان من قبل محصوراً بالمأجورين وحدهم . يمول صندوقه الأساسي ، يجرؤ يقتطع من دخل المؤمنين أنفسهم ، لإشعارهم بالمسؤولية الشخصية . وتساهم الميزانية العامة بجزء موزع على الدخل القومي . ولن يكون المساهم الأكبر في الدفع ، هو المستفيد الأكبر بالضمان طبياً .

التضال ضد المرض ، يقتضي تأسيس خدمة صحية وطنية ، تضمن العناية الطبية والدواء اللازم لجميع المواطنين ، ولا يمنع هذا من يشاء من اللجوء الى الأطباء الخاصين متى أراد .

التضال ضد البطالة ، يتضمن التأكيد على اتخاذ وسائل تقنية (كالرقابة على التوزيع الجغرافي للعامل ، والتنظيم المنطقي لسوق العمل) ، ووسائل مالية ، لم تلبث بعد بفردج ، ان قلبت مفهوم الميزانية العامة التقليدي ، رأساً على عقب . ففي ميزانية الدولة العادي ، ينظر الى المصاريف والواردات ، في دوائر الدولة وحدها . أما هنا ، فيجب وضع ميزانية تضم مجموع واردات الشعب ومصاريفه كلها برمتها (ألبتة وفردية) . ويتعلق المال الموظف ، بالمبالغ المطلوب صرفها حقيقة وفعلًا ، أي بمبلغ المصاريف العامة المتحققة في البلاد ، بعد حساب الحجم العام للمصاريف الضرورية ، لتأمين عمل كامل .. يجب عمل حساب المصاريف العامة المتوقعة للأمور الخاصة ، وتوجيهها وتطويرها ، وتصوّر مبلغ المصاريف العامة الكافية لسدّ بقية الأمور ، كمصاريف الإدارات الجارية ، وإدارات الحصر مثلاً .. الخ .

وهذه التطويرات - كما يقول بفردج - هي الوسيلة الوحيدة لتحرير الإنسان من عبودية البؤس والمرض والبطالة ، مع تجنب الحلول النحسكية للحزب الواحد ، واحترام الحرية الأساسية . وعدّه من هذه الحريات الأساسية : حرية الكلام ، والتعلم ، والاجتماع ، واختيار نوع العمل ... ولم يعد حرية امتلاك وسائل الانتاج معها ، لأنها غير موجودة - حلياً - إلا في أيدي عدد ضئيل من الشعب .

٣ - رفع مستوى العيش بالتقدم التقني

على أي شكل من الأشكال ، ستكون الحضارة ، في نهاية القرن العشرين ؟! ذلك هو السؤال الذي طرحه في أستراليا كولين كلارك وفي فرنسا فوراستيه (J. Fourastié)^(١) . وظهر كتابهما على فكرة مقاربية من

١ - ظهر لجان فوراستيه في منشورات عريديات الكتب التالية : حضارة عام ١٩٧٥ - أمل القرن العشرين الكبير - معايير الفكر العلمي - تاريخ النقد . (الناصر)

السنين ، وجاءا متشابهين تشابهاً قريباً جداً ، حتى في العنوانات . وحاول كلاهما إثبات : أن تطور العالم المعاصر ، يتميز بالتقدم التقني على غير سابقة ومثال ، وأن هذا التقدم التقني ، كان دافعاً الى تقدم اقتصادي ، وتقدم اجتماعي كذلك .

التقدم التقني . - يقاس التقدم التقني ، بتطور مردود العمل ، وبالانتاج الفردي . وقد أثبت الإحصاء في الصناعة وفي الزراعة ، أن المردود ، تلبجر تلبجراً ضخماً منذ نحو مئة سنة . وكان قد جمد على نط معين واحد مدى طويل جداً من الزمن . إلا أن خطوات هذا النهاء ، كثيرة التباين ما بين قطاع وآخر ، كثيرة الاختلاف ما بين بلد وسواه . يمكن ترتيب الفعاليات الاقتصادية - بهذا المعنى - وتجميعها في ثلاث قطاعات ، هي :

القطاع الأولي . - يضم الزراعة والتعدين . وقد حظي إنتاجه بتقدم ملحوظ ، بفضل التقدم التقني ، في وسائله وأدواته .

القطاع الثانوي . - يضم مصانع التحويل ، ووسائل المواصلات . وقد عرف تقدماً تقنياً ، وزيادة في المردود ذات أهمية كبرى .

القطاع الثالث . - يضم التجارة ، والصناعات الحرة ، والخدمات العامة ، ولم يعرف تقدماً تقنياً تقريباً ، فلم يسجل مردوده تقدماً محسوساً ... وفي داخل كل قطاع من هذه المتقدمة ، مميزات كبرى ، تتفاوت كذلك ما بين كل بلد وآخر . فالزراعة في فرنسا ، لا تكاد تطعم أربعة اشخاص الى خمسة ، بينما يطعم الفلاح الامريكي خمسة عشر ونيفاً . ويتفاوت الفارق بين الفلاح الصيني والنيوزيلاندي ما بين اثنين الى أربعين ، وأحياناً الى خمسين شخصاً .. وكذلك لإنتاج الصناعة الامريكية ، ثلاثة الى خمسة أضعاف الانتاج الصناعي الفرنسي .

توزيع السكان العاملين . - وأول نتيجة مهمة لذلك ، هي أن توزيع السكان العاملين - ما بين هذه القطاعات الثلاثة - يتطور ويتبدل مع التطور التقني . فهو إذن مقياس لدرجة التطور الاقتصادي في الشعب ، ويحدد مستوى معيشته . فالشعوب البدائية ، تتميز بنسبة عالية جداً في الأيدي العاملة بالقطاع الأول ، وتتناقص هذه النسبة في القطاع الثانوي إلى حدٍّ ما الأدنى . وعندما يلاحقها التقدم التقني ، ينفش القطاع الثانوي ، ليحل محله القطاع الثالث . وعندما تبلغ هذه الشعوب مستوى متطوراً متقدماً كسائر البلاد المتقدمة في التكنيك ، يتبدل العمل اليدوي في القطاع الأول والثانوي ، ويدخل عمل المكننة عوضاً عنه .

٣ - تطور مستويات المعيشة . - يلاحظ أن البلاد التي فيها نسبة عالية من الفعاليات في القطاع الثالث ، هي البلاد التي نسبة العيش فيها أعلى وأرفع . وقد بين كولن كلارك ، أنه في الفترة التي ما بين ١٩٢٥ - ١٩٣٤ توازي المردود الحقيقي على الرأس ، توازياً تقريبياً مع نسبة الفعاليات المثوية في القطاع الثالث ، فبلغت في الولايات المتحدة ضعف الرقم الفرنسي ، واثني عشر ضعفاً بالنسبة إلى الهند . وإن نسبة الاستهلاك في الشعب ، مرتبطة بدرجة تطوره التقني . ويلاحظ أن التقدم المادي ، يصاحبه تقدم واضح جداً في شروط الحياة ، تنزل معه ساعات العمل ، ويتطور التعليم ، وتحسن الصحة ، ويطول العمر الوسطي ... الخ . فإلى أين يقودنا هذا التطور ؟ يعتقد فوراستيه ، بأن الحضارة الآتية ، حضارة الغد ، ستكون من نوع القطاع الثالث ، بعيدة عن حضارة القطاع الثانوي التي نعيشها الآن . فالفعاليات المتقدمة تقدماً تقنياً عظيماً ، ستشغل عدداً ضئيلاً من السكان ، وإن ٩٠٪ منهم سيلتفتون إلى العمل في الأمور الأكثر إنسانية في هذا القطاع . فالإنسان الحرر من "م" السمي إلى القوت ، ومن المبودية للمادة ، سيفرغ نفسه للاهتمام بالأمور السامية ، وستضيء المستقبل حضارة متطورة جديدة ، كثيرة الوضاعة والإشراق ، بالرغم من تشاؤم بعض

المفكرين ، المتكئين على أرائك فاخرة ، المضطجعين برفاحية ونعومة ، على فراش وثير ، من آخر ما أنتجته رفاحية العصر ، وهم - مع ذلك - يندرون بأن الوصول الى ذلك الحد ، معناه الوصول الى آخر مستوى من البربرية ١١ .

٤ - من سيخلف الرأسمالية ؟

أما وقد آذنت معالم حضارة الغد بالظهور ، فقد وجب على هذين العالين ان يشيرا الى شيء من المشاكل الاقتصادية في العالم الآتي ، ولكنها لم يفعلا ففي اي إطار سينزل ؟ لقد تلبه الى ذلك بعض العلماء ، نذكر منهم : فرنسوا بيرو وجيمس بيرنهام وموريس آلليس وشومبيتر وميردال وكالبريث .

١ - فرنسوا بيرو (Francois Perroux) . - كان بيرو منذ ١٩٣١ نصير نظام المتاجرة والمهنة ، بين الرأسمالية وخليّة العمل . يعتبر الأجراء اعضاء حقيقيين ذوي قيمة في خلاياهم الطبيعية ، بجميع ما يحمله هذا المعنى من حقوق وواجبات ، بينما يعتبرهم آخرون مقدمي عمل ، او عارضين بسطاء ، غريباء عن العمل الذي يستخدمهم . وهذا المفهوم ، يفترض تسلسلا في العمل بالمتاجرات . فهي كلٌ جميعٌ منظمٌ ، تظهر فيه وجوه الرؤساء الاقتصاديين ، وعملاء العمل ، والمهندسون ، والممولون ، والمستخدمون ، والعمال .. هم جميعا متساوون وإن اختلفوا في طبيعة اعمالهم فقط . لتنفيذ العمل ، يتممون المتاجرات مجهودهم كما يكملها اصحاب رؤوس الاموال بأموالهم ، سواء بسواء . وبذلك تلتقي الدعوى القائلة : إن بعض الناس يبذلون الطاقة ليستغلها آخرون سواهم . بل هم جميعا يشكلون تسلسلا طبيعيا في العمل .

وقد بدت هذه النظرية ، كأنها نقطة انطلاق لعدد من الفرضيات ، في

تطوير المقاولات الرأسمالية ، التي تولدت بعضها من بعض ، منذ آنذاك .
 وسطمت سطوعاً مشرقاً في كتاب بيرو ، الذي نشره عام ١٩٤٨ خصوصاً
 في الباب الذي عنوانه (الرأسمالية) . فهو يعتقد بأن الرأسمالية ، هي
 النظام الأكثر ديناميكية في تحريض المتاجرين الساعين الى الربح وتلقفته
 من يد الحظ والقدر . وهي الدافع الأكثر فعالية في النجاح . ولا يعتقد
 بأن الازمات ، التي وقع فيها واعتقد بعضهم معها انها غير قابلة للعلاج ،
 وأنها لن تستطيع إمساكه عن الانهيار ، وأن الأخطار التي هددت اقتصاد
 السوق والمتاجرات ، امثال المؤسسات الاحتكارية ، وما تحتها من عمالات ،
 والتفتيش ، وتدخل الدولة ... الخ منها كانت كبيرة ، وغير ممكن تجنبها ،
 على ما يدعي بعضهم ، نعم ، لا يعتقد بيرو بأن نظاماً اقتصادياً مهما كان
 غلطاً له ، يستطيع ان يكون خيراً منه . إن أحكام الدولة الكبيرة ،
 المقررة خارج ميكانيكية أسعار السوق ، لن تكون إلا خارج المنطق
 الاقتصادي .

واعتقد كذلك ، بأن اقتصاداً غلطاً ، مركباً من القطاع العام وقطاع
 رأس المال معاً ، سيكون هو اقتصاد المستقبل ، وبأن تدخل الحكومة
 في بعض الشؤون ، سيتطابق مع المنطق الداخلي لاقتصاد السوق . ومن
 الممكن أن يفعل التقدم المادي في ضمن الرأسمالية ، فعله . فيكون حافزاً
 على التقدم الاجتماعي ، بشرط أن يتقن الناس تطبيق روحية التجدد التي
 ولدتها .

ولكن نشوء العالم الشيوعي ونجاحه ، فرض على المؤلف التوسع في
 التحليل الاقتصادي ، فتوصل الى فرضيته (السلام في الوجودين معاً)
 ١٩٥٨ . وهي إمكان وجود نظامين يتعايشان معاً تعايشاً سلمياً ، هما :
 الرأسمالية والشيوعية . وألحق بفرضيته هذه : عالية التطور الاقتصادي ،
 والسعي نحو اقتصاد أساسي عالمي .

٢ - جيمس بيرنهام (James Burnham) . - وضع جيمس كتابه (ثورة إدارية) عام ١٩٤١ وأعطى لترجمته الفرنسية عنوان (فاتحة تاريخ المنظمين) . حاول فيه إثبات أن الاشتراكية ، ليست هي البديل الوحيد الضروري للرأسمالية ، بل إنه لا يشابهها .

لا شك في أن هناك عوارض مرضية ، تنذر بنهاية الرأسمالية قريباً ، منها : عجزها عن تجنب العطالة ، وابتكار وسائل تكنولوجيا لا لزوم لها ، وثبات نظرية مالتوس والاقتصاد الخ .

والظاهر ، أن هذه الفترة التي نعيشها ، ما هي إلا فترة انتقال ، تتميز بظهور الرؤساء التقنيين في إدارة المقاولات ، وهي طبقة لا تقاس - بالضرورة - بأصحاب الأعمال ولا بالمهندسين . إنها طبقة الإداريين الحقيقيين . وهم مديرو الإنتاج ومعاونوهم ، وهم المكلفون بتنظيم الإنتاج وتناسقه . ومع تطور التمرکز وتقسيم الأعمال ، أمسى عدد الذين يملكون من المواهب والمعرفة الضرورية ، ما يخوّلهم تسيير المؤسسات ، التي أخذت تنعقد تدريجياً من يوم إلى يوم ، أمسى قليلاً نادراً ، فطفقوا ينغرسون رويداً رويداً ، مكان أصحاب المؤسسات ، الذين لعبوا دورهم الكافي ، منذ أوائل الرأسمالية ، وانتهوا . ومكان الممولين الذين تبعوهم بعد ذلك . وتنامى الدور الذي يلعبه هؤلاء الخبراء وتزايدت أعدادهم تدريجياً في المجالس النيابية ، وفي الإدارة الداخلية للاقتصاد ، وفي تنظيم العلاقات الدولية ، وهو مظهر آخر من مظاهر هذا التطور . هؤلاء المديرون يشربون الآن إلى تأسيس طبقة ، سيكون لها عظيم التأثير في الاقتصاد الرأسمالي ، وستراقب كل حركاته ودورانه ، وستصبح عما قريب ، صاحبة السيطرة الكبرى ، بعد سقوط الرأسمالية الوشيك .

وكذلك لا تقل هذه الطبقة قوة في النظام الألي الاشتراكي بروسيا السوفياتية ، عنها في النظام الفردي الرأسمالي . فالاشتراكية هناك ، تلجأ

الى هؤلاء التقنيين ، كما تلجأ اليهم الرأسمالية قماماً . من هنا نلاحظ ان
التجربة الروسية ، تبتمد رويداً رويداً عن الاشتراكية الحقيقية ، اشتراكية
ماركس . فقد خانت مبادئها التي طالما دعت الى : إلغاء الطبقات ، والحرية ،
والدولية .. ووقعت في قبضة هؤلاء الاداريين ، الذين وقفوا من مؤسسات
الدولة ، موقف المفتاح ، وأصبحت قوتهم اعظم من قوة المؤسسات التي
تغطي الميدانين الاقتصادي والسياسي نفسها . وبإستطاعتهم خلق شكل
جديد مرمم للاستغلال ، لا يقوم على اساس ملكية ادوات الانتاج ، بل
على ممارسة الرقابة . كما اصبحوا قادرين على تثبيت امتيازاتهم ، والتأكيد
على قداميا وامتدادها ، بواسطة تجنيد أتباعهم وحشدهم لذلك .

وكان التطور المعاصر في جميع البلاد ، الرأسمالية منها والتأليية ،
يتجه نحو إبراز شخصية مؤسسة ، يصح ان نطلق عليها اسم : (التقنية
Téchnocratie) او (شركة التقنيين Société Technocratique) قد يتناول
عملها اقطار الصعيدين : الوطني والدولي معاً .

موريس أليس (Maurice Allais) . - هو من زمرة الاقتصاديين
الرياضيين . حاول البرهان على انه لا مثيل لميكانيكية التنافس قط ، في
حل المشاكل الاقتصادية الرئيسية ، كمشكلة الندرة مثلاً ، شرط ان يكون
مفعولها محققاً مؤكداً ، (الاقتصاد الصرف والمردود الاجتماعي ١٩٤٥ .
الاقتصاد والفائدة ١٩٤٧) . يقول : لما كانت المنابع الطبيعية محدودة ، لا
تكاد تكفي الحاجات الانسانية ، فعلينا استنباط الجزء الممكن من منابع
هذه الثروات (مشكلة الفعالية الاقتصادية) وتوزيع الموجود منها على
أحسن اسلوب ممكن (المشكلة الاجتماعية في التوزيع) .

ان مبدأ التنافس ، المتعارف عليه في بعض الدول المعاصرة ، والذي
طال وجوده وامتدت حياته - على حسب ما نعلم - هو بلا شك ،
خير وسيلة للحصول على مردود اجتماعي في أعلى طبقاته .

ومنى المصدر الاقتصاد التحكيمي المركز ، عن مستواه النظري ، الى ميدان التطبيق العملي ، ظهرت صفاته غير الطبيعية . لأن من المستحيل على رجل واحد ، او عدد من الرجال معها بلقوا ، ان يحيطوا علماً بمجموع الصفات التقنية والسيكولوجية ، التي يفترض وجودها في الادارة المتسلطة المتنفذة بالنظام التالي المعقد . وان سمي الناس الى أقصى الاكتفاء الشخصي ، وأعلى الدخل في المتاجرات ، ضمن اقتصاد تنافسي ، هو وحده القادر على تقديم الحلول لمشاكل الانسان . ان تنافس الاشخاص العفوي ، هو وحده الذي يستطيع - بواسطة ميكانيكية الاسعار - خلق أحسن الإدارات ، ورفع الدخل الاجتماعي الى أقصى حدوده .

على ان وجود التنافس ، لا يعني عدم وجود التدخل . فقد يخطئ اصحاب المبدأ الحر (Laissez fairistes) بإدماج النظام المثالي ، نظام المناقشة الصريح ، الذي تحمل فيه جميع مشاكل الإنتاج والتوزيع والتوازن ، بنظام مخطط له يلقيها جميعاً . بل يجب تنظيم المنافسة ، بحيث تصبح نافذة في سوق العمل ، وفي رؤوس الأموال ، وفي الحاجات ، وإيجاد مخطط مرن يفترض على ميكانيكية الاسعار ، على ان يتركها مع ذلك لعبة السوق ، بل على أصل النظام وعلى الأطر التي يلعب التنافس في ميدانها ، وبخاصة : النقد ، والدين ، والتوظيف .

هكذا يمكن التوفيق بين الفعالية الاقتصادية القائمة على حرية التبادل والسعر ، مع التوزيع المتبادل للدخل القومي .

وقد يبدو - لوهية الاولى - ان هذا التنظيم الذي اقترحه آلبس ، قريب من الليبرالية الجديدة ، غير انه - عند التدقيق - يحمل تنظيم التنافس في الاقتصاد ، وخلق دولة اتحادية عالمية مؤسسة على حرية تبادل البضاعة ورؤوس الاموال والاشخاص . ويملك الارض ألياً ، ويلغي الاجور والفائدة ، ويحذف الأرباح ، ويحمل دخل العمل دولياً ، ويحقق مجتمعا بلا

طبقات ... وقد واثق الحظ ، فتخلعت أصوات الليبراليين حوله ، أكثرهم من المتعصبين الجدد ، حتى بدا وكأنه اتجاه نحو جمع الليبرالية والاشتراكية معاً .

٤ - شومبتر (J. Schumpeter) . - آخر كتاب ظهر لشومبتر عام ١٩٤٢ تحت عنوان : (الرأسمالية والاشتراكية الديمقراطية) تميز بارتسام قلق الاقتصاديين المعاصرين فيه ، على مستقبل الاقتصاد العالمي . ولقد رفع هذا الكتاب من منزلة المؤلف ، حتى وضعه في زمرة أكبر اقتصاديي العصر .

تأثر شومبتر بالإنجازات الكبرى التي حققها النظام الرأسمالي ، وحقق حقدًا عظيمًا على ما لاحظته من طبيعة الاشتراكيين المركزيين وتشكيلاتهم لا على الاشتراكية نفسها . وقدر - بعد الدرس - بأن النظام الرأسمالي ، زائل لا محالة ، في برهة تكاد تكون واضحة ، وسيخلى مكانه لنظام اشتراكي حتمًا . قال : هل تستطيع الرأسمالية أن تعيش بعد الآن ؟ لو نظرنا إليها من الوجهة الاقتصادية البحتة ، قلنا : نعم . ألا يكفيها أن متوسط الأجور في الانتاجية الأمريكية يتزايد سنوياً وبأطراف ١٢ وأنها تماسكت خلال ١٨٧٠ - ١٩٣٠ أي في مدى نصف قرن ، وبعث كل آثار البؤس والفقر ١٢ فالرأسمالية ، وبخاصة الرأسمالية الاحتكارية ، أكثر نفاذاً - في نظره - من التنافس الحر ، وهي جديرة بأن تخلق معطيات تقنية عظيمة . لكن يجب الالتفات الى وجهات النظر الاجتماعية والسيكولوجية كذلك ، لنرى أعراضاً آتية تنمو ضمنها وتزايد . ستقع أبصارنا على إيهام أعمال المتاجرين وخوضها ، ولجأهم الذي يكاد يكون عفويًا . لقد خسرت الرأسمالية التصاقها بالجاهل نهائياً ، ولا أمل لها بالرجعة ، بسبب ما ينقصها من تربية نلاحظ الاشتراكية تملئها على أتباعها إملاءً . ولولا هذه التربية ، لما قامت مدنية . ولما استطاعت أن تدوم . وفقدت كذلك عطف المثقفين عليها ، وهم وحدهم الذين يستطيعون حمايتها . وتكسرت الطبقات الاجتماعية التي كانت

تمضدها ، كالمهنيين والفلاحين . وستفقد - آخر ما تفقد - أطر مؤسساتها التي كانت منبع قوتها ، كالملكية وحرية التعاقد . ويتناقص عدد المواطنين الذين لهم مصلحة في الدفاع عن حقوق الملكية ، وتتقلص طلباتهم الآخذة بالتقصان باستمرار ، لأن هذه الحقوق أصبحت مبهمه الحدود بفعل التمرکز الاقتصادي . ونرى تفككاً حقيقياً للرأسمالية ، ينبثق عنه - قدرياً - عالم اشتراكي .

لكن ، هل تستطيع الاشتراكية ان تعيش ١٢.. إذا توقعنا من هذا النظام ، سلطة مركزية تراقب وسائل الإنتاج . والإنتاج نفسه ، فهو أمر لا شك فيه ولا جدال . ولقد بين كثير من المؤلفين نقطة التحام الاشتراكية بالمنطق الصرف . وبرهنت التجربة ، على أنه اذا عجز النظام التبادلي ، عن فرض نفسه في التوزيع ، كمعجز الرأسمالية المعاصرة ، فإن هناك عوامل سيكولوجية خفية غير مرئية ، تستطيع قيادة المواطنين إلى تفضيلها . ومما كانت هذه العوامل ، متناهية في الصغر ، فهي جدرة أن تكافأ مكافأة كبرى باستقرار كبير ، وبإتخلص من الاضطرابات ، وعدم التوازن المتوارث في الرأسمالية .

لكن ، هل الاشتراكية متطابقة مع الديمقراطية ١٢ لا شك في أنها لا تتطابق مع مفهوم الديمقراطية التي نعيشها نحن اليوم ، ديمقراطية البورجوازيين ، وقد تلبس أشكالاً مختلفة أخرى . ويظن شومباتر بأن التربية الفردية وحرية الجماعات ، قد تتسامى بوجودها في مجتمع اشتراكي ، وأن تفوق الشغلة الاخلاقي ، سيصبح عفويًا . ولن يتطلب مجتمع كهذا حكمية ، إلا أقل مما تتطلبه الرأسمالية الحالية .

٥ - ميردال (G. Myrdal) . - برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، مشكلة جديدة ، تناولها كثير من المفكرين بالبحث ، هي : وجود مناطق شاسعة في العالم ، ما زالت متخلفة . واهتموا بإيجاد حلول لها ، وحساب مستقبل الرأسمالية معها .

أكثر المؤلفين شهرة في هذا المضمار ؛ غونار ميردال في كتابه (اقتصاد عالمي ، ١٩٥٨) ولقد تتبع الموضوع واتتهى بنتيجة التحليل إلى ان مجتمعات عصرنا ، تتميز بعدم التطابق . ثم شرح الجهود المبذولة منذ عام ١٩١٣ في سبيل تطابق تكاملي تامي ، على الصعيد الوطني أولاً ، ثم على الصعيد الدولي . واعتقد بأن التكامل الاقتصادي - في أعلى مستوياته - يبدو كأنه وضع موضع تنظيم اشراك مؤسس على تكنيك سيامي نفاذ ، يستطيع الأفراد بواسطته ، تنظيم حياتهم الاجتماعية بلاء حريتهم ، ليحققوا مثلاً أعلى قديماً ، 'عرف في الغرب باسم : ' تكافؤ الفرص وتعادل الخطوط ' . فإذا كانت بعض بلاد العالم الغربي ، قد تقررت باقتصادها من التكامل المرضي عند ، فإن أكثر البلاد المتخلفة ، ما زال اقتصادها ناقص التكامل في أعماق أمصاقه . ومشكلة التطور الاقتصادي عندهم ، هي السعي نحو تكامل اقتصادي متقدم ، هو نفسه النتيجة المستهدفة والمشرولة بأن واحد .

وإذا كانت قد وجدت - قبل الحرب العالمية الأولى - معارك ظاهرية بين خطتي التطور (التكامل الوطني والتكامل الدولي) ، فقد ظهر بينها بعد ذلك شعاع ، طلق نوره يزداد تألقاً ووضوحاً بالتدرج . وطفقت جميع البلاد تعتبر نفسها في مسلحة أو معركة ، تستخدم سلاحها السياسي للدفاع عن وجودها في مستوى جيد ، وعن استقرارها الاقتصادي ضد المنافسة الهاجمة عليها من الخارج . ونتيجة ذلك : نماء تطور اقتصادي وطني ، على حساب اندحار تعاون دولي !!

إن البلاد المتخلفة ، لترفض الأخذ بأذيال تطور عالمي يتركها في بؤسها تتأوى ويزيد فقرها فقراً ، بينما هو لا ينفك يزداد البلاد الغنية غنى !! وهم يقدمونه لها على أنه نموذج للتقدم . ويجب أن لا ننسى ، أن من أسباب أزمت البلاد غير الشيوعية ، بطء التطور في البلاد المتخلفة أو ركودها ، حتى توسعت الهوة ما بين بلاد متقدمة متطورة صناعية ، وبلاد متأخرة .

وإذا كان قد بدا لبعضهم أن النظام السوفياتي ، أكثر فعالية ونفاذاً في
إنشاء البلاد المتخلفة ، فإن مما يحتدب النظر بشدة ، وجود مناطق واسعة ،
ما يزال البؤس مهيمناً عليها مع ذلك .

فالؤلف ، يحاول اذن شرح الوسائل التي تحقق هذا التكامل في البلاد
المتخلفة ، ليقف دون انشغاق العالم غير الشيوعي ، وانشطاره .

٦ - غالبرايث (J. K. Galbraith) . - هو اقتصادي أمريكي من
المدرسة الرأسمالية ، غير ان رأسماليته متطورة من أحقادها . طلق يتعري
خير وسيلة لشد حاجات المجتمع ، فوضع كتاباً عنوانه (المجتمع التموج)
ترجم عام ١٩٦١ الى الفرنسية تحت اسم : (فجر تاريخ الرفاهية) نبه
فيه الى ان الاقتصاد المعاصر ، أعطى أهمية التقدم لزيادة الانتاج كياً ،
فسبب عدم توازن اجتماعي ، لأن المستفيدين ، لا يستطيعون الحصول على
الخدمات المعروضة ، إلا بسعر عالٍ ، وينفصح المجال للتملك الفردي في
مواجهة عدم الكفاية الصارخ ، فيدفعه المستفيدون بالتجمع الألي المكثسي
صفة الخدمات العامة غير الراجعة .

هكذا يتزايد انتاج السيارات مثلاً ، الى ما لا نهاية ، بصورة أسرع
من بناء الطرق المنشأة وتزيمها وخدمات التأمين ضد حوادث الطرق ،
ومرايض السيارات .

وبعد ، فما هو واقع عدم كفاية الوظائف الانسانية ، التي ترفع القطاع
العام الى ما يشبه التحكم ؟ وتؤخر الاقتصاد الرأسمالي في ميدان التوظيف
الاساسي ، وتشكيل المهندسين ... الخ . انه لا يمكن علاج ذلك ، إلا بالتوسع
التوازن . وقصد بتمبير (التوسع المتوازن) توسعاً يحقق فيه كل مجموعة
توازنات تكاملياً بين جميع اجزاها في آن واحد ، توازنات بين عرض
الخدمات وطلبها ، مع غياب تواتر الوجوه بين الوفرة والندرة . توازنات بين
مختلف المقاطعات ، مع غياب جزيرات الفقر ، توازنات اجتماعياً بعيد توجيه

جهود الانتاج المهمة بإغناء الوسائل الموضوعة في الخدمات العامة ، كوسائل النقل الآلية ، والمستشفيات ، والمرافق المدنية ، والمدارس ، والتعمرات العلمية ... الخ .

وينكر المؤلف إنكاراً تاماً ، قدرة السياسة المالية التقليدية ، على الوصول بالجمهور الى هذا المستوى ، ولذلك اتكأ على السياسة الضرائبية ، ولم يقصد بذلك تخفيضها : خشية ان يكون ذلك وسيلة لسحب المسائل المالية من الخدمات العامة ، وهي - في الاصل - غير مستكفية حقها من المال ، وتعطي المستهلكين من الحاجات التي كثر عليها الطلب ، كفاية أجود . بل هو على الضد من ذلك ، يطلب إلغاء ميزانية الخدمات الشعبية ذات الصفة العامة وزيادة مدفوعاتها .

ويعتقد ان الإشراف على توازن الأسعار والدخل ، يجب ان يشتمل بالرقابة على القطاعات المركزة مركيزاً شديداً ، بحيث لا يترك المجال للنافسة ان تلعب أي دور . والقرص النهائي من ذلك ، هو التأكد من معرفة القيم ، اكثر من التأكد على الزيادة الكمية في الإنتاج ، ومعرفة التأمين ، والعمل الكامل ، والتحسين السيكولوجي والإنساني للعمل ، وشروط إطالة حياة المجتمع الديمقراطي .

وقد خطط غالبرايث عام ١٩٦٧ في مؤلفه (الدولة الصناعية الجديدة) لفلسفة للمجتمع الصناعي المستقبل ، الذي سيتشكل تحت سلطة تكنولوجيا متقدمة ، ورمم الاشكال التقدمية للمقاولات الكبرى .. وسيتميز هذا المجتمع بالتحرك من قوانين السوق ، ومن الربح ، تبعاً لستراتيجية معقدة يضعها التخطيط السابق ، ويتبدل دور النقابات والدولة ، وبخاصة يظهر بناء اقتصادي تكنولوجي (Technostructure) وهو جهاز علمي يجنّد للخدمات ، وسيخلص من رقابة المساهمين ، ولن يكون هناك بينهم وبين المديرين أي مشاحة .

فهل يكفي هذا النظام ، لسد حاجات الانسان ؟ قد لا يماري في ذلك احد . لكن ، هل يتطابق مع حريته ؟ يبدو ان ذلك غير مؤكد . أما المؤلف ، فيعتقد ان هذه الحرية ، مهددة بخضوع الناس - وجدانياً - لمتطلبات النظام الصناعي ، كزيادة الانتاج ، وزيادة الاستهلاك ، والتقدم التكنولوجي ... وسيؤدي انتشارها في الجمهور ، الى وضع أناس في شروط تصرف فيها كل حياتهم لخدمات اقتصادية ، مقابل خسارتهم المتطلبات الجمالية والثقافية ، التي هي - في الاصل - هدف المجتمع الانساني . وإنه لتحليل يحوي كثيراً من النقط ، المدخمة لأكثر انواع النزاع صمية في مجتمع المستهلكين .

تذييل | تجريد النظرية الاقتصادية

تلبس جميع التيارات الفكرية ، التي أتينا على درسها ، من أصل واحد هو « المذهب الاقتصادي » وهي - بمجموعها - مراجعات مبسطة ، واقتباس مفاهيم ، قد أطّرت في نظمها من قبل .

وقد تطوّرت النظريات التقليدية ، تطوراً جديراً بالتقدير ، وأبرز جون كينس عملاً فكرياً كاملاً ، قلباً المعطيات التي كانت مقبولة على عمومها ، قلبها من أعماقها .

١ - تطور النظريات التقليدية

١ - الاتباعية المجددة . - هو عنوان أطلق على المؤلفين الذين حاولوا التوفيق بين النظرية التي نضجت عام ١٧٧٦ - ١٨٥٠ ومعطيات العلم في نهاية العصر . وبصورة أدق ، هم الذين جهدوا ليفيدوا النظرية الاتباعية من نجاح التحليل الهامشي . أشهر من يمثل هذا الاتجاه ، أعضاء مدرسة كمبريدج وبيغو (Pigou) وهاوتري (Hawtrey) وأخص منهم ألفريد مارشال . وقد أوضح هذا الأخير ، الدور المعروف للثمن والانتفاع ، في تحديد سعر

الحاجات والخدمات . ومفهوم هذين عنده ضروري جداً ، فهي لازمان لزوم شغرتي المص بعضها لبعض . فحافز المنفعة ، يلعب الدور الرئيسي في (المدة القصيرة) ويفسرها كما يلي : « حينما يستنفد الثراء بضاعة ما ، فمدة جريانها واستنفادها ، حددت رغبات الشارين وإمكاناتهم » .

وحافز الثمن يأخذ مكانه الأعلى في (المدة الطويلة) ويفسرها كما يلي : « حينما يستطيع المنتجون تغيير نظام حوافز الإنتاج ، فهناك يعرف حجم العرض » .

٢ - الهامشية الجديدة . - وقف سترينغل (Strigl) وماشلوب (Machlup) ومورجنستيرن (Morgenstern) وشومبار وبيرو موقف الدفاع ، ليجيبوا على النقد الذي هاجتهم به هامشية فيينا ، وهي تستند بكليتها على سيكولوجية اللذة . يعتقد هؤلاء بأن المنفعة لا تتدرّ بعامل المصلحة الشخصية وحده ، لأن الإنتاج مسوق بالاختيار الفردي ، السابع لحوافز المادة الاقتصادية برمّتها . ويثبتون بأن المنفعة في البضاعة ، هي معمول بضاعة أخرى سابقة ، وهنّ جميعاً يدخلن الحافز النفسي في الحساب لاقتصادي . وبهذا تتقرّب من مركّب جديد للثمن والمنفعة ، وتدرّك ان قيمة البضاعة - في آخر الحساب - محدّدة بثمن ما يعوّضها ، أي بمنفعة البضاعة المتداولة ، حين يحدث التوقف عن طلبها .

وأخيراً ، فإن الهامشية الجديدة ، تسعى لبناء نظرية اقتصادية أساسية ، وصياغة قوانين شرعية لجميع النظم الاقتصادية المناسبة .

٣ - المعهديون الأمريكيون . - أما إيلي (Ely) وفيبلن (Veblen) وميتشل (Mitchel) ، ومور (Moore) وجون موريس كلارك فلم موقف مخالف هؤلاء تمام المخالفة . فهم - تقريباً - تابعون لمدرسة القرن التاسع عشر التاريخية ، وقد اقتبسوا - مثلها - الطريقة الإيجابية في الملاحظة . وأكدوا على أن استمادة الأحداث الاقتصادية في وسطهم ،

ضروري لإمكان شرحها . واعتمدوا غاية الاعتماد على الإطار الحقوقي الذي تدور ضمنه .. ويطفر تحليلهم السيكولوجي ، فوق (الانسان الاقتصادي) (Homo Oeconomicus) الذي لا يعرف حافظاً غير مصلحته الشخصية .

وهم يعترفون كما يعترف السلوكيون بوجود اسباب عقلية ، الى جانبها اسباب غريزية ، تفعل فعلها في الاقتصاد البشري .

وكذلك فعل أتباع مدرسة أوتمار (Othmar) الاجتماعية ، فقد خصصوا مكاناً ممتازاً لتأثيرات الاوساط الخارجية ، التي تتلاعب بالتقديرات الفردية من افعالها . ورجعهم الى المستندات ، اوسع وأوضح من التاريخين ، يستعينون بأحدث جهاز احصائي ، لوضع نظرية اقتصادية تركيبية ، ويتقربون اشد التقرب من الحياة الواقعية .

٤ - المدرسة السويدية . - يطبق نات فيكسل (Knut Wicksell) وأتباعه : ميردال وليندهال ولندبرغ أسس مبادئ والراس (Walras) ، ويكملونها بنظرية التوازن الديناميكي ، ويستعينون بالمفاهيم السابقة وبالتطورات المتراكمة ... حتى ليتمكن تصور ماضي الاقتصاد المتطور ، على شكل حركات يتوقع حدوثها ، لمدة ما في المستقبل ، كما لو انها حدثت فعلاً . وإنه - خلافاً لما يحدث في علوم الطبيعة - فان الاسباب تحكم النتائج على نطاق واسع جداً . يؤكد لنا ذلك ، استعراض الخطوات التطورية المتجمعة ، في ارتفاع الاسعار وانخفاضها ، إذ تراها تلعب دوراً حاسماً في توجع الفعالية الاقتصادية . لذلك يجب ان "نحدد" بسياسة نقدية ، تعدل من تمادي الديون ، لمصلحة تفوق الانتاج .

٥ - الاقتصادية (L'économétrie) . - تعمل جاهدة لوضع تعبير كمي يتناسب في صرامته ، والقوانين الاقتصادية ، جهد الإمكان . فهي تفعل ما فعلته مدرسة لوزان ، حين استعانت بالأرقام الجبرية ، لوضع اقتصاد علوي ، استخلصته بطريقة الاستقراء . أما الاقتصادية ، فهي على

الضد من ذلك ، تنطلق من ملاحظة الواقع اليومي ، وتستعين بالإحصاء لتقيس امتلاء الحوادث الاقتصادية وكثافتها ، ثم تتكئ على المقارنة فتشر العلاقات التي تربطها ، وتصوغ القوانين الاقتصادية على ضوءها .

وقد بدأ هذا النهج في ألمانيا ، بدراسات أنجل (Engel) حول الاستهلاك . وأدخله مور وشولتز إلى الولايات المتحدة ، وراغنار فريش (Ragnar Frisch) إلى اسكندنافيا ، وروا (Roy) وديفيزيا (Divisia) إلى فرنسا . . وقد طبق رواد هذا المذهب مبادئهم ، بدراسات على أسواق معزولة (تطور الأسعار لمختلف البضائع في زمن ما ، وقطط العرض والطلب) وعلى النقد (سرعة تداوله) وعلى توزيع الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية .

ولكنهم ارتبطوا - بتأثير تيمبرجن (Timbergen) وكاليسكي (Kaleski) بدراسات حول تحول الفعالية الاقتصادية ، وشرحوا قبل كيلس بضع سنوات ، الأزمات الدورية الواقعة تحت تأثير تموجات الدخل العالمي .

٦ - وأخيراً ، يستحسن أن يشاد بأعمال المؤلفين ، الذين لم يرتبطوا بأي مدرسة ، ومع هذا ، فقد تعمقوا وجددوا أحياناً بعض النقاط المهمة في النظريات الاقتصادية ، تجديداً كاملاً . نعدّ منهم في موضوع النقد فقط ، إيرفنج فيشر الذي وضع نظرية الكمية في أحدث صورها ، ولوغارو الذي نقدها نقداً موقفاً ، وميلتون فريدمان الذي أعادها إلى سابق عهزها بتأكيدده على حركة « طلب النقد » وبإدخاله تعريف السعر والدخل الدائم ، وأفتاليون الذي شرح تغيرات قيمة العملة ، بنظرية فتانة في الدخل ، وعدداً من المؤلفين المعاصرين ، الذين جدّدوا نظرية غلاء الأسعار تجديداً كاملاً . وكذلك نظرية الاعتزال بسبب الغلاء ، نعدّ منهم : أوجاك (Aujac) وديسمبري (Duesenbery) وهولزمان وباتينكين (Patinkin) . ثم هؤلاء الذين أيدوا كيلس أو نقده ، كلا

الطرفين أوضحوهما بمناقشتهم مسألة تشكل أسعار الفائدة إيضاحاً حسناً جداً ، نمدُّ منهم هانسن (Hansen) وليرنر وهيكس .

نظرية تشكل الأسعار . - جدّدها ج. شامبرلين وجسون روبلسون وستاكلبرغ ، وبيّنوا أن المنافسة التامة ، والتوظيف المتكامل ، كافا من الفرضيات المعتمدة حق زماّنهم ، لكنها لا تعني إلا حالات محدودة ، ولم تدخل صميم الحقيقة قط ، لأن بينها أوضاعاً شتى وسيطة (كالمنافسة غير التامة ، والمنافسة الاحتكارية مثلاً) ودراسة أشكال الأسواق (كالاحتكار الثنائي ، والاحتكار متعدد الأطراف ، والاحتكار بين طرفين متعاقدين ...) وعلاقاتها التي يجب أن تلتقى وتلاحق تحت هذا المنظار الجديد ، كلارك وزوتن (Zeuthen) ، وكاهن (R. F. Kahn) ولانج وهيكس (Hicks) .

موضوع التجارة الدولية . - تجمع المهتمون بالنظرية الاتباعية في السعر المقارن ، والتفوا حولها باحثين ، فعافظ توستينغ وأنجل على المبادئ ، واكتفى الباقون بوضع الفرضية الواقعة في المفاضلة الاقتصادية ، مفاضلة العملة المعاصرة . وقد أمهلها برثيل أوهلن وهابرلر ليكملوا نظرية القيمة الدولية ، بالقياس إلى النظرية العامة في القيمة .

وجذب مؤخراً نظر كلارك وهارود وماشلوب وميتزلر وجود تنوع وتكاثر في التجارة الخارجية ، فشفّلوا بتحليل آثارها .

واهتم بمشكلة التموج الاقتصادي ودراستها ، كل من : أفتاليون وسبيشوف وهيكس وحاولوا شرح تداول حركاتها الدورية ، من نواح متعددة . فتناولها هاوتري من جهة قلب التداول النقدي ، وفيكسيل وهايك من جهة تموّج الفائدة ، وليسكور وميتشيل ومولتون من جهة الربح . وشوميتز وبيغو (Pigou) وفيلبن (Velben) من جهة الارتكاس السيكلولوجي للقاولين ، وهويسون وفومر وكاتشينغز من جهة نقص الاستهلاك عند المال .

ولم يتردد بعضهم من حذف كلمة (دورة) بصراحة ، أمثال : أكيرمان ودوبريز (Dupriez) وغيتون . وبعضهم استبدل بكلمة (التوازن الاقتصادي) التقليدية ، تعبير (النمو التناغمي) أمثال : هارود وليندال وليندبرغ ودومر .

٢ - نظرية كينس (J. M. Keynes) العامة

ولد كينس عام ١٨٨٣ . وهو رجل نظريات وعمل معاً . كان أستاذاً في كامبريدج ، وقضى أكثر حياته في نقد الدراسات التقليدية .

انتخب عن بريطانيا في مؤتمر السلم عام ١٩١٩ فرفض الدفاع عن رأي حكومته الرسمي ، واستقال استقالة مسرحية . ودافع عن نفسه بكتاب (النتائج الاقتصادية للسلم) شرح فيه الأسباب التي رآها تجعل من المستحيل على ألمانيا ، أن تدفع التعويضات الحربية . ونشر سنة ١٩٢٤ كتيباً عنوانه : (التطور النقدي) سخر فيه من وثنية الذهب . (هذا المعبود البربري) وجرم التعامل به ، ورأى أنه يضحي - بسببه - بتوازن الاسعار ، في سبيل توازن النقد . ثم شرح آراءه ووضّحها في رسالة (حول النقد) عام ١٩٣١ ظهر فيها نصير (النقد المرت) وهو الذي يسهل على السلطات العامة تقليبه ، في سبيل الحاجات الاقتصادية . وارتضى وجود إدارة للدين ، تعمل في تحريك الاعمال وتصفيتها وتجنب الازمات . ونشر عام ١٩٣٦ كتابه الرئيسي (النظرية العامة في التصنيف والفائدة والنقد) عرض فيه مفهوماً جديداً كل الجدة ، للنظرية الاقتصادية ، فارتفع به إلى 'سدة' الزعامة الاقتصادية ، على جميع اقتصاديي جيله .

بقي كينس خارج الوسط الرسمي ، بسبب غضبته واستقالته عام ١٩١٩ ، غير أنه اشتهر منذ ذلك الحين وعرف بأنه اقتصادي بريطانيا العظمى . ثم عين نائب حاكم مصرف انكلترا ، ومنح وسام الجدارة ، وكلف عام ١٩٣٤ باسم الحكومة البريطانية ، إعداد مخطط لاستقرار النقد العالمي ،

فأصبح تقريره وتقرير « وايت » الأمريكي برنامج دراسة مؤتمر برنتون وودز (Bretton-Woods) الأسامي في عام ١٩٤٤ .
وفرض وجوده الطاعني ، في المعاهدات المعقودة بعد هذه المباحثات والمناقشات ، حق أسفرت عن خلق أساس نقدي دولي ، ومصرف دولي ، لإعادة بناء الاقتصاد وتطوره .

وخلد العام الذي ظهرت فيه (نظرية كينس العامة) وهو ١٩٣٦ وعده بعضهم فاتحة تاريخ مهم جداً ، في تطور العقلية الاقتصادية ، كالعام الذي ظهرت فيه نظرية (ثروة الشعوب) لسميث وهو ١٧٧٦ ، والعام الذي ظهر فيه كتاب رأس المال لماركس ، وهو ١٨٦٧ .

ولقد قلب كتاب كينس هذا ، النظرية الاقتصادية التقليدية ، رأساً على عقب ، قلباً من الأعناق ، وكافوا لا يختلفون على تسميتها اتباعية أو ريكاردية (نسبة إلى ريكاردو) . وتبعه بعض المؤلفين الآخرين ، وقلّدوا كتابه حذو القذة بالقذة ، وبدون أن يغيروا فيه شيئاً جوهرياً البتة .
وبما يؤسف له ، أن يكون هذا الكتاب معقداً عسر الفهم كثير الإيهام ، واستخدمت فيه ألفاظ خاصة ابتدعها المؤلف . ويكاد يكون من المستحيل ، تصوير نظام كينس ضمن إطار كتاب ككتابنا هذا . وعلى أي حال ، فسنبقى بعض أفكاره الرئيسية ، والنتائج النظرية والعملية فقط ، ونعرضها فيما يلي :

١ - أسس آراء كينس . - هي برمتها جديدة كل الجدة . أما مفهومه للنظرية الاقتصادية ، فمختلف تمام الاختلاف عن سائر سابقيه ، من الاتباعيين والهامشيين . نجد ذلك في أبحاثه : (حوافز الإنتاج) وتوزيع الربح على الدخل) . ويقول كينس : « يجب أن ندرس المجتمع كلاً تاماً برمته ، لا الأفراد وحدهم ، ولا المتاجرات وحدها » .
ولذلك صاغ من (الكل) جميع مصطلحاته ، فرأينا : « الدخل الكلي » ، التوظيف الكلي ، الطلب الكلي ، ليقدّم نظرية (أثر النظام الاقتصادي)

كلاً بجموعه ، وهو مفهوم (مجسم الاقتصاد) (Macro économique)
مقابل مفهوم موجز الاقتصاد (Micro économique) الذي كان مسيطراً
حق ذلك الحين .

وغرض هذه النظرية ، هو شرح الأسباب التي تؤثر في تنوع الإنتاج ،
وفي التوظيف .

أما الاتباعيون ، فيفكرون على أساس : أن العمل الكامل ، كانت
حقيقة واقعة دائماً . فإذا كان جميع الناس راغبين في العمل ، فإنهم
سيجدون عملاً ما بأجرٍ ما . أما كينس ، فيعتقد بأن هذه الفرضية ،
لا ظل لها في الواقع . ويرهن على ذلك بمثال بريطانيا العظمى ، ما بين
الحربين . وتراوح البطالة الدائم فيها ، والدعوة الى استنقاذها . وارتأى
المودة الى دراسة نظرية السعر والأجور والفسائدة ، تحت ضوء هذه
الفرضية الدارجة أكثر من سواها .

٢ - على سعيد التحليل النظري ، يجب قبل كل شيء ، بيان الحوافز
العامة في حجم التوظيف .

دور الطلب ، هو في هذا المعنى ، دور رئيسي . أما الاتباعيون ، فيرون
ان العرض ، يخلق طلبه الخاص به (قانون الاستفتاح) . فالعرض إذن ، هو
الحافز المحرك . أما كينس ، فرأيه ضد هذا . ويدعي ان الحفز ، يأتي عن
طريق الطلب . وأن التوظيف يتبدل متوازياً مع الدخل الكلي ، ويتوزع على
ثلاثة اتجاهات هي : (الاستهلاك ، والتوظيف ، والإدخار) . وهذا الأخير ،
هو المبالغ المحبوسة ، مع انها قابلة للتداول ، فهي - في هذا المعنى - غير
منتجة ، ولا ترحى منها فائدة ، لأنها لا تساهم في تطوير التوظيف . أما
الاستهلاك والتوظيف ، فهما وحدهما اللذان يبينان الطلب الفعلي ، ويؤثران
في الاستخدام .

لكن ، هم يتعلق مستوى الطلب الفعلي ، إذن ؟

هناك ثلاثة عوامل ، تساهم مع كمية النقد ، وهي مستقلة متبدلة ،
تتسبب في قاع كل التغيرات وهي :

أ - تفضيل سيولة النقد : وهو تفضيل النقد السائل ، على سائر
أنواع الثروة ، وهو الحافز الرئيسي للدخار . يشير كيلس ، في هذا
الموضوع ، إلى دور الزمن في الفعالية الاقتصادية ، حين يأخذ رجال الأعمال
الاقتصاديون ، تقدير المستقبل بعين الاعتبار ، ناظرين - في الغيب - إلى
عقود تجارية ممكنة ، أو حذر ، أو خوف ، أو تخمين متوقع .

ويلاحظ أن نظره إلى المال ، يختلف عن نظر الرأي الاتباعي إليه .
فهو ليس مادة حيادية ، لا تغير شيئاً في النظام أو تبدل ، بل هو عنصر
فعال إيجابي ، إذا توسط في مقدار الفائدة ، استطاع أن يخل بشروط
التوازن . فالمصلحة ، وسعر الانكفاء نحو السيولة ، وسعر الفائدة ، هي
مقاييس الشدة ، بين كمية النقد الموجود ، والإقبال على ادخاره .

ب - الحمن على التوظيف ، هو الميل الذي يدفع رجال الأعمال إلى
السمي نحو توظيف منتج ، يعود عليهم بالربح ، والرغبة في ربح آتٍ ،
هي نفسها تعود فتؤثر في الفاعلية الهامشية لرأس المال .

ج - الميل نحو الاستهلاك ، هو ميل الأشخاص لتخصيص جزء من
أرباحهم - صغر أو كبر - ليصرف في مستهلكات آتية . فإذا أضيف
فعل هذه الحوافز الثلاثة المتباينة ، إلى كمية النقد الموجود ، تجدد حجم
الطلب المؤثر في التوظيف .

ويجب أن يُنبّه هنا ، إلى أن نمو التوظيف ، يجر إلى زيادة أكثر
بما يتعادل مع الطلب الفعلي ، لأن جزءاً من الدخل الإضافي ، قد يتحول
إلى مصروف للاستهلاك ، فيعود ويساهم - بدوره - في زيادة الطلب ،
في لعبة (تضاعف التوظيف) .

٣ - على صعيد السياسة الاقتصادية ، يحرث هذا التحليل الى نتائج مهمة جداً . فقد تمتد حالة (ما تحت التوظيف) زمنياً طويلاً ، ولا تمتد إليها ميكانيكية عفوية لإخفاؤها . وقد تتدخل السلطة العامة ، وتفرض أوامرها في العمل الكامل لمدّة ، قد تقصر أو تطول ، فيسبب هذا توسيع الإنتاج ، ونمو الدخل القومي .

يستحسن - إذن - عدم تشجيع الادخار الذي لا يشمر ، خدمة للمصاريف المنتجة ، كمصاريف الاستهلاك ، ومصاريف التوظيف ، وتُمنّى مصاريف الاستهلاك ، بسياسة ضرائبية ، تميل نحو إعادة توزيع الربح ، على الطبقات التي كان استهلاكها أشد ما يمكن ، وبسياسة نقدية ، تميل نحو خفض الرغبة بالسيولة (إلغاء التعامل بالذهب ، الممارسة النقدية) .

وإذا كانت لمصاريف الاستهلاك آثار طيبة ، فإن التوظيف أكثر فعالية في لعبة التضاعف . فيجب - إذن - تشجيع التوظيفات الخاصة ، بخفض سعر الفائدة ، وبلشّ الدين الطويل المتآدي ، لزيادة الفعالية الهامشية لرأس المال ، والخفض على التوظيف .

وقد يلجأ إلى التوظيفات العامة ، بأعمال كبرى ضد البطالة ، تحمل الميزانية أعباءها ، لإنهاء تحميل المصاريف العامة هذا العبء ، والتأكيد على العمل الكامل .

وإذا كان التصدير - من وجهة نظر الاستخدام - معادلاً للتوظيف ، فيجب بذل الجهد ، للحصول على ميزان تجاري مناسب .

وإذا أريد تجنب المباحكات الجبركية ، فيجب انشاء إدارة اقتصادية ، لا على الصعيد الوطني وحده ، بل على الصعيد الدولي .

هذا ، وقد درس مخطط كيلس في (توسيع التبادل بسياسة التوظيف) في مؤتمر بريتون وودز ولم يقرر سواء .

لقد كان تأثير كينس عظيماً جداً ، في ميدان التحليل النظري ، وفي السياسة الاقتصادية كذلك . نعم ، لا شك ان هناك انجهاً في الوقت الحاضر لتجاوز نظريته ، لكنها طالما كانت نافعة في بعض الفرضيات الخاصة . ويجب ان قلّشّر وتعمّم تعميماً اكيداً ، كما يقول بيفو وبيرو .

ولم يكن تأثيره في جميع المؤلفين المعاصرين ، الذين أتوا بعده ، وفي جميع المؤلفات التي جاءت تالية له ، أقلّ عمقاً من تأثيره على الاقتصاد العملي ، وبخاصة ، في الدراسات المنسقة مدرسياً ، لتوضيح وسائله وأساليبه في التحليل أمثال : (دراسات في الاقتصاد الأعظمي (Macro économie) أبحاث حول الدخل القومي ، وحول تركيب الاقتصاد) . ليونتيف (Leontieff) وأوكن (Eukon) وكولدار وستون وكويلاند وايزارد (Isard) او محاولات صياغة نظرية أكثر وضوحاً لفعالية السوق ، وديناميكية الاقتصاد والتطور . هارود وآكرمان وروستو ، وليويس (Lewis) .

الخلاصة

لو أبعدها الدراسات النظرية الصرف ، ووضعناها بمزلة عن هذا التاريخ التخيلي ، الذي وضعناه للفكر الاقتصادي ، لوجدنا المذاهب الاقتصادية ، قريباً جداً بعضها من بعض ، في تكنيكها ، بالرغم من تباين مثالياتها المتباعدة .

لا شك أنا لو نظرنا إليها على صعيد المبادئ ، لوجدنا مفاهيمها متضادة ، وفلسفاتها كثيرة التباين ، تنفرش على مصالح كثيرة التباين ، وقد لاحظ ذلك بيرو فقال : « يريد البعض الاحتفاظ بما عندهم ، ويريد الآخرون الحصول على ما ليس عندهم . يؤمن البعض بقدرة القضاء الطبيعي التناهي المظلمة ، ويؤمن سواهم بقدرة العلم التحررية ، وبالعقل الإنساني . يؤمن بعضهم إيماناً مطلقاً بالمعادلة ، ويولع غيرهم بالحرية . يرفع بعضهم شعبهم فوق كل الشعوب ، ويفكر سواهم بالإنسانية العليا أو بمصلحة طبقتهم . تلك بعض المقارقات ، التي تعكس صفو التناغم . ولو أن هناك عصا سحرية لقادتهم جميعاً في سياق نفمة واحدة » .

فإذا المحدثنا من صفحة المبادئ ، إلى صفحة البرامج الإيجابية ، للاحظنا - على الضد - مما تقدم - أن جميع الحلول الموضوعة من مختلف المدارس ، يقرب بعضها من بعض ، قريباً عظيماً جداً ، ويوجد اليوم نقطة التقاء

مذهبية ، تحاول مزج التيارات القديمة بالتيارات الجديدة ، والمؤثرات السياسية والاقتصادية والدولية ... هدفها تجاوز الماحكات التقليدية . وقد لوحظ ، أن أكثر الخصومات ، تقوم على اختلاف لفظي ، وكأنها مناقشات بيزنطية ، تحمل في ظاهرها شعارات مختلفة ، وفي أعماقها حقيقة تكاد تكون واحدة .

ويلاحظ كذلك ، ظهور خط واضح جداً ، في تطور المذاهب الاقتصادية المعاصرة ، يتجه انجماً مستقيماً نحو نوع من إنسانية اقتصادية . والإنسانية في مفهومها العريض ، فلسفة عملية ، تميل - في أساسها - نحو جعل الإنسان ، إنساناً حراً ، يشارك في كل ما يغني الإنسانية ، بالطبيعة والتاريخ ، وهي تتطلب من الإنسان ، أن يطور ما في أعماقه . وقواه الخلاقية ، وعقله ، ويسعى لجعل من قوى العالم الفيزيكية ، وسائل لتحقيق حريته .

غير أن هذا المفهوم ، قد ينتهي بنا - على الصعيد الاقتصادي - إلى أن نرى في الإنسان ، شيئاً آخر غير الفرد ، غير الخلية الاجتماعية البسيطة ، نقابله في ذلك بمفهوم الليبرالية الفردية ، التي لا تهتم إلا بمصلحة الإنسان الأثنية وحدها وكأنه منعزل عن مجتمعه يهتم بالأشياء المادية وحدها !!

إن مفهوم الإنسانية ، شيء آخر غير هذا ، شيء يأخذ بعين الاعتبار حاجات الإنسان العقلية والفكرية والثقافية ، ولا يمزله عن خيلته الطبيعية المربوط بها ، كالأسيرة والمهنة والشعب .

ويعارض مفهومنا هذا ، التحكم المادي ، الذي لا يرى في الإنسان ، إلا أنه أداة إنتاج ، وإن غايته الأخيرة ، هي خدمة المجتمع . إنه يقدر أن في الإنسان الإنساني آمالاً خاصة به ، وحساً طبيعياً ، لينفتح على ما يهوى كما يشاء .

وإن على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي أن يساعده على تحقيق ذلك كله .

يمثل كل هذه الأفكار : لامثير (J. Lasserre) وفرنسوا بيرو وييفردج وموريس آليس وميردال وكالبرايت . في أكثر ما كتبوا وما ألفوا . وكتبهم تعبر عن الاهتمام بحرية الانسان المطلقة العامة كما يعبر عنها أكثر المؤلفين المعاصرين . فالتعاونيات ، والاشتراكية الجديدة ، والمنظمات المهنية ، والتوجيهية والمسيحية الاشتراكية ، والليبرالية الجديدة ، والمنافسة المخططة ... جميعها مظاهر لهذا الاهتمام ، قد تبدو على مستويات متباينة ، لكنها تصر بصورة صريحة ، على إبراز حقوق الفرد الانساني على الصفحة الاقتصادية ، وتؤديها .

شلت عن ذلك بمض شرائح ماركس ، فإنهم لا يرتبطون بهذه الفكرة في مؤلفاتهم ، بل لا يشيرون فيها الى اي مظاهر انسانية . ونظريته مختلفة في مثاليته وفي ماديتها ، عن الحقيقة التي تربط بين هذين الاثنين .

فهرس

مدخل

- ١ - تاريخ النظريات والمذاهب او النظم الاقتصادية
- ٢ - تاريخ المذاهب وتاريخ الاحداث الاقتصادية
- ٣ - تسلسل الفكر الاقتصادي

العلم الاول

من الشيوعية الارستوقراطية
الى الليبرالية الفردية

١١ الفصل الاول . - سيطرة الدولة ومبدأ التدخل

- ١ - الفلاسفة القدماء ، مذهب النخبة
- ٢ - علماء القانون الكنسيون في القرون الوسطى ،
مذهب عدالة التقاعد
- ٣ - مركاتيليو عصر النهضة ، الحماية والتنظيم

١٩ الفصل الثاني . - المذهب الحر « الليبرالية »

- ١ - الليبرالية الزراعية ، الفيزيوقراطيون في القرن الثامن عشر
- ٢ - حرية الصناعة ، المذهب الاتباعي من اواخر
القرن الثامن عشر الى اواخر القرن التاسع عشر

الضم الثاني

من الفردية الليبرالية
الى شيوعية دون طبقات

٤٠ الفصل الاول . - الوطنية الاقتصادية

١ - مذهب الحماية في المانيا ، فردريك ليست

٢ - الحماية في الولايات المتحدة

٤٥ الفصل الثاني . - مبدأ التدخل

١ - مؤسس المذهب سيسموندي

٢ - الانفتاح والانتشار

٤٩ الفصل الثالث . - الاشتراكية المسيحية

١ - الاشتراكية الكاثوليكية

٢ - الاشتراكية البروتستانتية

٥٤ الفصل الرابع . - الاشتراكية

١ - الاشتراكية المثالية

٢ - الاشتراكية العملية : الماركسية

٣ - المدرسة الماركسية

٧٤ تليل . - التاريخية والهامشية

١ - المدرسة التاريخية

٢ - المدرسة الهامشية

الضم الثالث

نحو انسانية اقتصادية

٩٠ الفصل الاول . - مذهب الحماية الجديد والتعاودية الاتحادية

١ - حنق الاقتصادية الوطنية

٢ - تليلن الاقتصادية الوطنية

٩٥	الفصل الثاني . - المدارس الاشتراكية
	١ - المدارس الماركسية
	٢ - الاشتراكية المتطورة
١٠٨	الفصل الثالث . - مبدأ التدخل الجديد
	١ - الاقتصاد الموجه
	٢ - التخطيط
١١٤	الفصل الرابع . - المنظمات المهنية الجديدة
	١ - المبادئ
	٢ - أشكال وصور
١١٨	الفصل الخامس . - الليبرالية الجديدة
	١ - نقد النظم الاخرى
	٢ - الليبرالية البناءة
١٢٢	الفصل السادس . - الرأسمالية الجديدة
	١ - شيخوخة الرأسمالية
	٢ - إلغاء البؤس بضمان العمل والدخل
	٣ - رفع مستوى المعيشة بالتقدم التقني
	٤ - من سيخلف الرأسمالية ؟
١٤٠	تلميل . - تجديد النظرية الاقتصادية
	١ - تطور النظريات التقليدية
١٥١	الخاتمة

SCIENCES

ECONOMIQUES

علوم اقتصادية

- الاحصاء / اندريه فيسيرو (١٠٥)
- الأخلاق والحياة الاقتصادية / فرنسوا سلييه (١٢٦) ...
- الاستثمار الدولي / جيل برتان (١٩٠)
- الأسواق المالية في العالم / موريس سلامة (٢٠٧)
- الاقتصاد في بلدان المغرب العربي / رنيه غاليسو (١٨٥) .
- التخفيض النقدي / بياره. بروتون وأرمان د. شور (١٤٧)
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢)
- التسويق / هنري داين (٩٩)
- التسويق السياسي / دافيد وكتريك وشرودر (١٩٩) ..
- توظيف الأموال / غايل فاين (١١٠)
- التوفير والتمير / بيار ماري برادل (١٠٤)
- السوق النقدية / بيار برجيه (٥٤)
- السياسة النقدية / اندريه شينو (١٣٧)
- السيكلوجيا الصناعية / بيار جارديه (١٤١)
- القيمة / بول سيزاري (٨٧)
- المحاسبة / جان فوراستيه (١٨٣)
- المحاسبة التحليلية / هنري كولمان (١١٢)

SCIENCES
POLITIQUES

علوم سياسية

- إستطلاع الرأي العام / توتزل وجيرار (١٢٨)
- الامبريالية / بريار ودوسينار كلنس (١٥١)
- الأنظمة السياسية والادارية في المانيا / بيار اندريه بوا (١٢٠)
- الأنظمة السياسية والادارية في الاتحاد السوفياتي /
ميشال لوساج (١١٩)
- الأنظمة السياسية والادارية في بريطانيا /
كلود غيو (١٠٨)
- الأنظمة السياسية والادارية في فرنسا /
بيار باكتيت (١١٣)
- التاريخ الدبلوماسي / لويس دوللو (١٨٧)
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢)
- التسويق السياسي / دافيد وكنتريك وشرودر (١٩٩) ..
- تقنية الصحافة / فيليب غايار (١٧٢)
- الخدمة المدنية في العالم / حسن الحلبي (١٧٩)
- الدولة / جان دونديو دوفابر (١٤٢)
- السلطة السياسية / جان وليم لايبار (٨٢)

- سوسيولوجيا السياسة / غاستون بوتول (٦٨)
- السياسة النقدية / اندريه شينو (١٣٧)
- صراع الطبقات / ريمون آرون (١٥٠)
- العلاقات الثقافية الدولية / لويس دوللو (٦٤)
- علم السياسة / غاستون بوتول (٦٦)
- الفدرالية / اندريه جالون (٣٧)
- في الدكتاتورية / موريس دوفرجه (١٥)
- اللامركزية السياسية والادارية في العالم /
- د. خالد قباني (١٧٦)
- الماركسية بعد ماركس / بيار ومونيك فافر (٧٨)
- مبادئ في العلاقات العامة / حسن الحلبي (٣)
- مدخل إلى علم السياسة / جان مينو (٢٤)
- مصير لبنان في مشاريع / الدكتور محمد المجذوب (٢٩)
- منظمة الأمم المتحدة / شارل شومون (٤٤)
- المواطن والدولة / روبر بيلو (٤٨)
- الوظيفة العامة / لوران بلان (١٠٦)
- الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي /
- د. محمد المجذوب (١٦٧)

Joseph LAJUGIE

LES DOCTRINES ECONOMIQUES

Texte traduit en arabe

par

Dr. Mamdouh HAKKI

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth - Paris

زدنبي علمًا

- الاحصاء / اندريه فيسيرو (١٠٥)
- الأخلاق والحياة الاقتصادية / فرنسوا سلييه (١٢٦) ...
- الاستثمار الدولي / جيل برتان (١٩٠)
- الأسواق المالية في العالم / موريس سلامة (٢٠٧)
- الاقتصاد في بلدان المغرب العربي / رنيه غاليسو (١٨٥) .
- التخفيض النقدي / بياره. بروتون وأرمان د. شور (١٤٧)
- تدريب الموظف / حسن الحلبي (٥٢)
- التسويق / هنري داين (٩٩)
- التسويق السياسي / دافيد وكنتريك وشرودر (١٩٩) ..
- توظيف الأموال / غايل فاين (١١٠)
- التوفير والتمير / بيار ماري برادل (١٠٤) ..
- السوق النقدية / بيار برجيه (٥٤)
- السياسة النقدية / اندريه شينو (١٣٧)
- السيكلوجيا الصناعية / بيار جاردية (١٤١) .
- القيمة / بول سيزاري (٨٧)
- المحاسبة / جان فوراستيه (١٨٣)
- المحاسبة التحليلية / هنري كولان (١١٢) ..

Bibliotheca Alexandrina



0351191